

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة والعشرين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامـة الثانـي عشـر المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في ٧ ذو القعدة ١٤١٦هجرية الموافق ١٩٩٦/٣/٢٦ ميلادية.

العدد (٢٧) الجلد (٣٣)

- جدول الأعمال -

صفحة

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٦/٣/٢٦ ميلادي.

عقد مجلس النواب جلسته (السابعة والعشرين) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي المهندس **سعد هايل السرور**) وحضور أمين عام مجلس الأمة **(حكم خير)**.

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة: لا أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

علي ابو الراغب/ عبدالرازق طبيشات/ بدر الرياطي/ محمد داودية.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:

د. عارف البطاينة / د.مصطفى شنيكات/ جميل الحشوش/ د. محمد ابو عليم/ د. محمد عضوب الزبن.

وحضر من الحكومة:

١ - **دولة السيد عبدالكريم الكباريتي** : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢ - **معالي الدكتور عبدالله النسور** : وزير التعليم العالي.

٣ - **معالي الدكتور عوض خليفات** : وزير الداخلية.

٤ - **معالي المهندس عبدالهادي المجالي** : وزير الأشغال العامة والإسكان.

٥ - **معالي السيد عبدالكريم الدغمي** : وزير العدل.

٦ - **معالي السيد جمال الصرايرة** : وزير البريد والإتصالات.

٧ - **معالي المهندس سمير قعوار** : وزير المياه والري.

٨ - **معالي الدكتور صالح ارشيدات** : وزير السياحة والآثار.

٩ - **معالي الدكتور عبدالسلام العبادي** : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

١٠ - **معالي الدكتورة ريما خلف** : وزير التخطيط.

١١ - **معالي الدكتور هاشم الدباس** : وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٢ - **معالي السيد محمد الذويب** : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

١٣ - **معالي السيد هشام التل** : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤ - **معالي المهندس حماد ابو جاموس** : وزير التنمية الإجتماعية.

١٥ - **معالي المهندس منير صوبر** : وزير التموين.

١٦ - **معالي الدكتور عبدالحافظ الشخانبة** : وزير العمل.

١٧ - **معالي السيد مفلح الرحيمي** : وزير دولة.

١٨ - **معالي الدكتور احمد القضاة** : وزير الثقافة.

١٩ - **معالي السيد محمود الهويمل** : وزير دولة.

٢٠ - **معالي السيد محمد داودية** : وزير الشباب.

٢١ - **معالي السيد محمد عودة نجادات** : وزير دولة.

٢٢ - **معالي الدكتور منذر المصري** : وزير التربية والتعليم.

٢٣ - **معالي السيد مروان عوض** : وزير المالية.

٢٤ - **معالي الدكتور مروان المعشر** : وزير الإعلام.

٢٥ - **معالي الدكتور كمال ناصر** : وزير التنمية الإدارية.

٢٦ - **معالي المهندس ناصر اللوزي** : وزير النقل.

وحضر من الأمانة العامة :

١ - السيد نذير عطيات

٢ - السيد علي الحسبان

٣ - السيد محمد الرديني

٤ - السيد غسان النجداوي



معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة. السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس : يعفى؟

يعفى.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الإجازات والإعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس علي أبو الراغب.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات.

جـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد بدر الرياطي.

معالي رئيس المجلس:

إذا سمحتم لي أن نؤجل بند ما يستجد من اعمال إلى جلسة الغد بإعتبار هذه الجلسة ايضاً هي جلسة مناقشة عامة، وبعد دراسة البند الذي يلي ندخل مباشرة في المناقشة العامة. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢١٥٣) تاريخ ٢١/٣/١٩٩٦، والمتضمن مشروع قانون هيئة اعتماد التعليم العالي لسنة ١٩٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ت / ٢ / ٢١٥٣

التاريخ : ٢ / ١١ / ١٤١٦

الموافق : ٢١ / ٣ / ١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب :

ابعث لمعاليكم ب (٢٠٠) نسخة

من (مشروع قانون هيئة اعتماد التعليم العالي لسنة ١٩٩٦)، بشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٦، مع الأسباب الموجبة له، رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في إقراره.

واقبلوا فائق الإحترام..

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون هيئة اعتماد التعليم العالي

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون هيئة اعتماد التعليم العالي لسنة ١٩٩٦) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ ـ يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الهيئة : هيئة اعتماد التعليم العالي.

المجلس : مجلس الهيئة.

الرئيس : رئيس الهيئة / رئيس المجلس.

الأمين العام : الأمين العام للهيئة.

التعليم العالي : التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية كاملة بعد المرحلة الثانوية.

مؤسسات :

التعليم العالي : الجامعات والمعاهد العالية وكليات المجتمع

المادة ٣ ـ تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة اعتماد التعليم العالي) مقرها في عمان، وتكون لها شخصية اعتبارية ذات استقلال اداري ومالي، وتمارس بهذه الصفة جميع التصرفات القانونية، بما في ذلك إبرام العقود وقبول الهبات والتبرعات والوصايا وأن تقاضي وتقاضى أمام المحاكم وينوب عنها في دعاواها المحامي المدني العام، أو أن توكل عنها أحد المحامين النظاميين لهذه الغاية.

المادة ٤ ـ تهدف الهيئة إلى رفع مستوى وكفاءة التعليم العالي في المملكة وذلك من خلال قيامها

بمهامها وصلاحياتها المخولة إليها بموجب هذا القانون وبالتعاون في سبيل ذلك مع الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية المختصة الاخرى.

المادة ٥ ـ أ ـ

١ ـ للهيئة مجلس يتالف من الرئيس واحد عشر عضواً من ذوي الرأي والخبرة على أن يكون الرئيس وخمسة منهم على الاقل ممن يشغلون او سبق لهم ان اشغلوا رتبة الاستاذية في إحدى الجامعات المعترف بها، وإذا شغر مركز اي عضو في المجلس لأي سبب من الأسباب فيعين عضو اخر يحل محله للمدة المتبقية للمجلس وفقاً لأحكام هذا القانون.

٢ ـ يتم اختيار وتعيين رئيس واعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية، وتكون مدة المجلس اربع سنوات غير قابلة للتجديد على أن تكون مدة عضوية ستة من أعضاء المجلس الأول للهيئة أربع سنوات ومدة عضوية الخمسة الآخرين من أعضاء هذا المجلس سنتين غير قابلة للتجديد.

٣ ـ يشترط فيمن يعين رئيساً للهيئة أن يتفرغ للعمل فيها ويكون رئيساً لمجلسها خلال مدة ولايته، وتحدد حقوقه المالية وسائر امتيازاته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء ويمارس صلاحيات الوزير في إدارة شؤون الهيئة ويتولى هو او من ينيبه تمثيلها لدى جميع الجهات.

٤ـ يختار المجلس نائباً للرئيس من بين أعضائه، يتولى القيام بمهام وصلاحيات الرئيس عند غيابه.

٥ ـ لا يجوز أن يكون الرئيس او أحد أعضاء المجلس مالكاً أو مساهماً في اي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة طيلة مدة رئاسته او عضويته في المجلس ويترتب عليه إقدام تقرير خطي بذلك قبل مباشرته لمهامه فيه، وأن يتعهد كل منهم بتبليغ المجلس عن اي منفعة من ذلك القبيل تنشأ خلال مدة المجلس وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ب - يعقد المجلس اجتماعاته كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه، ويكون اي اجتماع له قانونياً إذا حضرته الأكثرية المطلقة من اعضائه على أن يكون الرئيس او نائبه في حالة غياب الرئيس واحداً منهم، ويصدر المجلس قراراته بالإجماع او باكثرية اصوات الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الإجتماع قد صوت معه.

المادة ٦ - يتولى المجلس القيام بجميع الأعمال والمهام التي يراها مناسبة وضرورية لتحقيق أهداف الهيئة بما في ذلك ما يلي على وجه الخصوص:

أ - وضع أسس اعتماد البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي ومراقبة ادائها، وذلك من خلال الإجراءات التي حددها المجلس للتحقق من التزامها بتلك البرامج وبالمعايير والشروط المقررة والأهداف المحددة لها.

ب - الموافقة على المعايير والشروط الواجب توافرها في البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي او التي تقدمها هذه المؤسسات من هذه البرامج لضمان توفير المستوى المطلوب من التعليم وكفاءته في تحقيق الأهداف المقررة له، وذلك في ضوء التنسيب الذي تقدمه اللجان المتخصصة التي يؤلفها المجلس لهذه الغاية.

ج - إعادة النظر في معايير وشروط اعتماد البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي وتعديلها كلما اقتضت الحاجة أو الضرورة وذلك لغايات تطويرها لرفع مستواها وكفاءة ادائها.

د - الموافقة على الإجراءات التي تطبق في تقييم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والخريجين منها.

هـ - رفع قرارات المجلس التي يصدرها بشأن اعتماد البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم

العالي، إلى الجهات والمؤسسات المختصة لتتخذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها والعمل بموجبها، ونشر هذه القرارات في وسائل الإعلام المختلفة لإطلاع الكافة عليها.

و - الإعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم الأجنبية ومعادلة شهاداتها وتشكيل اللجان المختصة بذلك ونشر الجداول الخاصة بتلك الجامعات والمؤسسات وأي تعديل يطرأ عليها في الجريدة الرسمية.

ز - إعداد مشاريع الأنظمة الخاصة بتنفيذ احكام هذا القانون.

ح - إقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة ورفعه إلى مجلس الوزراء للتصديق عليه.

ط - مناقشة التقرير السنوي عن اعمال الهيئة ورفعه إلى سائر الجهات المختصة.

ي - تشكيل اللجان المتخصصة التي يراها المجلس مناسبة للقيام بالمهام والأعمال التي يوكلها إليها وتحديد الإجراءات الخاصة لقيام كل منها باعمالها.

المادة ٧ - أ - يكون للهيئة أمين عام يعين بقرار من مجلس الوزراء وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية، يتولى أمانة سر المجلس، ويحضر اجتماعاته دون أن يكون له حق التصويت على قراراته ويقوم بالمهام والأعمال التالية:

١ - الإشراف على الأمور الإدارية والمالية للهيئة.

٢ - إعداد جداول اعمال اجتماعات المجلس وتدوين قراراته وتوقيعها من رئيسه واعضائه ومتابعة تنفيذها.

٣ - أي مهام اخرى يكلفه الرئيس بها.

ب - تسري على الأمين العام الأحكام والشروط المنصوص عليها في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ٨ - تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي:

١ - المبلغ الذي تخصصه

الحكومة سنوياً في الموازنة العامة.

ب - الرسم السنوي الذي تدفعه مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

ج - رسوم إعتماد البرامج والخطط الدراسية لمؤسسات التعليم العالي.

د - رسوم اختبارات تقييم الخريجين.

هـ - أي موارد مالية أخرى يوافق المجلس على قبولها على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر خارجي.

المادة ٩ - تتمتع الهيئة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة ١٠ - أ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بتقييم الطلاب والخريجين وتحديد الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون.

ب - للمجلس إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم أعماله على أن لا تخالف أحكام هذا القانون أو أحكام أي نظام صادر بمقتضاه.

المادة ١١ - يلغى أي نص في تشريع آخر تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون.

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الأسباب الموجبة لقانون هيئة اعتماد التعليم العالي:

جاء في بيان الحكومة الذي تقدمت به إلى مجلس النواب ما يلي:

ستعمل الحكومة على رفع سوية التعليم العالي وتوجيه الجانب الأكبر منه لحاجات التنمية بمعناها الواسع وإلى تلبية الحاجات المتغيّرة لسوق العمل بترسيخ استقلالية الجامعات الرسمية ومنحها الدعم اللازم لتأكيد قدرتها على التميّز والخروج عن النمطية والتكرار في برامجها وتخصصاتها وهي تسعى إلى الوصول إلى استقلال الجامعات الرسمية عن وزارة التعليم العالي

وصولاً إلى تطوير كل جامعة وفق أهدافها وفلسفاتها وخصوصيتها تمهيداً لإلغاء وزارة التعليم العالي.

كما ستعمل الحكومة على إسناد مهمة قبول الطلبة في الجامعات للجامعات أنفسها وباستعمال معايير أخرى إضافة إلى معدل الثانوية العامة.

وفي الوقت الذي تشجع فيه الحكومة مبادرات القطاع الخاص للإسهام بدوره في التعليم العالي إلا أنها ستعمل على ضمان نوعية متميّزة من الخريجين عن طريق تطوير معايير الإعتماد العام والخاص المعمول به حالياً وإنشاء مؤسسة مستقلة تُناط بها هذه المهمة وسوف تتقدم الحكومة بتشريع يهدف إلى إنشاء مؤسسة إعتماد الجامعات.

أما بالنسبة لكليات المجتمع فستعمل الحكومة أيضاً على تصويب مسيرتها وتعزيز دورها من خلال تبني الخطة الإستراتيجية لتطوير كليات المجتمع التي يجري إعدادها حالياً من خلال مشروع التعاون الفني مع بعض الدول المتقدمة، حيث سيتم التركيز على التخصصات الفنية والمهنية والتدريب وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل.

أما بالنسبة لمخصصات البعثات في الجامعات الأردنية فسوف يُفوَّض أمر الإستفادة منها واختيار الطلبة المستحقين إلى الجامعات ذاتها لأنها أقدر من الوزارة على تقصّي أحوال الطلبة وحاجاتهم.

وتعزيزاً للمسيرة الديمقراطية ستعمل الحكومة على فتح حوار وطني تشارك فيه كافة الجهات المعنية مع التركيز على الجهات التي تستخدم خريجي مؤسسات التعليم العالي للإستنارة برأيهم للخروج بخطة وطنية تصوّب مسيرة التعليم العالي في الأردن.

وانطلاقاً من هذه الخطوط العريضة تتقدم الحكومة من مجلس

النواب بمشروع قانون هيئة اعتماد التعليم العالي لاعتباره جزءاً من حزمة من التشريعات الهادفة إلى إحداث الإصلاح الشامل في التعليم العالي. ويرمي هذا القانون إلى ما يلي:

(١) رفع مستوى التعليم العالي وكفاءته.

(٢) إكساب مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات مكانة متميّزة واعترافاً من قبل الجامعات ذات المستوى المرموق.

(٣) استمرار تطوير برامج الجامعات لمتابعة ومواكبة التحديثات المستمرة التي يشهدها التعليم العالي على مستوى العالم.

(٤) اسناد مهمة إعتماد الجامعات إلى كفاءات جامعية متميّزة على مستوى الأستاذية.

(٥) النأي بمجلس الهيئة عن المصلحية المباشرة أو غير المباشرة في مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي.

(٦) إبعاد مجلس الهيئة عن التأثر بتغيّر الحكومات والوزراء، ابتغاءاً للإستقرار والإستمرارية وذلك بإسناد رئاسة الهيئة إلى رئيس متفرغ يحمل رتبة الأستاذية.

(٧) تنظيم الإعتراف بالجامعات والمؤسسات الأجنبية ومعادلة شهاداتها على أسس معلنة، ونشر أسماء تلك الجامعات والمؤسسات بالجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

سيدي، سنداً للنظام الداخلي الجديد يحال إلى لجنة التربية والثقافة والشباب.

معالي رئيس المجلس:

إذن لعل هذا باكورة إنسجامنا مع النظام الداخلي الجديد حسبما ينص عليه. الأستاذ طاهر المصري.

دولة السيد طاهر المصري:

معالي الرئيس هذه اللجان لم تجتمع، ليس لها اعضاء ولم تنتخب رئيساً او مقرراً.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ علي الشطي

السيد علي الشطي:

يا سيدي إقتراحي كما تحدث دولة ابو نشات، اقتراحي ان يتم اولاً تشكيل هذه اللجان من اعضائها ورئيسها ومقررها من ثم يتم تحويل هذه القضايا إليها، كيف نحول قضايا إلى لجان غير موجودة أصلاً؟ ..شكراً.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور فرح الربضي.

الدكتور فرح الربضي :

شكراً معالي الرئيس.

سيدي بالنسبة للجنة التربية والتعليم موجودة ولها كامل الاعضاء ولها رئيس ومقرر، وقد اخذت منذ مطلع هذه الدورة تعالج بعض القضايا التربوية، فاقتراح الزميل أبو عصام نؤيده وأرجو تحويل هذه القضية إلى لجنة التربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس:

الأستاذ الكساسبة.

السيد احمد الكساسبة:

شكراً معالي الرئيس..

لجنة التربية بتركيبتها الحالية شكلت على انها لجنة مؤقتة، ولم يكن يحول لها قوانين إلا إذا راى المجلس ان يحول لها بالتشارك مع اللجنة القانونية. لذلك إلى ان يتم تشكيل اللجنة المختصة حسب النظام الداخلي الجديد أرجو ان تحول القرارات إلى اللجان، إذا كانت مالية للجنة المالية وإذا كانت قانونية للجنة القانونية ولا باس ان تشارك فيها لجنة التربية والتعليم. او ان يصار إلى تشكيل اللجان في الجلسة القادمة حتى نخرج من هذا المازق.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين:

شكراً سيدي.

بمناسبة صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على النظام الداخلي للمجلس، اعتقد ان اللجان

القائمة واللجان التي يدعو إلى تشكيلها النظام الداخلي أصبح هناك شيء يختلف من حيث المضمون. فنحن مطالبون الآن بإعادة النظر بتشكيل اللجان كاملة حتى نتماشى مع النظام الداخلي ويمكن أن نتعامل معه بالطريقة الجديدة.

لذلك أنا مع إبقاء القديم على قدمه إلى أن يعاد النظر بتشكيل اللجان.

أنا عندما اكون عضو في اللجنة الزراعية مثلاً وأنا اخترت الزراعة علشان انتخب مصطفى شنيكات، الآن اللجنة الزراعية في النظام الداخلي الجديد لها وظيفة أخرى، وظيفة تشريعية، فأنا بهذه الحالة حريص أن اكون في اللجنة التي أبدع وأعطي بها. وعليه مضمون مشاركاتنا السابقة ليست في مكانها وادعو إلى إعادة النظر في تشكيلة كل اللجان من جديد.. شكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور إبراهيم زيد.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني:

القانون ليس له أثر رجعي والنظام كذلك ليس له أثر رجعي، فهذا النظام الجديد لا يلغي اللجان السابقة التي شكلت بموجب نظام معمول به. واللجان كلها أصبحت بالنظام الجديد لجاناً دائمة ما عدا اللجان التي لم تشكل فتشكل، أما بقية اللجان فهي لجان دائمة بموجب النظام القديم والجديد أيضاً، وعلى ذلك فإن لجنة التربية والتعليم موجودة وهي دائمة.

أما ما يتعلق بأنني انتخبت فلاناً، دخلت اللجنة من أجل أن انتخب فلاناً فهذه حجة على الشخص الذي جعل باعثه انتخاب فلان ولم يجعل باعثه رسالة المجلس والمشاركة بأعماله.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

شكراً معالي الرئيس.

نحن ملزمون بمقتضى المادة

« ٤٠ » من النظام الداخلي الجديد المعمول به والذي يجب علينا أن لانخالفه، ملزمون بإحالة هذا الأمر إلى لجنة التربية والثقافة والشباب. قيل أن هذه اللجنة لم تشكل بعد، ولكن هذا لا يلغي حق المجلس في الإحالة إلى هذه اللجنة إلى أن تشكل هذه اللجنة. ومن واجب المجلس أن يشكل جميع اللجان الجديدة في النظام الداخلي، ثم بعد أن تشكل اللجنة يصبح هذا القانون أول نقطة من جدول أعمالها.

ولذلك سيدي الرئيس أعتقد أننا ملزمون وأننا نخالف النظام الداخلي إذا لم نقم بإحالة هذا المشروع إلى لجنة التربية والثقافة والشباب... شكراً.

معالي رئيس المجلس:

دعونا نفصل في هذه القضية، ولكن قبل ذلك نستمع للأستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة:

شكراً سيدي الرئيس.

أنا كنت أريد أن اقول ما تحدث به معالي وزير العدل، لا يجوز النقاش والتصويت على ما يخالف النظام من حيث المبدأ. كل نقاش إخواني انصب على أن اللجنة ليست مشكلة، ومن قال أننا لا نستطيع أن نشكلها اليوم او غداً. انا اعتقد أن هذا القانون لن يبحث إلا في الدورة الإستثنائية لان ما تبقى من عمر هذا المجلس، جعله الله عمراً طويلاً، فيما تبقى لن يكونوا قادرين على مناقشة هذا القانون، إذن النقاش سيتم في الدورة الإستثنائية وتشكيل اللجان في الدورة الإستثنائية.

ولذلك لا مجال إلا لإحالته للجنة التربية والثقافة والشباب.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

أمامي إقتراح بتحويله إلى لجنة

التربية والثقافة والشباب مع التأكيد على كلام الزملاء بأننا لا بد أن نرتب أمورنا، بعض اللجان تكررت، في النظام الداخلي الجديد لدينا «عمل» لجنة منها تكرار للجان موجودة ومنها لجان جديدة لأول مرة تضاف في النظام سواء السابق أو الجديد، ممكن إنشاء هذه اللجان لتصبح هذه اللجان «١٤» لجنة دائمة.

لكن لجنة التربية والتعليم كانت موجودة سابقاً وهي موجودة في النظام الداخلي الجديد، هناك إقتراح من العديد من الزملاء بإحالة هذا القانون للجنة التربية والتعليم نقطة نظام استاذ بسام.

السيد بسام حدادين:

سيدي أنت سميت اللجنة في النظام الداخلي الجديد اختصرتها أخيراً بلجنة التربية، هي في النظام الداخلي ليست لجنة التربية. ما هو قائم هي لجنة التربية فقط، اللجنة الجديدة هي لجنة التربية والثقافة والشباب، هذه لجنة أخرى جديدة تماماً.

معالي رئيس المجلس:

المقترح هو تحويل هذا القانون إلى لجنة التربية والثقافة والشباب، من يوافق على هذا الإقتراح؟ شكراً لكم، ويحال إلى لجنة التربية والثقافة والشباب، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٤ ـ مناقشة سياسة التعيين في الوظائف الحكومية، بناءاً على طلب المناقشة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٠، المقدم من (٤١) نائباً من قبل السادة النواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الأمة
١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

نقترح عقد جلسة خاصة لمجلس النواب لمناقشة سياسة التعيين في الوظائف الحكومية [illegible]

معالي رئيس المجلس :

الزملاء، بناء على طلب العديد من الزملاء وبناء على قرار المجلس حدد هذا اليوم لمناقشة سياسة التعيين في الوظائف الحكومية. المناقشة تبدأ ببيان من الحكومة حول هذا الموضوع ثم يتاح الفرصة لمداخلات كافة الزملاء، بعد أن ينتهي البيان سأطلب من يرغب بالمناقشة بأن يسجل اسمه وتباعاً بعد بيان الحكومة تبدأ المناقشة. نستمع لبيان الحكومة من دولة رئيس الوزراء، تفضل دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء :

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

ونحمده جلّ وعلا على خيره العميم.

معالي الرئيس المحترم

حضرة الزميلة المحترمة

حضرات الزملاء المحترمين

تنبع أهمية بحث موضوع الوظائف والموظفين وسياسات التوظيف وإجراءاته من الإعتبارات التالية:

١ - إن موظفي الدولة هم الذين ينفذون سياساتها، ويقومون بتأدية واجباتها وإدارة شؤونها، وتنفيذ خططها، لذلك فإن حسن اختيارهم، وتأهيلهم، وتدريبهم، والعناية بشؤونهم بنجاعة ونزاهة وعدالة هي أمور بالغة الأهمية في الوصول للأهداف المبتغاة.

٢ - إن ظروف البطالة السائدة حالياً تجعل من الوظيفة العامة هدفاً للخريجين وسواهم ومن هنا ينبع اهتمام السادة النواب وغيرهم من المواطنين في أساليب اختيار طالبي الوظائف.

٣ - إن تغلغل الوساطة والمحسوبية في الإدارة الحكومية، يضيف سبباً مهماً لإستياء المواطنين من الممارسات غير المسؤولة في هذا المجال.

ولا شك أن الإستياء يشمل كلاً من :

أولاً: متخذي القرار.

ثانياً: المتوسطين والمتدخلين.

أيها الزملاء المحترمون،

إن روح الدستور ونصوصه تعتبر المواطنين أمام القانون سواء (المادة ١٦ من الدستور) وأن الدستور يعتبر أن العمل حق مكفول للمواطن (المادة ٦ من الدستور)، وجعلت هذه المادة الحق في العمل متقدماً على الحق في التعليم، لأن العمل هو الحياة بينما التعليم هو لنوع الحياة.

لهذا فإنني أتفهم تماماً اهتمامكم في الموضوع ذلك الإهتمام الذي يعبر عنه بوضوح عدد الزملاء الموقعين على العريضة الهادفة لهذا النقاش.

سيدي الرئيس

الأخت الكريمة، الأخوة الكرام :

أعرض فيما يلي خلاصة موجزة لعمليات التوظيف في العام الماضي:

أولاً : بلغ مجموع عدد طلبات التوظيف المقدمة إلى ديوان الخدمة المدنية لعام ١٩٩٥ (١٢٤,١٨٧) طلباً موزعاً على النحو التالي:

حملة الشهادات الجامعية (٤٠,٥٩٠)

حملة شهادات دبلوم كليات المجتمع (٦٨,٣٨٦)

حملة شهادات الثانوية العامة (١٥,٢١١)

ثانياً : بلغ مجموع عدد الوظائف التي تم ملؤها بالتعيين خلال عام ١٩٩٥ (٨,١١٩) وظيفة، هذا غير التعيينات على حساب المشاريع والمياومة وظيفة مفصلة على النحو التالي:

في الفئتين الثانية والثالثة

١٧٣٥ وظيفة محدثة

٢٥٥٦ وظيفة شاغرة

في الفئة الرابعة ١٢٠٠ وظيفة محدثة
١٦٢٨ وظيفة شاغرة

وقد نالت وزارتا التربية والتعليم والصحة النصيب الاكبر من التعيينات خلال عام ١٩٩٥.

ففي وزارة التربية والتعليم بلغت التعيينات ٤٠٣١ وظيفة وكانت كما يلي: التعيينات في الفئتين الثانية والثالثة ٢٨٣٥ وفي الفئة الرابعة ١١٩٦ وذلك ما بين ملء للإحداثات أو الشواغر.

وفي وزارة الصحة بلغت التعيينات ١٣٥١ وظيفة وكانت كما يلي:

في الفئتين الثانية والثالثة ٨٤٤
وفي الفئة الرابعة ٥٠٧.

ثالثاً: بلغ مجموع التعيينات على حساب المشاريع والمياومة عدداً فاق ثمانية آلاف شخص.

رابعاً: في المخالفات:

لقد تبين أن ثمة مخالفات متنوعة الصور والجسامة قد صاحبت هذه التعيينات، كما تبين أن نسبة المخالفات في الفئة الرابعة هي الأكثر لأنها تتم عن طريق الدوائر الحكومية مباشرة.

ومن صور هذه المخالفات:

- مخالفة قانون الموازنة العامة وذلك بتعيين موظفين في بعض الدوائر الحكومية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الراسمالية التابعة لها، حيث أن مثل هذه التعيينات هي استثنائية ويتوجب الحصول على إذن خطي مسبق من رئيس الوزراء وتنسيب وزير المالية/ الموازنة ولم يتم ذلك.

كما أن ثمة أشخاص قد جرى تعيينهم على المشاريع المذكورة وبعضهم يعمل خارج نطاق هذه المشاريع أو لا يعمل إطلاقاً، وان ثمة عدداً كبيراً من الفتيات قد جرى تعيينهن بدوائر على أساس عمال المياومة، وثمة موظفين عينوا كذلك وانتدبوا لدوائر واجهزة اخرى، كالبريد، الشباب، العدل وغيرها.

ومن الملفت للنظر ان بعض الدوائر قامت بتعيين حملة الشهادة الجامعية ودبلوم كلية مجتمع والثانوية بالأجرة اليومية وعلى مخصصات المشاريع الراسمالية وبوظيفة «عامل» بينما يقوم هؤلاء المعينين بأعمال تخصصية في المهن المختلفة.

إن ما تقدم يشكل نماذج لمخالفة أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين والتي لا تخفى عليكم.

- تم تعيين بعض الأشخاص الذين لا أحقية لهم في كشوفات ترتيب الأولوية.

قامت بعض الدوائر بتعيين أشخاص في ملاكاتها بمسميات وظيفية تختلف عن المسميات المدرجة في جداول تشكيلاتها كتعيين محاسب على شاغر مهندس كما قام بعضها بتعيين أشخاص لا يمارسون عملياً مهام وواجبات الوظائف التي تم تعيينهم على مسمياتها.

- قامت بعض الدوائر الحكومية بتعيين عدد من الأشخاص عن طريق الإعلان المفتوح بالرغم من توافر التخصصات العلمية المطلوبة لملء هذه الشواغر في مخزون الديوان، وقد تم تعيين أشخاص لا تتفق مؤهلاتهم وخبراتهم مع المؤهلات والخبرات المطلوبة في الإعلان، الأمر الذي ترتب عليه حرمان بعض الأشخاص من حقهم في المنافسة في أشغال الوظائف المذكورة في تلك الدوائر.

- كما تبين بالنسبة للتعيينات على وظائف الفئة الرابعة وجود العديد من المخالفات خلافاً للتشريعات المعمول بها والمتعلقة بموظفي الفئة الرابعة بشكل عام، وأسس وقواعد تعيين وترفيع موظفي

هذه الفئة بشكل خاص، من هذه المخالفات تعيين حملة الشهادات الجامعية وعدم مراعاة المرجع المختص باتخاذ قرار التعيين وعدم مراعاة أسس الإختيار، وعدم ممارسة الموظف لمهام وواجبات الوظيفة التي تم تعيينه عليها وعدم الإلتزام بالمسمى الوظيفي.

- ومن خلال استعراض كشوفات أسماء المرشحين والمرشحات للتعيين في بعض وزارات ودوائر الدولة فقد تبين أنها تضمنت الإشارة إلى عدم وجود بعض التخصصات العلمية المطلوبة في عدد من المناطق الجغرافية، وحيث أن أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين قد حددت الإقليم كأساس للتجيير في حالة عدم توافق التخصص العلمي المطلوب في المحافظة الموجود فيها الشاغر فقد تم الطلب من ديوان الخدمة المدنية إعادة النظر بترشيحات الديوان الخاصة بتلك الدوائر وذلك بتجيير الوظائف الشاغرة في المحافظة التي لا يتوافر فيها التخصص المطلوب إلى باقي المحافظات الواقعة ضمن دائرة الإقليم، وهذا مخالف لأسس وتعيين الموظفين السارية المفعول.

سيدي الرئيس

الزميلة المحترمة

الزملاء المحترمون

لقد عكفت حكومتي على دراسة هذه التعيينات والمخالفات بهدف معالجتها وتصويبها ولكن أولوياتنا كانت رسم سياسة واضحة تؤدي إلى تفادي مثل هذه المخالفات وعدم تكرارها مستقبلاً سواء أكان ذلك من خلال التعديلات التشريعية المناسبة المتعلقة بتطوير نظام الخدمة المدنية أم أسس انتقاء وتعيين الموظفين أم تفعيل الأساليب الرقابية.

وقد تم تشكيل فرق عمل متخصصة تعمل على إنجاز ما أسلفت بالسرعة الممكنة والكفاءة المطلوبة.

وقد عقد مجلس التنمية الإدارية عدة اجتماعات له لبحث الأسس والآليات الكفيلة بضبط التعيينات في وظائف الفئة الرابعة، حيث أقر مجموعة من الضوابط التي ستساهم في الحد من هذه المخالفات ومن بينها إخضاع حاملي الشهادة الثانوية العامة ودبلوم كليات المجتمع في حال تعيينهم في الفئة الرابعة للمنافسة، كما أقر المجلس المذكور أسس وقواعد إنتقاء وتعيين الموظفين في الوظائف الحكومية الخاصة بالحالات الإنسانية وبحيث خصص لحالات الفقر ٣٪ من مجموع تعيينات هذا العام و٢٪ لحالات الإعاقة.

كما تعمل وزارة التنمية الإدارية على استكمال المشروع الوطني الخاص بوصف وتصنيف الوظائف للفئتين الثانية والثالثة بعد أن استكملت وصف وتصنيف سائر الفئات الأخرى، وهو مشروع من شأنه أن يؤدي إلى منع أي التفافاً على المسميات الوظيفية.

ذلك أن من شأن هذا المشروع أن يبين وعلى سبيل التحديد والحصر المؤهلات والمتطلبات العلمية والتخصصية في أشخاص شاغلي الوظائف.

الزميلة المحترمة

الزملاء المحترمون

لقد ورد في البيان الوزاري الذي تقدمت به اليكم حكومتي طالبة الثقة على أساسه ما يلي:

«في مجال التنمية الإدارية فإن الحكومة تؤمن بضرورة تطوير نظام الخدمة المدنية والتشريعات التي تحكم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى المزيد من التركيز على سيادة القانون والنزاهة والموضوعية في التعيين والترقية، هذا وتلتزم الحكومة أمام مجلسكم الكريم بأنها ستكون على أعلى مستوى من العدالة في التعيينات في الوظيفة العامة ودراسة

أي تجاوزات وملاحقتها وتصويبها، وأنها بتعاونكم ستبذل قصارى جهدها في اجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الإداري عن طريق مكافأة المتميز ومعاقبة المسيئ.»

وإن حكومتي حريصة أشد الحرص على تنفيذ ما ورد في بيانها في إطار من التطوير وعلى أعلى مستوى من الشفافية والنقاء والعمل الجاد المسؤول.

وبناء على ما سبق فإن الحكومة ملتزمة بما يلي :

١ - اجراء تقييم واسع ومراجعة شاملة لأساليب الإنتقاء والتعيين، وإعادة النظر في الصلاحيات بما يحقق الحياد والنزاهة والموضوعية.

٢ - محاسبة كل من يتجاوز مهما كانت التغطية والتستر والتبريرات.

٣ - إلغاء صلاحيات الوزراء والأمناء العامين والمدراء في تعيين جملة الشهادات العلمية على الفئة الرابعة أو على حساب أجوز العمال مهما كانت المبررات والذرائع:

٤ - التحقق من الشكاوي عن المخالفات من الأطراف ذات العلاقة وكافة المتضررين.

٥ - إن قضاءنا الأردني سيظل قضاء عادل نفاخر به وبشموخه وسنقوم بإحالة المخالفين إليه إذا اقتضى الأمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، شكراً دولة رئيس الوزراء.

بعد أن استمعنا إلى بيان الحكومة حول هذا الموضوع أرجو من الزملاء الراغبين في الحديث رفع الأيدي، والسيد الأمين العام وجهاز الأمانة أرجو تسجيل أسماء الزملاء الذين يطلبون الحديث. إقتراح من الدكتور فرح تفضل.

الدكتور فرح الربضي:

شكراً معالي الرئيس.

ما تفضل به دولة الرئيس هام جداً وقد فوجئنا بالكثير منه لأنه ملتزم بالموضوعية وبالأمانة وبالعدالة، وحتى نستفيد من هذه النقاط التي تفضل بها دولة الرئيس أقترح أن تعطى لنا مهلة عشر دقائق أو ربع ساعة لنطلع على ما تفضل به دولة الرئيس وتكون المناقشة أفضل مما لو بدأنا في المناقشة فوراً .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

أشكر دولة رئيس الوزراء على هذه المعلومات التي قدمها والتي تحتاج إلى تفصيل في كل نقطة من النقاط التي أوردها. إنني أرجو أن أنبه أذهان إخواني في هذا المجلس الكريم أنه إذا كان المقصود من هذه الجلسة أن نخطب على بعضنا البعض وأن نتكلم بآلامنا وآلام الشعب الذي لحقه الظلم والضيم، فإن هذه الجلسة لن تعدو أن تكون عابرة كسابقاتها في مناسبات أخرى.

لذلك تحديداً معالي الرئيس أقول إن الذي استمعنا إليه والذي نعلمه يقع في دائرة الفساد الإداري، من هنا إذا كان الفساد الذي ارتكب على يد وزير عامل في هذه الحكومة ومستمر من حكومات سابقة فقد حدد الدستور آلية لمحاسبته من خلال طرح الثقة به، وإن كان الذي جرى على يد وزير سابق أيضاً حدد الدستور آلية لمحاسبته في ضوء أحكام المادتين «٥٥» و «٥٦» من الدستور الأردني.

لذلك أقترح معالي الرئيس أن تشكل لجنة للتحقيقات النيابية تأخذ المعلومات كاملة من دولة الرئيس،

واطالب رئيس الحكومة بالتعاون التام بابلاغنا عن كل التجاوزات في كل الوزارات، ثم بعد ذلك تتقدم لجنة التحقيقات النيابية إلى هذا المجلس بتقريرها الشامل ليحاسب كل إنسان عن كل التجاوزات التي تمت في عهده.. وشكراً معالي الرئيس.

اصوات : نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس:

حسناً، المناقشة العامة لا بد منها بإعتبار الزملاء طلبوا المناقشة، لدي الآن «٢٦» زميل طلبوا المناقشة سأتلو أسمائهم. بعد الإستماع للمناقشة كل ما جرى في هذه الجلسة سواء كلام دولة رئيس الوزراء او خطاب الزملاء او ما يمكن ان ترد به الحكومة لاحقاً هو ملك للمجلس يوجهه في الجهة التي يرغبها ضمن آلية عمل المجلس المحددة في النظام الداخلي والدستور. الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش:

أنا اتفق معكم فيما ذهبتم إليه لكن الإقتراح حينما يعرض، وقد عرض الدكتور العكايلة إقتراحاً، وحينما يثنى عليه ارجو أن يحتفظ به من اجل التصويت عليه في النهاية.

معالي رئيس المجلس:

أنا كلامي واضح يا اخ بسام، نتيجة المناقشة هي ملك للمجلس ويتجه بها المجلس في الإتجاه الذي يرغب، الاستاذ نادر تفضل.

السيد نادر الظهيرات :

شكراً معالي الرئيس.

إنني اثني على ما ذكره الاخ عبدالله العكايلة فيما تحدث به من إجراء محاسبة شاملة في هذا الموضوع. وسبق وأن تقدمت إلى معاليك بمذكرة أنا ومعالي الدكتور نادر أبو الشعر لمحاسبة جميع الوزراء وحتى في حكومات عهد الديمقراطية منذ ١٩٩٠ وحتى هذا اليوم ليعرف الشعب حقيقة كل من خرّب في هذا الوطن. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، هي مسؤولية هذا المجلس ومسؤوليتكم في التوجه بالحوار أينما تشاؤون، دعوني اقرأ الأسماء والذي لا يرد اسمه الرجاء لفت نظرنا.

لدي الأسماء التالية مع حفظ الألقاب: عبدالله العكايلة، حمزة منصور، همام سعيد، أحمد الكوفحي، عبدالمنعم أبو زنط، محمد عويضة، محمد الحاج، إبراهيم زيد الكيلاني، عبدالعزيز جبر، خليل حدادين، ضيف الله المومني، سليمان السعد، احمد الكساسبة، عبدالله اخوارشيدة، بسام حدادين، حاتم الغزاوي، فرح الربضي، نزيه عمارين، توجان فيصل، بسام العموش، فوزي الطعيمة، ذيب انيس، سمير الحباشنة، نادر أبو الشعر، طه الهباهبة، فواز الزعبي، توفيق كريشان، طلال عبيدات، سالم الزوايدة وعلي الشطي.

من لم يرد اسمه ارجو ان يرفع يده لأسجل اسمه، الشيخ عبدالباقي جمو، انور الحديد، عبدالمجيد الأقطش، جمال الخريشا، نادر الظهيرات، عبدالرحيم العكور، عبد موسى النهار، خالد عبد النبي، عبد الرؤوف الروابدة، ذيب عبدالله.

الآن «٣٩» من الزملاء طالبين الحديث، نقطة النظام الاستاذ خليل.

السيد خليل حدادين:

معالي الرئيس وعدت برفع الجلسة لمدة عشر دقائق، حتى الواحد يكتب كلمتين.

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة:

شكراً معالي الرئيس.

ارجو أن تصور كلمة دولة الرئيس وتوزع علينا.

معالي رئيس المجلس:

حسناً نبدأ المناقشة. الاستاذ خالد النبي.

السيد خالد عبدالنبي العجارمة:

معالي الرئيس

ايها الأخوة النواب

ستكون هذه الحكومة إمتداداً لحكومات سابقة وستتحالف مع القهر والجوع ضدنا وسوف لن نجد لنا دوراً في الوظائف الحكومية وان يحسب حسابنا وستظهر الأعذار والتبريرات وسنجد انفسنا خارج مربعات خارطة الحكومة وخارج التجمعات الإقليمية المتنفذة والمتصارعة لإملاء شواغر الدولة من فئات معينة ومن الاقارب وأولاد الخالات والخلان ومن الدوائر الإنتخابية.

وحتى لا أكون ملوماً فإنني ساقاطع هذه الجلسة التي تتعلق بسياسة التعيين لاننا لسنا طرفاً بها.

انا لا اطلب وجوب التوظيف ولكنني اطلب وجوب العدل والمساواة وسابقى مؤيداً للحكومة رافعاً يدي شاعراً بالقهر منتظراً الإجراءات الافضل.. وشكراً لدولة رئيس الوزراء على هذا البيان الصادق. وسابلغ جماعتي بان لهم الله هو نعم المولى ونعم النصير.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

قبل ان ابدا بتلاوة كلمتي المكتوبة اود ان اقول إنني استمعت إلى كلام صريح، رغم الإيجاز الذي اشار إليه معالي الدكتور عبدالله العكايلة، استمعت إلى كلام صريح في التشخيص وفي التوجهات، وآمل أن تجد الحكومة من العزم والعزيمة ما يمكنها من ترجمة هذه التوجهات ليراها مواطننا حقيقة ملموسة على ارض الواقع.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

نلتقي اليوم لمناقشة قضية من

قضايا الوطن الهامة ذات المساس بحياة كل أسرة. فنحن نتحدث عن شريحة بلغت عام ٩٥ (١٢٤١٨٧) طالب وظيفة، ويمكن أن يرتفع العدد في نهاية هذا العام ليصل إلى ١٣٨ الف طالب وظيفة، مقارنة بالزيادة التي تشير إليها إحصائيات الاعوام ٩٣، ٩٤، ٩٥، وتزداد اهمية هذه القضية، إذا علمنا أن تعيينات عام ٩٥ بلغت (٥٢٩١) وهي تعادل ٤٠٪ من نسبة الطلبات الجديدة التي أضيفت إلى رصيد عام ٩٤ وهذا يعني أن عدد أصحاب الطلبات الذين لا يجدون فرصة في التعيين، يساوي عدد الطلبات المحفوظة لدى ديوان الخدمة المدنية، مضافاً إليها ٦٠٪ من عدد الطلبات الجديدة في كل عام، إذا استمرت الأمور على ما هي عليه وإزاء هذه الحقيقة أود أن أوضح ما يلي:

أولاً: أن هنالك نسبة كبيرة من حملة المؤهلات العلمية تتراوح ما بين شهادة الثانوية العامة وشهادة الدكتوراة تعاني من البطالة وهذا يحتم على الحكومة أن تبحث عن وسائل فاعلة تخرج فيها عن وسائلها التقليدية في معالجة هذه القضية كما يفرض إعادة النظر في السياسة التعليمية ليتحقق التوازن بين مخرجات التعليم وحاجات المجتمع.

ثانياً: أن تحقيق مبدأ العدالة الذي قررته شريعتنا الغراء وكفله الدستور أمر في غاية الأهمية لأن اختلاف هذا المبدأ مع وجود هذه النسبة العالية من البطالة بين حملة المؤهلات العلمية يؤدي إلى احتقانات واختلالات نفسية واجتماعية يصعب التنبؤ بما ينجم عنها من سلوك، واستناداً إلى هذا المبدأ فإنني اود أن ابين ما يلي:

١ - إن تخصيص نسبة ٥٪ من التعيينات لما سمي بالحالات الإنسانية فيه إخلال بمبدأ العدالة فمع تقديرنا العالي لما ترمز إليه الشهادة وما يستحقه الشهداء إلا أنني أرى أن هنالك الكثيرين من

الجنود المجهولين في مختلف المواقع أو المواطنين الذين يجدون المواطنة الحقة من حقهم أن يكرموا وبناء عليه فإن ابناء الشهداء يمكن أن يكرموا معنوياً ومادياً دون أن يعطوا ميزة على أقرانهم الذين تقدموا عليهم كفاءة وأقدمية كما أن ابناء الفقراء المسجلين لدى صندوق المعونة الوطنية أو صندوق الزكاة ليسوا كل فقراء الأردن وربما كانوا المحظوظين من فقراء الأردن الذين وجدوا من يوصلهم إلى الصندوقين. وبناء عليه فإنني أرى أن هذه الشريحة يمكن أن تتقاضى مخصصات من الصناديق المعنية ويمكن أن تزاد هذه المخصصات إلى حد الإكتفاء دون أن تتقدم هذه الشريحة على أصحاب الكفاءة والأقدمية وهكذا يقال بشأن أصحاب الإعاقات.

٢ - استثناءات موظفي الديوان الملكي ورئاسة الوزراء ومجلس الأمة :

إن هذه المؤسسات الوطنية من حقها أن تشغل بمن قدمتهم أهليتهم وأقدميتهم كما أن من حق ابناء الوطن أن يتنافسوا وعلى قدم المساواة للوصول إلى مواقع الخدمة في هذه المؤسسات، حتى لا يحس بعض ابناء الوطن أن هناك مؤسسات مغلقة أمامهم بل أن بعض الوظائف في بعض هذه المؤسسات أصبحت تتوارث عن الآباء والأجداد. إن من حق كل أبناء الوطن أن يشعروا أن هذه المؤسسات مؤسساتهم يملكون شرف الخدمة فيها و تحمل عبء العمل فيها.

٣ - ترشيح ثلاثة مرشحين للوظيفة الواحدة :

إن من شأن هذه الطريقة التي تعطي للجنة المعنية القرار في تقرير نسبة ٢٠٪ من نقاط الأولوية في التعيين أن تؤثر على الموضوعية في اتخاذ القرار وقد تحرم بعض المتقدمين من حقهم في التعيين إذا ظل من يتقدم عليهم يمتلك سمات شخصية أفضل. إنني أرى أن تكون مهمة اللجنة تحديد ملائمة طالب الوظيفة للوظيفة المراد إشغالها دون أن تحدد تقديراً فإذا كان يصلح لها فإن التقدير المستند إلى الكفاءة والأقدمية هو الذي يعطيها الحق في إشغالها وإذا كان لا يصلح لها يتم توجيهه لوظيفة تتناسب واستعداداته.

٤ - تعيين الشخص بالإسم:

لقد أعطت الأسس الحق لمؤسسات بتعيين شخص بالإسم في حالتين إذا كان راتبه الأساسي يعادل راتب السنة الأولى من الدرجة الثانية أو عمل لمدة لا تقل عن عشر سنوات في الدائرة أو المؤسسة، وارى هنا ايضاً إخلالاً بمبدأ المعادلة فلتطلب الدائرة مواصفات الموظف المطلوب ليصار إلى تحديده من قبل ديوان الخدمة المدنية.

٥ - موظفو الفئة الرابعة:

لقد تم التوسع في السنوات القليلة الماضية بمفهوم الفئة الرابعة حيث ضمت حملة شهادات الثانوية العامة وكليات المجتمع وفوضت للوزارات والمؤسسات وانا بدوري اتساءل ما هي الأسس التي اعتمدها أصحاب القرار في تعيين أفراد هذه الشريحة ومن حدد هذه الأسس ومن مارس الرقابة على مدى التزامهم بهذه الأسس؟

إنني أرى أن تقتصر صلاحية الوزارات والدوائر على تعيين فئتي الأذنة والحراس ممن تقل مؤهلاتهم عن الثانوية العامة ووفق معايير محددة وأسس واضحة معلنة وقد استبشرت خيراً ببعض ما سمعت في بيان دولة الرئيس. لقد دار وما زال يدور حديث كثير حول تحويل بعض الإداريين من حملة الشهادات الجامعية إلى التدريس ليحل محلهم بعض من صنفوا تحت اسم الفئة الرابعة علماً بأن الإداريين الذين تم تحويلهم لممارسة التدريس قد انقطعت صلتهم بالتدريس منذ زمن

بعيد ولم تعد لديهم القدرة على العطاء في هذا المجال بعد هذه السنين الطوال. وهذا يستدعي معرفة اسماء الأشخاص الذين حلوا محلهم والأسس التي اعتمدت في تعيينهم ومعرفة مدى الآثار التربوية والنفسية المترتبة على هذا القرار من خلال تقويم موضوعي وبالتالي تصويب ما تكشف عنه الدراسة من مظاهر الخلل.

ثالثاً: اتفق مع الأسس الجديدة التي تعتمد المحافظة كوحدة جغرافية للتعيين ثم الإقليم مع حق أبناء المحافظات والأقاليم على التنافس مع اقرانهم على الوظائف في المركز.

رابعاً: اود ان اقف على الإجراءات التي تم اتخاذها نتيجة اكتشاف ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة ان بعض الوزارات مارست عملية التعيين دون علم ديوان الخدمة المدنية وموافقته وهل اكتفت الحكومة بإلغاء قرارات التعيين فقط؟ وما هي الأسباب التي كانت تقف وراء هذه التجاوزات؟

خامساً: اشارت التقرير إلى ان عدد الحالات الإنسانية التي نظرت فيها اللجنة لعام ٩٥ (٤٤٨) حالة عين منها قرابة ٩٠٪ فهل هذا العدد ينسجم مع نسبة الـ ٥٪ المشار إليه في الأسس؟ وهل يعتبر تجاوز النسبة المحددة مخالفة للأسس المعتمدة ومن الذي يتحمل مسؤولية ذلك؟

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء..

نحن كما ذكرت في مستهل كلمتي امام قضية هامة من قضايا الوطن وينتظر الشعب الكريم ان يستمع إلى مناقشات جادة تفضي إلى اعتماد اسس عادلة ترد بعض الثقة المهاجرة لدى كثير من المواطنين الذي لم يعودوا مقتنعين ان هناك عدالة بين المواطنين.

لذا فإنني امل ان يصار إلى مناقشة هذه القضية الوطنية بروح المسؤولية العالية بحق الوطن كل الوطن وليس بروح الدائرة الإنتخابية الضيقة فإن الدائرة الإنتخابية تتوقع من النائب الكريم حين يكون في موقع الوزارة أن يدافع عن حقوقها لا أن يمنحها حقوق غيرها.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام ورحمة الله، فقط ارجو إذا امكن لننهي المناقشة لهذا اليوم لأن الذين طلبوا الحديث «٣٩» زميل من الزملاء، ارجو أن يكون الإيجاز قدر الإمكان في خطاب السادة النواب. المتحدث الزميل عبد موسى النهار والمتحدث الذي يليه الدكتور همام سعيد.

السيد عبد موسى النهار:

معالي الرئيس..

السادة الزملاء..

اولاً: معذرة لانني كنت غائب ولم اتي من السفر إلا البارحة فلذلك إنني أؤيد ما جاء في كلمة دولة الرئيس، وإنه قد كشف الكثير من عيوب التعيين التي جرت في السابق، وإن هذه التعيينات لم تاتي على اسس سليمة. وقد اقترح دولته الكثير من المعالجات التي لا بد ان تسير الحكومة الجديدة على اسسها.

ولهذا فإنني أرى أن ما تفضل به معالي الدكتور عبدالله العكايلة لا بد وان يصار إلى إقتراح عملي ليشكل لجنة تحقيق لتبين من هو المسؤول عن هذه المخالفات، وأن هذه المخالفات لا بد ان تسجل في ملف ذلك الوزير او ذلك المسؤول، ملفه العام، لاننا نرى كثيراً من الأحيان أن ذلك المسؤول الذي قام بالمخالفات الكثيرة يتنقل من

مسؤولية إلى مسؤولية ومن وزارة إلى وزارة. ولهذا يجب أن يكون هذا السلوك هو الحافز وهو السجل الأساسي لذلك المسؤول حتى لا تتكرر هذه الأعمال وهذه المخالفات.

كما انني أدعو إلى وضع أسس جديدة للتعيينات تراعى بها المحافظات وتراعى بها الأولوية حتى تصوب الأمور وينال كل ذي حق حقه.

ولذلك فإنني ارى أن هذه المناقشة يجب أن لا تطول وأن تتحول إلى شيء عملي وأسس تحترم.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس:

شكراً، المتحدث الدكتور همام سعيد والمتحدث الذي يليه الأستاذ نادر الظهيرات.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد:

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

إن مشكلة التعيينات في الدوائر الحكومية مشكلة مزمنة سمعنا من الحكومات المتعاقبة وعوداً بحلها، وكلما جاءت حكومة أعلنت الحرب على الحكومة السابقة واستبدلت بالدستور والقانون وحقوق المواطنين في المساواة، ثم نجد عكس ما وعدت به الحكومة إذا التزمت به.

إنني أعتقد أن طلاب الوظائف هم أكبر من العدد الذي سجله الديوان وهو (١٢٤١٨٧) طالب وظيفة، لأننا نعلم أن المواطنين لم يعودوا يبالون بديوان الخدمة المدنية ليأسهم من أن يصلهم الدور في يوم ما. ولذلك أصبح لسان حال المواطن لماذا أكلف نفسي أن أدفع أجرة السرفيس وأن أضع الطوابع وأن أتقدم بهذا وأن أتقدم بهذا الطلب فأخسر ديناراً في كل عام، فلأوفر على نفسي هذا الدينار.

وان هذه الارقام لتدل على تصاعد البطالة لا على تراجعها كما جاء في بيان الحكومة.

ان هذه المخالفات الفادحة الخطيرة التي ذكرها دولة رئيس الوزراء تستحق المزيد من التفصيل لتحديد اولئك الذين استغلوا وظائفهم ووزاراتهم ورتعوا في الوزارة وكانها شركتهم الخاصة، واؤكد على الاقتراح الذي تقدم به الدكتور عبدالله العكايلة بتشكيل لجنة تحقيق نيابية و تكشف عن ابعاد هذه المخالفات، واطالب دولة رئيس الحكومة بايقاف كل من اخذ حق غيره، لان الظلم لا يكون قديما، ولا يكسب الظالم حقا ولا يأخذ حق غيره. ولذلك فان هذه الآلاف من الذين عينوا على حساب الفئة الرابعة من المحاسيب الذين هم فعلا من الذين اخذوا حقوق غيرهم، ارى ان يعاد النظر في تعيين هؤلاء ليرى اولئك الذين عينوا اعتداءاً وظلماً.

انني اطالب بان لا يعين احد على الاطلاق مهما بلغ مستواه العلمي الا من خلال ديوان الخدمة المدنية حتى الحراس والآذنة. لاننا وجدنا ان مثل هذه البنود هي مجالات واسعة لاستغلال المستغلين، ومنها يدخل الفساد المالي والاداري.

انني اطالب بتثبيت الدور في ديوان الخدمة المدنية وان لا يتغير هذا الدور مع السنين حتى اصبح الدور يركض امام طالب الوظيفة، ولا يصل اليه الطالب، فمن كان رقمه ١٠ هذا العام يصبح رقمه ١٠٠ بعد عام حتى اكل الدهر وشرب على طلبات طالبي التعيين في اعوام الثمانينات، وانني اطالب بالعودة الى تلك الطلبات القديمة، وانني اعتبر هذا التغيير في الدور اسلوبا للتحايل على حقوق المواطنين.

حتى يقال كان دورك في العام كذا واصبح اليوم الدور بعيدا عن متناول الوظيفة.

انني اطالب بان تكون الدوائر مفتوحة لجميع المواطنين على حد

سواء دون ان تكون بعض الدوائر مغلقة في وجه بعض المواطنين، ونحن نعلم هذا وكلنا يعلم هذا، بحجج واهية تقوم على تقسيم المواطنين الى فئات فئة مخلصة ذات انتماء وفئة غير مخلصة لا انتماء عندها.

ولذلك فان مجلسنا هذا مسؤول عن احقاق الحق وازالة هذا الظلم حتى يكون المواطنون جميعا سواء أمام القانون وامام هذه المؤسسات.. وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، المتحدث الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة والمتحدث الذي يليه الدكتور احمد الكوفحي.

السيد عبدالرؤوف الروابدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

يستحق دولة الرئيس الشكر والتقدير على تقريره الوافي الذي حدد المشكلة ووضع الحلول لها، ولكن التقرير عمم ولم يخصص فضاعت الحقيقة. فقد فهم البعض ان كل التعيينات كانت خاطئة، ولم يكن ذلك قصد دولة الرئيس. ولذا فانني ارجو بحرارة ان تحدد المخالفات في كل وزارة على حدة، وان يكون مرجع ذلك التحديد ليس الرأي الشخصي لسياسي وانما قرارات ديوان الخدمة المدنية وقرارات ديوان المحاسبة وقرارات ديوان الرقابة والتفتيش التي قدمت للوزراء في حينه عند حدوث التجاوز وعند طلب تصحيح القرارات المخطوءة. وان يقدم تقرير واف من الحكومة بذلك الى اللجنة الادارية في هذا المجلس، وان تشمل عملية المراجعة جميع قرارات التعيين منذ عودة الديمقراطية عام ١٩٨٩ فلا تستثنى وزارة ولا يستثنى وزير.

ان المجلس وحده لن يستطيع القيام بهذا الجهد الضخم وانما على الحكومة الموقرة ان تقدم له دراسات تفصيلية واقعية عن التعيينات تتولى اللجنة الادارية تدقيقها واصدار توصياتها، وعليها ان تعلمنا بالضغوط التي مورست على المسؤولين عن التعيين، ومن هم اصحاب تلك الضغوط وان توافينا بتواقيعهم، وماذا كان الثمن السياسي والانتخابي لتلك الضغوط.

سيدي الرئيس

الاخت والاخوة

ان من الواجبات الرئيسية لمجلس النواب الرقابة على اعمال الحكومة ونشاطاتها، وهي رقابة تتحرى مشروعية القرارات وتطبيق مبادئ العدالة. يفترض اداء هذا الواجب منا كنواب، ان نلتزم كذلك بالمشروعية والعدالة في قيامنا بالرقابة، كما يفرض علينا ان نلتزم في مطالبنا من الحكومة واجهزتها بالامور المشروعة التي لا تتجاوز على حقوق الغير او تجافي مبدأ العدالة، فنحن نواب الوطن كله ولسنا فقط وزراء الوطن كله.

سيدي الرئيس

ان الرقابة على التعيين في اجهزة الدولة، تأخذ بعدين رئيسيين:

البعد الاول، هو اسس التعيين ومعاييره وهي مبادئ عامة تحكم عملية التعيين ويقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الخدمة المدنية وهي اسس خاضعة للنقاش والاختلاف والمخالفة. ان هذه الاسس يجب ان تكون عادلة وتتوخى المساواة بين المواطنين. غير انه ويجدر بالتنويه هنا ان المساواة لا تعني استعمال مقياس موحد دائما، لان المساواة الحقيقية لا يمكن ان تقوم الا بين متساوين في مراكزهم وظروفهم واحوالهم، فاي مساواة تلك التي تنظر بنفس المقياس للغني وللفقير، واي مساواة تلك التي توحد المعايير بين من تتوفر لهم ظروف العمل في مجالات عديدة في عمان وبين من يفتقدون الى فرص العمل الا في دوائر الدولة.

وكيف تتم المساواة المطلقة

بين المناطق النائية والمدن الكبيرة وبين البادية والريف والمدينة. ان النظرة الخاصة الحانية الى المناطق التي لم يتح لها حظ من التنمية ونصيب متساو من مكاسبها، هي عين العدالة وهي المساواة، فالاصل هو رفع سوية جميع المناطق حتى يتماثل مستواها التنموي من جميع الوجوه ثم ينظر الى المساواة المطلقة بين ابنائها. وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن احب ابنائه اليه مثال على ذلك.

البعد الثاني، هو تطبيق اسس التعيين، فان التزم بها المسؤول استحق التقدير، وان حاد عنها استحق تقويم اعوجاجه ومساءلته. ان هذا البعد يحتاج للقيام به الى وجود جهة متخصصة تكون ذراعا لمجلس الامة، تتولى الاشراف المستمر والمحاكمة العاجلة لكل اجراء، بهدف النأي بعملية التقييم عن الشخصانية والهوى والضغوط الاجتماعية واسترضاء القواعد. ان الذراع الدستوري للرقابة المالية هو ديوان المحاسبة، والرقابة المالية مدخل للرقابة على مشروعية القرارات والاجراءات. والهيئة الاخرى المختصة بالرقابة الادارية هي ديوان الرقابة والتفتيش الاداري الذي يتابع القرارات الادارية ويحقق في المظالم ويطلب تصحيح القرارات غير المشروعة. ان تجويد الرقابة الادارية وعقلنتها وابعادها عن الصراعات الشخصية والسياسية يستدعى اتباع الاسلوب الذي اقره مجلسنا الكريم في نظامه الداخلي الجديد الذي اناطت المادة (٣٩) منه باللجنة الادارية المهام التالية، وأرجو أن اقرأ :

١) دراسة القوانين والامور والاقتراحات التي تتعلق بالادارة العامة والادارة المحلية.

٢) دراسة القوانين والامور التي تتعلق بالموظفين العموميين وبخاصة اسس التعيين وانهاء الخدمة والتقاعد والتعويض.

٣) دراسة تقارير ديوان الرقابة والتفتيش الاداري.

ان هذه اللجنة هي صاحبة الحق في دراسة جميع التشريعات والقرارات التي تتعلق بالتعيين وان تدرس تقارير التفتيش في هذا المجال والتحقق من مصداقية الشكاوى التي تصلها من الزملاء او من المواطنين، وان تمحص الامور بروية القاضي النزيه، البعيد عن الهوى والغرض، وان تقدم لمجلسنا الكريم توصياتها المدروسة حتي يصدر قراراته التي تحقق العدالة وتضع المسؤول المخالف تحت المساءلة الشديدة، وان تشمل رقابتها جميع الوزراء الذين تولوا المسؤولية نوابا كانوا او مستنوبين.

اما ان تبقي الامور كما اورد معالي الزميل عبدالله العكايلة مجالا للاخذ والرد، وطرح الآراء الشخصية، والاعتماد على شكاوى من يعتقدون انهم متضررين، واللجوء الى المعلومات المسربة المبتسرة واطلاق الاتهامات الجزافية، ومهاجمة من يلبي المطالب غير العادلة، وممالئة من يسترضي على حساب الحق والعدل، فلن يقود ذلك الا الى تمييع الامور واختفاء الحقيقة في ظل الاتهامات المتبادلة، والوصول الى مرحلة الادارة المرعوبة التي تلجأ الى الاسترضاء على حساب العدالة، وتلجأ الى الروتين بدلا من المبادرة، وتلجأ الى التعقيد بديلا عن تبسيط الاجراءات.

سمعت الكثير من الغضب والعتب منذ اشهر لأن تدخلات ووساطات لم تنفذ في بعض الاحيان، وبدلا من تقديم الاسئلة والاستجوابات التي تؤدي الى المساءلة، نكتفي عادة بالاشارة الى ما نظنه مخالفات جسيمة في ملاحظات عابرة او تصريحات صحفية او نلجأ احيانا الى خطابات شديدة تنفس الكرب وينتهي اثرها بعد القائها، وكفي الله المؤمنين القتال، وتضيع الحقيقة، ونزيد المواطن احباطا وشكا في ممارساتنا وممارسات المسؤولين وهذا ما يؤدي الى هجرة الحقيقة.

ان محاربة الفساد الاداري كمحاربة الفساد المالي لا تجدي فيها المناقشة العامة، التي تهدف وفق النظام الداخلي الى تبادل الرأي والمشورة، فتستمع الحكومة الى آرائنا ولا تأخذ منها الا ما تراه مناسبا لها. لقد فشلنا في المجلس الحادي عشر فشلا ذريعا في محاربة الفساد المالي حين تجاوزنا الاسلوب الصحيح في المتابعة والتحقيق، ولجأنا الى التشهير فضاعت الطاسة وتساوى الطائع مع العاصي، وتفرق دم القتيل بين جميع القبائل وانتهت المسؤولية وتنفس الفاسدون الصعداء بل تجرأوا على المزيد من الفساد، وغدا كل من تولى المسؤولية موصوما بالفساد الى ان يثبت غير ذلك على خلاف اساسي مع القاعدة الفقهية المستقرة.

لقد حاول البعض التعريض بتعيينات وزارة التربية والتعليم خلال السنة الماضية، وهي مودعة لدى مجلسكم الكريم بالاسم الكامل والتخصص والمنطقة، وانا من منطلق مسؤوليتي كمواطن ونائب اطلب فتح جميع ملفات والتحقيق في كل ما قيل، من قبل اللجنة الادارية، فاذا تبين التجاوز على مبادئ العدالة فالمساءلة واجبكم، والا كان من حق الوطن وحق ناخبيكم عليكم تنديم الاعتذار مما اسرف فيه البعض من قول او اتهام. ان اثارة الغبار والزوابع تعمي العيون عن الحقيقة، وهو اسلوب مراكز القوى وأسلوب حساد النجاح، ومن واجبنا مناقشة كل امر بهدوء وروية بعيدا عن اي تعصب جهوي او طائفي او اقليمي، فهذا الوطن الطيب لكل ابنائه، وهو اسرة لا تقبل القسمة الا على رقم واحد، واي محاولة للتفتيت مهما كانت الدوافع نبيلة هي سبيل لهدم منجزات الوطن.

معالي الرئيس

ان التعيين في وزارة التربية والتعليم يعتمد على خطة منررة للتشكيلات المدرسية تحدد مسبقا مدى حاجة المدارس من جميع التخصصات، وبالتالي فان توزيع الشواغر لا يرتبط بعدد السكان وانما بحاجات المدارس في كل منطقة، واعداد المدارس تزيد نسبتها في الريف والبادية عنها في المدن الرئيسية لان عدد الطلاب في المدارس في المدن اكبر كثيرا واضعافا مضاعفة منه في مدارس القرى، نظرا لانتشار السكان في تجمعات عديدة. كما ترتبط التشكيلات المدرسية بحركة المعلمين نتيجة الانتقال وانتهاء الخدمة، وهذا العامل اكثر تأثيرا وابعد مدى في الارياف والمناطق النائية التي يقل فيها عدد المعلمين من ابنائها ولذا يقل عدد الشواغر في المناطق التي يعمل العديدون من ابنائها معلمين في المناطق النائية.

لقد بلغت التنقلات من المحافظات خلال ١٩٩٥ (٤٨٢٣) بينما بلغت التنقلات إلى المحافظات (٣٣٠٤)، ويغطي الفارق من التعيينات الجديدة ومكان الشاغر هو الاساس وليس المحافظة وليس عدد السكان. لقد تمت تعيينات المعلمين كاملة دون تجاوز واحد بناء على تنسيب ديوان الخدمة المدنية سندا لاسس انتقاء الموظفين، وكانت مديرية التربية والتعليم هي الوحدة الادارية للتعيين، حيث تعطى الاولوية في التعيين في تلك المديرية لابناء المنطقة في التخصص الشاغر، فان لم يتوفر ذلك التخصص يتم التعيين بموجب اعلان مفتوح يقرره ديوان الخدمة المدنية والوزارة المعنية وليس قرارا من الوزارة، وارجو ان يفهم معنى الاعلان المفتوح. فان اساءت بعض الدوائر فلا يجوز التعميم كما جاء في الكلام السابق. وتشرف على الاختيار لجنة من ديوان الخدمة والوزارة.

ويعين من وقع عليه الاختيار بموجب عقد لمدة سنة وذلك بهدف اتاحة الفرصة في الاعوام القادمة للخريجين من ابناء تلك المنطقة، ولم

تعيين الوزارة معلما بعقد خارج هذا الاطار.

بلغ عدد المعلمين الذين عينوا خلال العام الماضي (٢٥٨٦) معلما وزعوا على المملكة على الوجه التالي: وقد تختلف ارقامي جزئيا عن ارقام دولة الرئيس يرجى التدقيق فيها.

محافظة العاصمة – ٤٤٢ – ٦٦,٥٪
محافظة اربد – ٤٤٠ – ١٦,٤٪
محافظة البلقاء – ١٥٦ – ٦٪
محافظة الكرك – ١٨٦ – ٧٪
محافظة معان – ٢٥٣ – ٩,٤٪
محافظة الزرقاء – ٣١٦ – ١١,٨٪
محافظة المفرق – ٣٥٢ – ١٣,١٪
محافظة الطفيلة – ١٠٤ – ٣,٩٪
محافظة مادبا – ١٠١ – ٣,٨٪
محافظة جرش – ١١٣ – ٤,٢٪
محافظة عجلون – ٧١ – ٢,٦٪
محافظة العقبة – ١٥٢ – ٥,٧٪

ويلاحظ المدقق ان التعيينات اتجهت للمحافظات الاصغر نسبة لعدد السكان وذلك ناجم عن كثرة شواغرها نتيجة الحركة المستمرة للمعلمين بالانتقال منها، ونحن نعلم ان هذا يؤثر على مستوى التعليم فيها، ولذلك جاءت فلسفة التعيين في المناطق من ابنائها ضمانا لاستقرار الهيئات التدريسية.

يحلو للبعض دفاعا عن حصة منطقته اتهام المسؤول بمحاباة منطقته الانتخابية، ولذا فانني ارجو ان اشير الى توزيعات تعيين محافظة اربد بين مديريات التربية فيها، والتي كانت على الوجه التالي:

مديرية تربية اربد الاولى – ٧٠
مديرية تربية اربد الثانوية – ٩١
مديرية تربية الكورة – ٥٤
مديرية بني كنانة – ٩١
مديرية تربية الاغوار الشمالية – ٤٣
مديرية تربية الرمثا – ٩١

وزملائي نواب اربد يعرفون دائرتي الانتخابية بين هذه الدوائر.

اما تعيينات الفئة الرابعة، وهم موظفو الخدمات كالحراس والاذنة والمراسلين والطابعين ومن في حكمهم، وهم من حملة شهادة الدبلوم فما دون، فهي تتم من قبل مديريات التربية والتعليم والوزارة، ويكون ذلك وفق حاجة المدرسة المعينة في القرية او الحي لانه لا يعقل ان يعين آذن في مدرسة من قرية اخرى، ولذا فانني لا اتفق مع الحكومة برأيها ان يكون تعيين هذه الفئات من قبل ديوان الخدمة المدنية والا اصبح تعيين الآذن في محافظة المفرق من محافظة اربد، وتعيين الآذن في الزرقاء من محافظة السلط والعكس صحيح لان راتبه اقل مما ينفقه للوصول الى تلك الوظيفة.

ولان الاصل ان نرفع السوية التنموية والاجتماعية لاهل تلك القرى بدلا من ان ننقل لهم ناسا من المدن.

بلغت تعيينات الفئة الرابعة خلال العام المنصرم (١٠٣٨) وظيفة موزعة على الوجه التالي:

محافظة العاصمة – ٢٣٥ – ٢٢,٦٪
محافظة اربد – ٢٣٩ – ٢٣٪
محافظة البلقاء – ٦٥ – ٦,٢٪

محافظة الكرك – ٩٠ – ٨,٧٪
محافظة معان – ٦٤ – ٦,٢٪
محافظة الزرقاء – ١٣٠ – ١٢,٥٪
محافظة المفرق – ٨٣ – ٨٪
محافظة الطفيلة – ٣٠ – ٢,٩٪
محافظة مادبا – ٢٤ – ٢,٣٪
محافظة جرش – ٢٤ – ٢,٣٪
محافظة عجلون – ٣٩ – ٣,٨٪
محافظة العقبة – ١٥ – ١,٥٪

ومما يجدر بالملاحظة ان محافظات الوسط كانت شواغرها اكثر امتلاء بالوظائف عند بدء التعيينات.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

هذه صورة واضحة اطلب التحقق منها والتحقيق فيها، حتى يتبين الخيط الابيض من الخيط الاسود، ونكون على بينة من امرنا عند اصدار الاحكام، فلا يجرمننا شنآن قوم على ان لا نعدل، والعدل اقرب للتقوى. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام، المتحدث الدكتور احمد الكوفحي والمتحدث الذي يليه الدكتور ذيب عبدالله.

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العدل غاية الرسالات وهدف النبوات، «لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط».

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين

ان قضية التعيينات في الجهاز المدني الحكومي التي نبحثها اليوم تتصل بهموم المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي والبطالة من جهة، كما تتصل بقيم العدل والاحسان والمساواة والوحدة الوطنية والإصلاح الاداري والمالي من جهة اخرى، وينبغي ان تتبعها قضية التعيينات في المؤسسات العامة. ثم ان تعطينا الحكومة صورة تولد الطمأنينة على التزام اسس عادلة في الالتحاق بمؤسساتنا العسكرية والامنية، ذلك لان رقابتنا على ممارسات الحكومة في كل المجالات دستورية وقانونية فضلا عن كونها شرعية.

والتعيينات التي نناقشها اليوم تشمل الوظائف العليا التي تتم بقرار من مجلس الوزراء مشفوعا بالارادة الملكية، وتشمل الوظائف الدنيا بالمياومة التي تتم بقرار من المدير العادي او حتى رئيس القسم، كما تشمل ما بين هاتين الفئتين من الوظائف الاخرى.

لذلك فينبغي ان توضح لنا الحكومة الاسس المعتمدة في هذا كله لنقوم عند وجود الاسس باقرارها او تعديلها او الغائها بكل موضوعية وتجدد، ونقوم بعد ذلك بالتحقق من ان الحكومة قد التزمت في مفردات تعيينها هذه الاسس او خرجت عليها. واما عند عدم وجود الاسس وبخاصة في الدرجات العليا فينبغي ان تضع الاسس وان تعرض على مجلس النواب ليقول رأيه فيها.

معالي الرئيس...

الزملاء الكرام

تعلمون ان مهمتنا في شق المفردات صعبة وشاقة للغاية تحتاج منا الى مئات ساعات العمل المتواصل لتكون مناقشتنا موضوعية، وهذا ما لا نستطيعه وبخاصة والدورة العادية لمجلسنا لم يبق منها الا اياما لا تتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة. ومن هنا جاءت مداخلة الزميل الدكتور عبدالله العكايلة بتشكيل لجنة تحقيق نيابية يوكل اليها هذه المهمة لتكون رقابتنا جديدة بأن تحترم من الشعب الذي نمثله.

وفي تعليقي على هذه التعيينات اذكر النقاط التالية:

اولا: الوظائف العليا من درجة سفير او امين عام ومدير عام ومحافظ وما الى ذلك لا تخضع الى اسس على الاطلاق لاننا لم نسمع من دولة الرئيس اسسا تشير صراحة او دلالة الى وجود معايير واسس في هذه القضايا. وانما تحكمها توجهات الحكومة ومدى قرب هؤلاء من هذه التوجهات، او تحكمهم قرابات وصداقات او مصالح جهوية او فئوية او اقليمية تربطهم بالمتنفذين بالجهاز الحكومي، او بوجود توصيات من جهات من وراء ستار.

ان المناقشة الجادة للتعيينات يجب ان تبدأ بهؤلاء لان اصلاح الخلل فيما دونها من التعيينات يصبح بعد ذلك سهلا ميسورا.

ثانيا: التعيين لحملة الشهادة الجامعية الاولى وما فوقها.

ان المتبع حاليا في من تقبل طلباتهم لدى ديوان الخدمة المدنية هو اعتماد مجموع عدد النقاط والمنطقة او ما جاورها. فارى ان يتم التعيين على اساس اقدمية التخرج وان يكون التنافس بين خريجي اقدم عام يوجد فيه خريجون، ثم الانتقال الى العام الذي يليه وهكذا. وارى مع هذا ضرورة مراقبة اللجان من قبل ديوان الرقابة والتفتيش عند وجود

المتعدد المتساوي في عدد النقاط عند الزيادة بين المتقدمين وبين الشواغر المتوفرة.

واما الذين مضت عشرة اعوام على تخرجهم فأرى ان يتم وضع نسبة معينة لهم تساوي نسبتهم الى مجموع الخريجين المتقدمين الى ديوان الخدمة المدنية وان يتعامل معهم على اساس اقدمية الطلب الى ديوان الخدمة المدنية.

ثالثا: التعيين لحملة دبلوم كليات المجتمع او الثانوية العامة. ارى ان يتم تعيينهم فقط من قبل ديوان الخدمة المدنية بنفس الاسس السابقة دون ان يكون ذلك من صلاحيات الوزير او الامين العام او المدير العام على حساب الفئة الرابعة.

رابعا: الحالات الانسانية. ان تكون نسبتها ما يوازي نسبة الفقر في بلدنا، وان تتغير هذه النسبة مع تغير نسبة الفقر، وان يتم تقدير الحالات الانسانية من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

خامسا: اشتراط موافقة لجان متخصصة في ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الاداري لكل الوظائف من الفئات الاولى والثانية والثالثة والرابعة، واخضاع الوظائف في الدرجات العليا الى موافقة مجلس الامة.

سادسا: ما زالت بعض الدوائر والمؤسسات تستخرج رأي الجهات الامنية وتأخذ بتوصياتها على حساب الامانة والعدالة والكفاءة، لا لشيء الا لانهم حملة فكر يمارسون حقهم في التعبير عنه، لذلك يجب ان تتلاشى من قاموسنا محاسبة الانسان على الفكر الذي يحمله.

سابعا: الغاء الوظائف بعقود لان كل تخصص وخبرة وكفاءة علمية تتوفر ولله الحمد في بلدنا كثيرة كما تدل سجلات ديوان الخدمة المدنية.

ثامنا: ان يتم الاعلان عن كل وظيفة وان يتم اعلان القرار، وان يتم تأجيل تنفيذه لمدة شهر واعلان انه خاضع للاعتراض من المتضرر.

وتشكيل لجنة متخصصة في ديوان الرقابة والتفتيش الاداري للبت في الموضوع.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

لقد ورد في بيان الحكومة الذي قدمه دولة الرئيس مخالفات كثيرة وليست وحدها هي كل المخالفات. فان بعض المتنفذين كان يخرق القانون بطرق خفية لا تعرف الا بالبحث والتحري والسماع من المتضرر. وهذا يتطلب منا نحن النواب ان نشكل لجنة تحقيق نيابية تجمع المعلومات وتدرس الاسس وتبين المخالفات وتحدد المخالف وتقدمه للمساءلة القانونية. اما ان يأخذ المبطل حق غيره وتطوى الصفحة بحكم الامر الواقع او التقادم فهذا يؤدي الى استمرار هذه المخالفات.

ولذلك اطالب الحكومة بالغاء كل التعيينات التي تم فيها التجاوز ووقعت فيها المخالفة كخطوة اولى في مجال التصويب. ثم اطالبها بعد ذلك بان تنسب المخالفات الى مرتكبيها بالاسم الصريح، وان تضع المجلس على جلية الامر ليقوم بدوره بمحاسبة المسؤول. وصدق الله العظيم اذ يقول «ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب». ولن تكون الحكومة جادة بالاصلاح ومحاربة الفساد الاداري والمالي الا اذا قدمت لمجلسنا الكريم هذه القوائم مفصلة بالذين استغلوا وظائفهم العامة وقد اقسموا جميعا على خدمة الامة وعلى القيام بالواجبات الموكولة اليهم خير قيام.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام، المتحدث الزميل ذيب عبدالله والمتحدث الذي يليه الزميل عبدالمنعم أبو زنط.

الدكتور ذيب خطاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين.

معالي الرئيس

الاخوة النواب.

أؤيد اولا ما جاء في كلمة الاخ حمزة منصور وكذلك ما جاء في اقتراح الدكتور عبدالله العكايلة. ولكنني اضيف ما يلي:

١- اعتبار المخيمات ومناطق مثل النزهة والهاشمي من المناطق الاقل حظا وذلك لكثرة البطالة وتفشيها في هذه المناطق ولكثرة الفقر وانتشاره.

٢- العدالة واعتماد الأسس السليمة التي تخدم الوطن والمواطن.

٣- ان تكون الأفضلية للذين لا يعملون على الذين يعملون في القطاع الخاص وذلك بالتنسيق بين الضمان الاجتماعي وديوان الخدمة المدنية.

٤- البعد عن الواسطة خصوصا من النواب الوزراء فقد آن الأوان ان يأخذ كل ذي حق حقه بدون واسطة وبدون تدخل من فلان او علان.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً. ان رأيتم ذلك مناسب نرفع الجلسة ربع ساعة للاستراحة ثم نعود ونستمر في المناقشة. ارفع الجلسة ربع ساعة وأرجو الالتزام بالربع ساعة.

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس

بسم الله، النصاب مكتمل نستأنف الجلسة. المتحدث السيد طلال عبيدات والذي يليه الزميل جمال الخريشا.

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

الزملاء النواب

في الجلسات السابقة طالب عدد من السادة النواب بجواز الجمع بين الراتب التقاعدي وراتب البلدية بالنسبة لرؤوساء البلديات. وقد اوضح معالي وزير الشؤون البلدية والقروية بأن القانون الجديد أخذ ذلك بعين الاعتبار وأجازه.

من هذا المنطلق وبشكل عاجل اتمنى على الحكومة العمل على تعديل الأنظمة والقوانين الخاصة بالجامعات الرسمية لتجيز لاستاذ الجامعة الجمع بين راتبه التقاعدي وراتبه الجامعي وذلك للأسباب التالية:

١- لا يعتبر اساتذة الجامعات الرسمية موظفين خاضعين لنظام الخدمة المدنية، بل لهم انظمة مالية خاصة بهم تماما كما في بعض الشركات والمؤسسات الشبه رسمية كالاسمنت والبوتاس والفوسفات والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا التي تساهم الدولة في ٥١٪ من رأسمالها، وبنفس الوقت تجيز انظمتها الجمع بين راتب التقاعد والراتب الوظيفي للعاملين فيها.

نتحدث عن الجامعات بأنها مستقلة وشبه رسمية. وفي الحقيقة تشكل الرسوم التي يدفعها الطلبة الجزء الاكبر من موازنتها، ولكننا نعاقب من يعمل فيها بوقف راتبهم التقاعدي ان كانوا من فئة المتقاعدين، فأي عدل في ذلك؟

٢- قامت الدولة ومنذ تأسيس الجامعات فيها باختيار اعداد كثيرة لمناصب قيادية فيها كمديرين وامناء عامين ووزراء ممن لهم خدمة طويلة في الدولة وفي الجامعات حيث حصلوا بعدها على رواتب تقاعدية اكبر من او مساوية لراتبهم في الجامعة. الامر الذي يضطرهم لترك الجامعة والاكتفاء بالراتب التقاعدي او العمل مع القطاع الخاص. فهل يعقل ان يعمل استاذ في الجامعة براتب اقل او مساوي لراتبه التقاعدي اذا نص القانون على وقف راتبه التقاعدي؟

٣- ان صدور القوانين التي تنص على عدم الجمع بين راتبين جاءت في زمن لم يكن لدينا جامعات اصلاً، ولم نكن مثل «هذه» المشكلات موجودة. فهل نتمسك بالقانون من اجل شكلية القانون وهل اصبح القانون هدفا بحد ذاته نتقوقع

من حوله، ام انه ان الأوان لتعديل هذا القانون ومثيلاته لتستجيب للتطورات والمستجدات والمشكلات المترتبة عليها؟

٤- ان دعوة الحكومة لتطوير التعليم العالي ومؤسساته والحفاظ على نوعية التعليم تتناقض مع عدم اكتراثنا في الاهتمام بالاستاذ الجامعي والتهاون في وضع حد لهجرة الفئات المؤهلة من جامعاتنا طلبا لظروف حياتية ومعاشية افضل. فلماذا التضييق على اساتذتنا وهم في قمة عطائهم، وهم الاستثمار الحقيقي في التنمية؟

٥- انني اعتقد وبشكل «جازم» ان الراتب التقاعدي حق لصاحبه عن جهد وعمل وكد قدمه لوطنه. واذا كانت مؤسسة كالجامعات تحتاج لعلمه وخبرته العلمية والفنية فكيف نحرمه من حقه، لا بل كيف نطلب منه ان يعمل دون مقابل وبأجر اقل من راتبه التقاعدي.

اطلب من دولة الرئيس بشكل خاص النظر في هذا الأمر بالسرعة الممكنة وبقلب وعقل متفتح لنسير في الطريق السليم للتطوير والتغيير وشكرا.

معالي رئيس المجلس :

شكرا لك، المتحدث الزميل جمال الخريشا والمتحدث الذي يليه الدكتور محمد عويضة.

السيد جمال الخريشا :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء الافاضل

سوف اختصر وايضا ارتجل كلمتي، كل الشكر لدولة رئيس الوزراء على هذا الحديث والذي نتمنى التنفيذ الفوري لمحتوياته.

ثانيا: نتحدث عن البطالة وظروفها واسبابها ومسبباتها، لكننا نتحدث عن تعيين «٤» إلاف سنويا من اصل ما يقارب «١٢٤» الف طلب في ديوان الخدمة. نتحدث عن «٤» الاف وظيفة.وفي النهاية يعينوا ونتهم بعضنا البعض ونشكك في بعضنا

البعض ونحكي الكلام الكثير والطويل. واعتقد ان هذا الشيء ليس هو حل مشكلة البطالة، فالحكمة والمنطق ان نتجاوز الاتهامات لا سيما بعدما نشير الى كل انسان اساء التصرف واساء الامانة. لكن المطلوب ان نتحدث ونبحث عن حلول جذرية للبطالة، ولا نبحث ولا يختصر حديثنا واجراءاتنا كلها على «٤» الاف وظيفة سنويا وبالتالي البطالة تبقى قائمة ومشاكلها قائمة، وهذه ليست هي الحلول.

وفي نفس الوقت فانني اشكر الاخ ابو عصام عندما اشار الى موضوع مساواة ابناء البادية والريف مع المدن الرئيسية. يا إخوان في الريف والبادية لا يوجد لهم مجال عمل إلا الوظائف في أجهزة الدولة، على العكس تماما في المدينة، في العاصمة وغيرها، فتجد فرص العمل كبيرة ومتشعبة.

أنا اذكر عندما تحدثت وتقدمت بطلب لبحث موضوع التعيينات في منطقة بدو الوسط في ١٩٩١/٣/٤، وبعد دراسة جيدة ومستفيضة من قبل لجنة وزارية انصفت هؤلاء الناس حتى يأخذوا دورهم مثلهم مثل بقية المناطق. وايضا اشكر الحكومات السابقة الخمس التي حافظت على إعطاء هذه الشريحة من مجتمعنا الفرصة في التعيين ضمن الاصول وضمن المنطق وضمن المعقول.

فاملي كبير بأن تجد البطالة بشكلها العام الحل الأمثل والدراسة الصحيحة ولا ينحصر حديثنا عن موضوع تعيينات «٤» الاف وظيفة لكل سنة بينما يتخرج سنويا «١٠» الاف خريج.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، المتحدث الدكتور محمد عويضة والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالمجيد الأقطش.

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين:

اننا نناقش اليوم موضوع التعيينات الذي يمثل هما وطنيا طالما تحدثنا عنه وطالما طالبنا بمعالجة هذا الهم الذي يعني كل بيت ويهم كل خريج ويتهدد كل شاب وفتاة.

لقد تحدثت كل الحكومات عن حل مشكلة البطالة كما كلفت كل الحكومات بمعالجة هذه القضية الهامة لكن دون جدوى ولم يرى المواطن اثرا لكل ذلك.

ان السياسات الحكومية الحالية التي تقوم على تقليص القطاع العام باتجاه الخصخصة لا تراعي ظروف تطور المجتمع ولا الظروف الموضوعية التي يحياها اهلنا في المجتمع الاردني.

كما ان تصفية بعض الشركات والمؤسسات والتي كان اخرها موظفي الجمعية التعاونية دون معالجة اوضاع الموظفين مثل هذه السياسات تزيد الطين بلة والخطب شدة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد عاش المواطن الاردني سنوات من الاخوة والوحدة دونما تمييز ولا استثناءات ثم تبدل الحال في السنوات الأخيرة فصارت الاستثناءات أساسا والتمييز قاعدة والعدالة مفقودة مما يهدد نسيجنا الاجتماعي وينزع ثقة المواطن في كل شيء داخل وطنه. كل هذا يجري في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن المساواة والعدالة بين المواطنين مهما اختلفت المنابت والاصول، حتى صار الناس يتندرون على الحكومات ويقولون لا تنظر الى دموع العينين ولكن انظر الى فعل اليدين.

ايها السادة

إننا نعيش سنوات عجافا" وظروفا" قاسية وكان بالإمكان أن نتجاوز هذه المحنة كركاب سفينة واحدة تنجو بهم جميعا أو تغرق لا قدر الله بالجميع. لكن الألم يتضاعف عندما تجتمع على المواطنين شدة الحياة وضيقها وفساد الاداء والتمييز بين المواطنين.

إن الأسس المزعومة الموضوعة للتعيينات لم تعد اسسا" كيف وهي تتغير مع كل حكومة ولدى كل وزير، بل تتغير عند كل مجموعة من التعيينات، هذه الأسس التي تقوم على أساس نقاط لا يعلمها إلا الله والراسخون في التمييز بين المواطنين حيث صار المواطن يمسي برقم ويصبح برقم آخر.

ايها السادة ليس لدينا اسساً للتعيين إلا أساس واحد وهو يعين من يريده الوزير وأصحاب المحسوبيات على قاعدة «محمد يرث ومحمد لا يرث».

إنني اطالب بان تتقدم الحكومات بأسس للتعيين معلنة يعرفها جمهور المواطنين بحيث يعرف طالب الوظيفة رقمه في الدور عندما يقدم طلبه. كما اطالب باعادة النظر في ديوان الموظفين وتجاوزاته أو عجزه.

وأن لا يكون للوزارة أية وزارة أي دور في انتقاء الموظفين وما على الوزارة إلا أن تطلب ما تريد من الحاجات من الديوان.

واطالب بتحقيق واسع في ممارسات الديوان وتجاوزات الوزراء وإحالة المخالفات إلى النائب العام وأن تقوم وزارة التنمية الإدارية بدورها.

كما اطالب أن يكون التنافس اولاً على اللواء ثم على أساس المحافظة ثم على أساس الوطن.

وبهذه المناسبة فإنني اطالب بإعادة النظر في العلاوات التي تستحقها فئات من الموظفين فحملة الدكتوراة بحاجة إلى علاوة تتناسب مع هذا المؤهل الهام.

كما أن فئة الممرضين ومساعدي التمريض بحاجة إلى إنصاف وكذلك فئة المساحين الذين يتعرضون للاخطار والأسفار في مهتهم الشاقة دون علاوة صعوبة المهنة.

وكذلك فئة عمال الإتصالات الذين يصعدون على الأعمدة

ويتعرضون للأخطار دونما تأمين صحي ولا أي تعويض عن الأخطار.

وكذلك أصحاب كل فئة وشريحة من العاملين الذين تقتضي طبيعة أعمالهم أن يتعرضوا للمخاطر.

وأخيرا فإنني اطالب بأن تتقدم الحكومة بتفعيل لما أجمله دولة الرئيس وأن تتقدم بإجراءات واثني على ما اقترحه معالي الدكتور عبدالله العكايلة بهذا الخصوص.

وإنني لأتساءل عن دور ديوان الرقابة والتفتيش ودور وزارة التنمية الادارية في هذا الأمر وأين هما عن هذه التجاوزات وإذا كانت هذه هي التجاوزات تتم مع وجودهما فما مبرر وجودهما إلا أن يكونا حمولة زائدة.

وإذا أدى الديوان والوزارة الدور المطلوب وكانت هيمنة الحكومة تصعيد دورهما فإنني اطالب بأن تزود فيها مجلس النواب بما صدر عن هذا الديوان وعن هذه الوزارة في هذا الصدد.

وماذا يعني أن تبقى وزارات ودوائر مغلقة على عائلات معينة وكأنما هي تركة يتوارثها الإبناء عن الآباء دون سائر ابناء الوطن؟

إنني اطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في الفساد الإداري والتجاوزات في التعيين على إلا يشارك فيها وزير عامل ولا وزير سابق من الاخوة النواب. كما واطالب بأن يتاح لأساتذة الجامعات بالجمع بين الراتب التقاعدي والراتب الجامعي لأن جامعاتنا الرسمية تعاني من فقدان كبير وهدر في الطاقات في أساتذة الجامعات الذين يكلفون الوطن عشرات الالاف ثم يتركون الجامعات لمجرد توليهم مركز الوزارة أو النيابة او الوظائف الكبرى في الدولة التي قد لا تدوم أكثر من شهور او سنوات محدودة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله

وبركاته، المتحدث الدكتور عبدالمجيد الأقطش والمتحدث الذي يليه الدكتور محمد الحاج.

الدكتور عبدالمجيد الأقطش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الإخوة النواب الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قال تعالى «لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوّامة».

صدق الله العظيم

حديث يدور حول التعيينات والتنقلات وما حولها، والمشكلة تكمن هنا، ما سماه القرآن الكريم بالنفس اللوّامة وما أطلق عليه من أطلق بالضمير الذي نناشده دائما إذا ما وقع الظلم وحل بنا نقول أين الضمير العالمي، وقبل أن نناشد الآخرين يجب علينا أن لا نظلم أنفسنا.

أقول هنا ليس من شيء أثقل على السمع من تكرار الكلام المعاد، وإذا كررت شيئا يا معالي الرئيس ويا حضرات السادة النواب فإنه من قبيل الإضطرار، «إلا ما إضطررتم إليه».

أقول إلى متى سنظل نلوم ونتلاوم، ويكفينا ما بنا من اللوم، على هذه التجاوزات، وإلى متى سنبقى نتحدث بيننا والحقيقة واضحة أمام أعيننا. فإذا إنعدمت التقوى والعدل في نفوسنا فلن تطبق على أرض الواقع.

معالي الرئيس

الإخوة الزملاء

كما قلت في خطاب الثقة العبرة بالأفعال وليس بالأقوال، وما جاء في بيان الحكومة، هذا جيد أعني اليوم، إذا صلحت النيات. وإسمحوا لي أن أستعير هذا المثل الشعبي الأردني «القول قول طيب إن صار جمعة ناوي». وعليكم أن تبحثوا عن سبب هذا المثل. على إيش ناوي جمعة الله أعلم، وجمعه اسم واحد.

أقول يا معالي الرئيس ويا حضرات السادة النواب إن المشكلة

في التعيينات والتنقلات والترفيعات تبدأ من الوزير بتقريبه للأمين العام، وأن يقوم الأمين العام بتقريب المساعد او النائب ثم المدير، والمدير يقوم بتقريب من يشاء إليه حتى تصل الأمور إلى صغار الموظفين، عند ذلك يصعب علينا أن نحدّث شيئا".

معالي الرئيس

حضرات النواب.

كلمة لسيدي جلالة الملك المعظم الذي أدعو الله سبحانه وتعالى أن يعيده إلينا سالماً غانماً، وأن يحفظ بلدنا هذا من كل سوء، قالها في خطاب له موجه إلى الشعب الإردني حكاماً ومحكومين، «إن شريحة من شعبنا الأردني قد ظلمت في العقدين الماضيين» وأنا وأنتم نعرف من هي هذه الشريحة. وهنا أتساءل هل وضعت الحكومات المتعاقبة إنتهاءاً بهذه الحكومة حتى تتجاوز هذه الامور، وهل وضعت قانوناً محدداً من أجل المساواة والعدل بين المواطنين من شتى المنابت والأصول في دولة المؤسسات والقانون، أم بقيت الأمور على ما هي عليه لأن ربع قرن من الزمن كفيل بأن يثبت قوانين ومبادئ خاطئة يصعب على الحكومات المتعاقبة أن تتجاوزها او أن تتخلى عنها.

ولكن أملي بكم أنتم، أنتم معاشر الزملاء، أنتم من تتميزون بالثوابت الوطنية وأنتم تجلسون في هذه الضاحية النرجسية.

معالي الرئيس

الإخوة الزملاء.

إن هناك فريقاً وشريحة أيضاً من هذا الشعب اكلناهم لحماً ورميناهم عظماً، اولئك الذين اغتربوا عن الأردن وأمضوا سنوات طوال وكانوا من الذين يدعمون هذا البلد في سنوات طويلة. عادوا إلى الأردن بعد خدمة محددة لا يجدون لهم مجالاً للعمل بحجة هذا الإغتراب، وأركز على وزارة التربية والتعليم.

ثم أن هناك أيضاً عدد من

الموظفين في المنظمة التعاونية الأردنية كانوا يقفون على مدخل مجلس الأمة صباح هذا اليوم، قد تم توزيعهم على الوزارات المختلفة وبمواقع ومراكز لا تتساوى مع غيرهم من الموظفين في الوزارات والمؤسسات الاخرى، فنطلب من الحكومة الكريمة أن تعدل وأن تنصف هؤلاء لأنهم من إخواننا من أبناء الأردن الذين تفانوا في خدمته.

وختاماً" ولا اريد أن أطيل عليكم «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». ونسأل الله أن نغير ما بأنفسنا بالواقع العملي والقولي إن شاء الله.. والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام، المتحدث الدكتور محمد الحاج والمتحدث الذي يليه الزميل أنور الحديد.

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

إن الحديث حول التعيينات وملء الشواغر للوظائف الحكومية، حديث يتعلق بموضوع حساس وهم هو حديث المجالس في أنحاء المملكة، والقناعة المشتركة عند جميع المواطنين أن الأسس المعلنة والمطبوعة ليست إلا للدعاية والإعلان والنشر، تجاوزها هو الأصل، وإن الطريق الأقرب للحصول على الوظيفة هو البحث عن شخص يستطيع الوصول الى الوزير او المسؤول. وفي كل مرة يأتيني مواطن يراجعني طالباً وساطتي لدى وزير ما، لتعيينه في مكان ما، أحاول إقناعه أن هناك أسساً معتمدة وأنه لا يجوز له أن يقبل تقديم دوره في التعيين على حساب شخص اخر ينتظر هذه الوظيفة قبله، وعند اعتذاري له يخرج وأنا أقرأ في عينيه أنه غير مقتنع مع إحساسه أنني لا اريد مساعدته او أن عليه أن يذهب إلى نائب إخر او واسطة اخرى تلبي رغبته. ولطالما

سمعت هذه العبارة التي تتردد على لسان كل مواطن «هذا البلد لا تنفع فيه إلا الواسطة» وكل شيء في هذا البلد بالواسطة.

ولست أدري إلى متى سيبقى هذا المفهوم سائداً" ومتى نرى الأردن بلداً" يحس كل مواطن فيه أنه قادر على الوصول إلي حقه بنفسه وبقوة القانون دون أن يلجأ إلى مراكز القوى لتتدخل من أجله؟

إن ما سمعناه اليوم من دولة رئيس الوزراء كلام جميل شخّص لنا الداء ووعدنا بدراسة لإكتشاف الدواء آملاً" أن لا تكون الدراسة مؤجلة أو طويلة الأمد أو مجرد دراسة نظرية.

معالي الرئيس...

حضرات النواب المحترمين،،،

إن محافظة الزرقاء وبخاصة لواء الرصيفة تعاني من ظلم في التعيينات، والغالبية الساحقة من شواغر وظائفها تأتيها وافدة من محافظات أخرى علماً" بأن أبناءها على استعداد أن يعملوا في أي موقع في المملكة. وأرجو أن نصل إلى يوم تلغى منه هذه التفرقة بين محافظة وأخرى فالأردن كله وحدة واحدة وأبناؤه جميعاً" أبناء هذه الوحدة وحجمه لا يتناسب مع هذه التفرقة، ومشكلة الأقل حظاً" يجب أن تعالج بتحسين وضع هذه المناطق وحل مشكلاتها لتصبح مثل مثيلاتها وأن لا نرضى بأن يبقى هناك مواطن محظوظ ومواطن أقل حظاً" وآخر لا حظ له مطلقاً" فالعالم اليوم يتعامل مع المشكلات بحلها وفق برامج علمية لا وفق طريقة الأبراج والحظوظ وطريقة حظك بختك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل أنور الحديد والمتحدث الذي يليه الزميل إبراهيم زيد.

السيد أنور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، السادة الزملاء

معذرة لأنني لم أحضّر كلمة بسبب صوتي الذي لا يعينني على الخطابة، وكذلك فقد أوفى رئيس الحكومة صباح هذا اليوم في خطابه عن كل التساؤلات التي كنا سنقوم بالإستفسار عنها. ومع ذلك فإنني أعترف أنه في عهد الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠ وحتى قبل مجيء هذه الحكومة لأنه لا يجوز ولا بأي شكل من الأشكال أن نسند لهذه الحكومة أي تهمة قبل أن تمارس عملها بالشكل السليم.

فأنا أشكر دولة رئيس الوزراء على بيانه هذا الصباح وأتمنى من قلبي أن يقوم بتنفيذه مع حكومته، لكن لدي إقتراح سأتلوه.

معالي الرئيس

السيدة الزميلة والزملاء

تحوطاً" من تكرار المخالفات بالنسبة للمؤسسات العامة والتي استقلت وأصبحت تحت مظلة الخصخصة ذات الأنظمة المستقلة، أرى من واجبي أن أقترح وضع نظام موحد لتعيين الموظفين في المؤسسات العامة المستقلة بحيث يطبق على جميع هذه المؤسسات ضمن معيار واحد، وعدم ترك الأمر لكل مؤسسة لوضع النظام الذي تراه، وأعطاء الأجهزة الرقابية صلاحية إلغاء ووقف القرار المخالف.

اما بالنسبة إلى أمانة عمان الكبرى والتي زادت موازنتها لهذا العام عن «٦٠» مليون دينار، وكذلك فإن الوضع القانوني لها أنها مؤسسة أهلية إلا أنه لكثرة التعيينات التي تتم بها بعيداً" عن الأجهزة الرقابية لكونها ليست مؤسسة حكومية عامة، فلا بد من إعادة النظر والسماح للأجهزة الرقابية لتدقيق التعيينات التي تتم من أجل تحقيق العدالة والمساواة فيها..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل إبراهيم زيد غير موجود، إذن المتحدث الزميل عبدالباقي جمو والمتحدث الذي يليه الزميل عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى اله والداعين بدعوته بإحسان إلى يوم الدين.

معالي الرئيس

الإخوة الزملاء الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة دولة الرئيس وتقريره ووصفه للدّاء وفر على من يحب أن يوفر على نفسه الكلام الكثير، ولا يبقى أمامنا إلا أن ننتظر هذه الحكومة التي نالت ثقة هذا المجلس وأعطيت لها الفرصة لتطبق ما بينته وقدمته في بيانها وفي تقرير دولة الرئيس في هذا الصباح.

ولقد أشار دولة الرئيس إلى المخالفات وقال بأن المسؤول والوسطاء هم بب التجاوزات في الدوائر والوزارات. وأسوأ ما تصاب به أمة أن لا ينال المواطن حقه إلا بواسطة، وأسوأ من كل هذا أن لا تنفع الوساطة إلا إذا اتفقت مع هوى المسؤول. وكلنا يعلم أن التعيينات ومعظم الترفيعات تمت بتجاوز للقانون والنظام والعرف والانسانية. وهذه التجاوزات التي يستطيع كل نائب كما يستطيع كل ذي حق أن يضع يده على هذا التجاوز.

وعندما يستمع الإنسان إلى نفسه وزملائه وإلى المسؤولين من وزراء ومدراء ممن يملكون التعيين والترفيع والترحيل والإحالة يعلم جيداً" أن هناك تجاوزات كثيرة وكبيرة في التعيينات أولا" في المراكز الحساسة والصفوف الأولى في المسؤولية، وفي الإحالات قبل أن يكمل الموظف مدة ترفيعه بأشهر معدودة دون أن يعلم المسؤول الذي

أحال هذا الموظف قبل إستحقاقه للترفيع بثلاثة أشهر يضيع عليه خدمة خمس سنوات دون أن يراعي وجه الله.

معظم كلامي هو بإعتبار ما كان مع تخوف لما سيكون، لأننا ولي في هذا المجلس أربعون سنة، لم يصادف مرة واحدة أن تطبق الحكومة او تنفذ ما تقدمه لهذا المجلس من وعود في بياناتها. إلا اننا لا يجوز لنا أن نحكم سلفا" أن هذه الحكومة ستكون كسابقتها من الحكومات التي كما قالوا «اللي يقعد على الكرسي ما يسمع».

اما التجاوزات فهي كثيرة، لم يكن ولن يكون من عادتي أن أحصر الأمانة التي حملتها في منطقتي الإنتخابية، ولذلك عندما اتوسط لمواطن وبحمد الله لم تنفذ ولا واسطة واحدة. اتحرى حاجة المواطن لأنكم تعلمون كما اعلم ان هناك أسرا" قوامها عشرة أفراد ليس فيهم من يعمل، وهناك أسرة فيها عشرة أفراد كلهم يعملون، وأنا لي الحق أن اقول هذا لانني أكاد ان أكون الوحيد في هذه المملكة أنه ليس ممن تلزمني نفقته موظفا" لا في العام ولا في الخاص. لأنني أخجل من الله ان أحاول توظيف أحد من أولادي أو بناتي وفي الناس في هذا البلد جياع لا يجدون لقمة الخبز، ولم استطع بعد الإثبات أن أجد وظيفة إلا لمعلمة فئة رابعة ولسائق من إربد في وزارة الزراعة.

انا عندما أستمع للناس تحضرني اية أو حديث أردده في نفسي كقول الرسول عليه الصلاة والسلام «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما شئت». العيب في هذا البلد أن الإنسان يفعل ما يشاء، فالحق على من يراه وينتقده، أما الذي يفعل «السبعة وذمتها» ثم يذهب كأن لسان حالنا يقول عفا الله عما سلف. والله تعالى يقول «يا أيها الذين أمنوا لم تقولون ما لا تفعلون

كُبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون». صدق الله العظيم

رجائي أن من يستطيع أن يطعم أهله أن يعطي الدور لمن لا يجد لقمة الخبز.

الأسس التي توضع في التعيين هي كأحدنا يذهب إلى الخياط ليأخذ مقاس بدلته فإذا هي بدلات معدة تمنح لفئة وتحرم منها فئة.

المواطن إذا جاع تقع المسؤولية أولا" على المسؤول وثانيا" على الغني، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا: خاب وخسر من هو يا رسول الله، قال: الذي يبيت شبعان وجاره جائع وهو يعلم».

الغريب أن هناك من يملك الملايين أو مئات الآلاف تجد أبنائهم وبناتهم وكناينهم وأقرب الناس إليهم في الوظيفة. تسأل إحداهن لماذا تعمل تقول أنا بدي أصرف وقتي وأنا غير محتاجة للراتب، إذن لماذا نحجز هذا الشاغر عن أنسان جائع يسألنا الله تعالى عنه؟ إذن رمجوا وافصلوا كل الذين يعملون للتسلية وليسوا بحاجة إلى هذا الراتب، وافسحوا المجال للفقراء والمساكين الذين يحملون المؤهلات، ولو لم يحملوا فان هناك مجالات كبيرة وكثيرة لنجد لهذا المواطن ما يكسب بواسطته ثمن رغيف الخبز.

أنا أعلم جيدا" أن الوظائف لا يمكن أن تستوعب كل المتخرجين لأن الأصل في الإسلام أن يتعلم الإنسان من أجل العلم لا من أجل الوظيفة. ولا يجوز أن يعتقد المواطن وهو الشبعان الريان المسكو أن شهادته تعطيه الأولوية ليحتل شاغرا" ينتظره الفقير والمحتاج سنوات عديدة.

ثم أين العدل، قلتها في المرة السابقة، في ١٩٩٣ و١٩٩٤ كان عدد التجاوزات في ديوان الخدمة «١٧٠٠» تجاوز، ودافع عنه من دافع، سأدافع عنه وعن تجاوزاته وهذا الكلام كبير.

أين الديمقراطية التي ارتضيناها؟ واتركوا الاسلام لأننا يصعب علينا أن نطبق الإسلام. لأن الإسلام الذي يحاسب الحاكم كما قيل لعمر إبن الخطاب رضي الله عنه عندما قال «أيها الناس اسمعوا» قال له رجل من طرف أطراف الناس «لا سمع ولا طاعة لك يا عمر» قال له «لم» قال «لأن ثوبك أطول من ثيابنا، من أين لك هذا يا عمر». فإذا بعمر يقول لإبنه عبدالله «يا عبدالله إبن عمر قم فتكلم»، فبين أن عمر خاط هذا الثوب الطويل لأن إبنه تنازل له عن حصته وقال «ها أنا بثوبي القديم أضفت حصتي إلى حصة أمير المؤمنين لأنه رجل طويل حتى يخيط لنفسه ثوبا"». فقام الرجل وقال له «الآن قل لك السمع والطاعة يا أمير المؤمنين».

نحن كلنا ركاب سفينة واحدة وكلنا مسؤول بين يدي الله، والمسؤولية الكبرى على اولئك الذين يستطيعون أن يغيروا الباطل إلى حق والظلم إلى عدل وأن ينصفوا الناس وأن يوجدوا لهذا الشعب الذي كثر فيه الجياع الذين يجمعون فتات الخبز وبقايا طعام الأغنياء من المزابل والمحارق والنفايات.

والله إن الله سيسألنا جميعا"، وكلما كبرت المسؤولية كلما كبرت المعاتبة والمساءلة بين يدي الله. عمر رضي الله عنه يقول «والله لو تعثرت بغلة على شاطئ الفرات لسئلت عنها هنا لما لم أسوي لها الطريق». نحن نعلم اين تصل الطرق ولمن تمهد الطرق ولمن تكون الأولويات عند التوزيع.

ونسأله الله سبحانه وتعالى أن يلهمنا الرشد وأن تكون هذه الحكومة وبرئيسها محل الثقة، قادرة على التغيير، ولو أنني أعتقد أن الأيام التي تمر بسرعة تأتي على هذه الحكومة وهي لمّا تخطو خطوة واحدة.

أسأل الله لنا جميعا" التوفيق والسداد لنخدم الأمة ونوفي بإيماننا، كل يرفع يده ويقول اقسم الله، والله

سيسألنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من اتى الله بقلب سليم. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام، المتحدث الزميل عبدالعزيز جبر والمتحدث الذي يليه الزميل فواز الزعبي.

السيد عبدالعزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

قال الله تعالى «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل». صدق الله العظيم.

١- حسب ما ورد في الدستور الأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات وإن قطاعات وأجهزة رئيسية في هذا البلد هي مغلقة على شريحة معينة من هذا الشعب ومحرمة على شريحة اخرى من الشعب الاردني. وإن مثل هذه السياسة قد تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

٢- الاحظ أن كثيرا" من الفساد الإداري سببه متخذوا القرار من الوزراء ومن يتبعهم من المدراء وأن كثيرا" من أولئك الوزراء لم يفعلوا ما فعلوا إلا لأنهم نواب فقد استقوى كثير منهم بمركزه النيابي. ولا أخص وزيرا" بعينه ولا نائبا بعينه. نلوم زماننا والعيب فينا.

٣- إن الكلام عن الوحدة الوطنية بين ابناء الشعب الأردني اصبحت شعارا" يرفع بعيدا" كل البعد عن المضامين الحقيقية لهذا الشعار.

٤- المقابلات لإختيار الموظفين: إن كثيرا" من عدم تحقق العدالة في التعيين يأتي من هذه اللجان التي تشكل لإختيار الموظفين فهم في أكثر الأحيان يتفقون فيما بينهم على المحاباة ومراعاة المصالح الشخصية لأعضاء تلك اللجنة.

٥- إن أكبر خدمة تقدمها الحكومة الحالية في هذا الموضوع هو وضع الأسس العادلة في التعيينات والمهم هو الممارسة والتطبيق لا أن تكون تلك الأسس حبراً على ورق وأن وجود مسؤولية أمناء أقوياء ليطبقوا أسس العدالة هو خير ضمان لقوله تعالى «إن خير من إستأجرت القوي الأمين» هذا أولاً وأما ثانياً أن تقوم الحكومة بوضع تقرير دقيق عن الفساد في التعيينات وأسماء الفاسدين ليعرفهم الشعب وحتى يصبح كل مسؤول فاسد هو موضع إنتقاد ومحاسبة لا موضع إحترام وتقدير. وأؤيد الإقتراح الذي تقدم به الدكتور عبدالله العكايلة بتشكيل لجنة نيابية للتحقيق في جميع التعيينات التي تمت ولا سيما في عهد الديمقراطية.

٦- في إعتقادي أن ديوان الخدمة المدنية يعتبر في وضعه الحالي مشجبا" يعلّق كثير من الوزراء والمدراء ومتخذي القرار إساءاتهم عليه وإنحرافاتهم، وإنني أرجو من وزارة التنمية الإدارية حتى تثبت وجودها أن تمثل ديوان المظالم لهذه الحكومة وأن تعد التقارير تلو التقرير للنواب وأن تبين في تقاريرها جميع من عينوا في الوظائف موافقين للأسس والمعينين مخالفين للأسس.

وإذا كان ديوان المحاسبة يوافي هذا المجلس في كل سنة بجميع المخالفات المالية في الوزارات والدوائر فإنني أعلن انه لغاية الآن لم يصلنا أي تقرير عن الفساد الإداي في التعيينات والترفيعات وهذا في إعتقادي يرجع إلى الحكومات المتعاقبة التي لم تجرؤ أبدا" أن تظهر أي إنحراف لوزرائها ولموظفيها بل تحاول أن تغطي على هؤلاء المسؤولين فيها لأن رئيس الحكومة الذي يختار وزراءه وهو يعرفهم واحدا" واحدا" سوف يحاول التغطية عليهم، وتكون النتيجة ان يتساوى المصلح والمفسد والصادق والكاذب والأمين والخائن. وتكون النتيجة أن يخوّن الأمين ويؤمّن الخائن ويسود الرويبضة (وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وسّد الأمر إلى غير أهله فإنتظروا قيام الساعة.

٧- أعجبني قول دولة الرئيس عن تغلغل الوساطة والمحسوبية في الإدارة الحكومية وأن ذلك يضيف سببا" مهما لاستياء المواطنين من

الممارسات غير المسؤولة ويشمل ذلك كلا من متخذي القرار ومن المتوسطين والمتدخلين. فهل ستصدر حكومته تقريرا" يشمل اسماء هذين الصنفين واعتقد ان لجنة التحقيق النيابية التي اصبح من الضروري تشكيلها قادرة على تقديم تقرير شامل لهذا المجلس عن هاتين الشريحتين لتتم محاسبة كل متورط فيهما بتقديمه للمحاكمة العادلة إذ العدل اساس الملك «إعدلوا هو اقرب للتقوى».

٨- ورد في كلمة دولة رئيس الوزراء تحت بند رابعا" (في المخالفات) حزمة من المخالفات المتنوعة في الصورة والجسامة فهل وضعت النقاط على الحروف ووضع التخصيص مكان التعميم وهل تجرؤ الحكومة الحالية ان تكشف عن اسماء المخالفين ونوعية المخالفات وأن يتم التعاون بين الحكومة وبين اللجنة النيابية بشكل خاص وبين المجلس بشكل عام التي امل ان يقوم المجلس بتشكيلها وأن تفتح أمامها الملفات وتوضع المعلومات كاملة دون إخفاء. وبذلك تكشف أوراق المفسدين ويصبح كل من تسوّل له نفسه بارتكاب اية مخالفة يحسب الف حساب قبل ان يقدم على مخالفته لانه يعلم أنه معرض للحساب امام الشعب وأمام العدالة. وكثير من الناس اليوم لا يخافون الله بل يخافون من غيرهم وصدق الله العظيم في قوله تعالى (لأنتم اشد رهبة في صدورهم من الله).

٩- التعيين في الوظائف الكبرى كالمحافظين والمدراء العامين : لا ادري لغاية الآن ما هي الأسس التي تتم بموجبها هذه التعيينات واعتقد جازما انه لا يوجد أسس بل هي امور مزاجية وتحكمها مصالح معينة وحسبنا الله ونعم الوكيل.. والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل فواز الزعبي والمتحدث الذي يليه الزميل إبراهيم زيد.

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

معالي الرئيس..

الزملاء الأكارم

إن حديثنا اليوم عن موضوع التعيينات أشبه ما يكون بالمرور في منطقة ملغومة، كنا لا نعرف منها إلاّ ظاهرها، ولم نكشف خباياها إلاّ عندما أتى سيل جارف، فعرى المختبئ، واظهر للقاصي والداني إن الأرض الطيبة قد شابها مس من عدم الطهارة، فكان الحصاد المأ ومعاناة «وكان الناتج في بعض حالاته تطاول على الحق والعدل وأصبح الواقع سباق إلى الظلم والحرمان، وممارسات من القهر وعدم المبالاة.

نعم أيها الزملاء الأفاضل، إنها ليست مقدمة ادبية إنها الواقع الحزين المر القاتل، التي رسمتها بعض الممارسات في بعض مؤسساتنا التي تشيخ فيها زعيمها ليقول للناس، ولأبناء حلفه «إنا ابن جلا».. ليعبث في الأمانة، ويحرّف المسؤولية ، وليطبق مبدأ ان الوزراء حكراً لمن يتولاها، وملك له دون غيره وعمن سواه، ارض محرمة لا يجوز أن يرنوا إليها إلاّ من حصل على صكوك الغفران ، فأصبح المواطن الذي لم يقصر بحق الوطن كتلة ملتهبة، لأن الإنتظار قد طال، وإن لعدالة محرفة، وإن ممارسوها لا يعرفون الرحمة، إن عدم عدالة التعيين من خلال او تحت انظار مؤسساتنا المعنية التي وجدت فعلاً لأن تحقق العدالة مسألة واضحة، لم تمارس إلاّ مجرد إعلامية وكلام لم يحقق مضمونه.

وكان حالة الشلل هي الصفة الدائمة عليها

«عافاها الله واشفاها»

نعم أيها الزملاء إن الأمور تسير في غير مسارها ولا اعرف كيف يقبل المؤتمن ان يخرج عن إطار العدالة ويحرم أسراً فقيرة معدمة لم يبق في ملكها حتى غطاء

الجسد ، لتعلم ابناءها ثم يزج في ديوان التوظيف ويبدأ مسلسل قتل النفس سنة بعد سنة حتى يشتعل الراس شيباً.

فماذا نقول لمن تخرج في اعوام قبل عام ١٩٩٠ وكيف سنواجه عشرات الالاف من خريجي الكليات الجامعية المتوسطة الذين حرموا من التعيين في التربية حسب ما جاء بمؤتمر التطوير التربوي. وماذا نقول لمن تخرج قبل عام ١٩٩٠ وهو يرى ان من تخرج هذا العام قد فصلت له الوظيفة والمكان الذي يشاء.

لماذا لا نعيد التفكير جذرياً بسياستنا التعليمية تتوافق مع متطلبات السوق المحلي والعربي وعلى المدى البعيد والقريب.

لماذا لا نعيد الحسابات بعمليات التوظيف عن طريق الإعلان المفتوح الذي يمارس فيه وبشكل واضح المحسوبية . ولا اقبل من احد التبرير بقضية الكفاءات ، لاننا في الأردن تخطينا موضوع التخصص النادر، او الكفاءات النادرة.

ولهذا فإن موضوع التعيين بالعقود كخبراء ومستشارين وبمبالغ طائلة عملية تحمل في طياتها الإلتفاف على الأسس والمعايير ، ولا ننسى الكثير ممن يحالوا على التقاعد ثم يعينوا بنفس الدائرة بعقود حاصدين فرص عشرات الموظفين والشواغر.

معالي الرئيس..

الزملاء النواب..

إن الدستور يعتبر الأردنيين متساوين امام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن الدولة تكفل الطمانينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

ولعل المادة (٢٢) من الدستور تؤكد هذا المبدأ عندما أعطت الحق لكل اردني في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القوانين .

ولا يمكن ان يرد في أي قانون ما يخل بقاعدة المساواة بين الأردنيين لأن في ذلك إخلال بقاعدة

دستورية وعلى وجه الخصوص إخلال بمبدأ المساواة المكفول بالمادة السادسة من الدستور، وحق المساواة.

فالأردنيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب عرقهم او لغتهم أو دينهم، وعليه فإنه لا إمتيازات لأفراد او لمجموعات لان ذلك يشكل خرقاً لمبدأ المساواة.

حيث يستطيع الأردنيون جميعاً للمساهمة في إدارة الشان السياسي للدولة.

ولكل الأردنيين الحق في تولي المناصب العامة، ولا يجوز التمييز بينهم عند التعيين في الوظائف العامة إلاّ على اساس الكفاءات والمؤهلات كما جاء في (المادة ٢٢ من الدستور).

هذا ما كلفه الدستور للمواطنين . لكن هذه المبادىء والحقوق الأساسية تم إنتهاكها ، ولا نمل تكرار ذلك إلى أن تستقيم الأمور فلقد تمت تجاوزات خطيرة على أحكام المادة السادسة من الدستور وتم الإخلال بقاعدة المساواة بين المواطنين، وتم التجاوز على اسس وقواعد التعيين بحيث استشرى الفساد الإداري وعمت الفوضى ويكاد المرء أن يفقد الأمل في تحقيق أي صلاح إداري.

والمؤسف ان هذه المخالفات ارتكبت وترتكب تحت أعلام الديمقراطية بل ان البعض يذهب إلى أن هذه المخالفات ازدادت بعد مرحلة التحول الديمقراطي (وله الحق في قول ذلك). بحيث تم تجاوز صاحب الحق واعطاء حقه وفرصته لغيره لقاء ثمن رخيص يندرج تحت توهم كسب في منطقة إنتخابية او إرضاء لحزبية ما وجدت لذلك او جهوية، أو عشائرية لم نألفها ، ولم تالفها وتقاليد وأخلاق العشيرة التي تقوم على الإيثار لا الأثرة والأمانة لا السرقة. إن هذه المخالفات جاءت خلافاً لأحكام الدستور، وقانون العقوبات في المواد (١٥٠، ١٧٥).

معالي الرئيس..

الزملاء النواب..

إن المواطن يعاني وهو في نفس الوقت واعٍ لواقع الوضع الإقتصادي، إلاّ أن الخوف كل الخوف أن يتحول هذا الوعي والصبر وهذه الطاقة إلى عامل هدم لا سمح الله وقدر لأن الحاجة لإمتصاص الكبت المستمر، والمعاناة المتواصلة تكمن في الأمل المبنى على العدالة والمساواة، وهنا لا بد من قيام الحكومة باتخاذ عدة إجراءات من اهمها النظر وبشكل عملي لقضية «سن التقاعد» ليصار إلى إستيعاب أعداد أكبر من منتظري العمل، كذلك حيث الوزارات والمؤسسات على زيادة حجم استثماراتها وخاصة المرصودة في الموازنات ليكون حجم المشاريع ١٠٠٪ وبالتالي نفتح المجال أمام فرص جديدة للعمل جنباً إلى جنب مع سياسة الدولة في تشجيع الإستثمار الداخلي.

سيدي الرئيس..

الزملاء النواب..

إن هناك مسؤولين اقل كفاءة من الناحيتين العملية والقيادية ممن يكونهم في المسؤولية يحاولون كبت قدراتهم ويعملون جاهدين للإساءة إليهم ومحاربتهم من خلال الدس الرخيص في تقاريرهم حتى يبقى هؤلاء متربعين على كراسي المسؤولية متجاهلين سنة الحياة التي توجب إنتقال المسؤولية إلى من هو الأجدر . مما يؤكد على ضرورة إيجاد رقابة فاعلة على التقارير السرية للموظفين للحد من المزاجية والإبتعاد عن الحسابات الشخصية.

سيدي الرئيس..

الزملاء النواب..

إن سياسة التعيينات التي ينتهجها ديوان الخدمة المدنية يحتاج إلى إعادة تقييم شامل فالتعيين على أساس المحافظات تؤدي إلى حرمان أبناء الألوية من فرص التعيين.

فلواء الرمثا ظلم ويظلم في السياسات التعينية المتتابعة على اعتبار إنه يعامل من خلال محافظة إربد حيث يعين في الواء من أبناء المحافظة ومن خارج اللواء ويحرم ابن اللواء من حقه في ذلك، كذلك فاني وباسم دائرتي الإنتخابية اسجل المنا وعتبنا الشديد على حرمان أبناء اللواء من التعيين في بعض المؤسسات وكانها اصبحت لعائلات، أو حكراً على بعض الشخصيات فابن السفير سفير، وابن القنصل قنصل وسفير وابن المتنفذ له الخيار وليذهب باقي أبناء الشعب إلى الجحيم . ليس هذا هو العدل ورب الكعبة وليس هذا هو الصواب ، والعمل من اجل البناء املنا بهذه الحكومة أن تمضي بالثورة البيضاء ونتخلص من الشوائب المتراكمة.

معالي الرئيس ..

الزملاء النواب..

إن أول ما يخطر ببال البعض من المسؤولين، أو مسارعتهم في تبرير تصرفاتهم هو الإختباء وراء النواب، وإلحاحهم لخدمة أبناء الوطن سواءً في عمليات التعيين أو قضاء الخدمات الأخرى بحيث يوهموا العامة بأن النواب هو الذين يمارسون المحسوبية وهم الذين يمارسون التطاول على المساواة والعدالة ، وهم .. وهم مذكراً بأن النائب هو ممثل للأمة ، ويمثل مطالب وحاجات المواطنين وإن سبب لجوء الناس إليه وسعية لمساعدتهم يقوم بالأساس على غياب العدالة والمساواة أولاً والممارسات غير المنطقية لبعض المسؤولين وأصحاب القرار مما ترك انطباعاً وشواهد من أن العدالة غير موجودة.

من هنا فانني اتوجه إلى مجلسكم الكريم والحكومة بالسؤال عن الذين عينوا من قبل النواب من حملة البكالوريس او الشهادات العليا، نعم إن الذين تم تعيينهم عن طريق سعي النواب هم العمال بالمياومة، إنهم الذين يعملون بالطرقات وإنهم ابناء الوطن الذين ظلمناهم عندما قلنا انهم لا يعملون بمثل هذه الأعمال.

إن وجود فئة من أبناء هذا الوطن وإقبالهم على مثل هذه الأعمال لمؤشر واضح على التغيير الكبير الذي أصاب النفسية الإجتماعية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في رسم السياسة العمالية المحلية الوافدة.

نعم إن التحجج بالنواب مسألة لا مبرر لها، ولا يجوز جعلها غطاءً لممارسات أصحاب القرار، وإني أرجو إجراء دراسة حول مطالب النواب، وما تم تحقيقه بما فيها التعيينات لنجد أن النتيجة أن النواب هم أكثر الملتزمين بذلك ، وإن طلباتهم لم تخرج عن إطار الحدود الطبيعية والمشروعة وللمواطنين.

لأن النائب ليس هو صاحب قرار وليس هو صاحب سلطة تنفيذية نقل موظف من دائرة وأرسل إلى دولة أجنبية لا يوجد لنا سفارة فيها، حسبما ذكر لي بعض المواطنين . فوجئت في يوم الجمعة وإذا بالخطيب من الوافدين ، خطيب الجمعة، بدأوا يتسربوا إلى وزارة الأوقاف ، وفوجئت عندما اتصلت بدائرة مسؤولة في الدولة ويرد عليَّ عامل وافد يقول لي تفضل يا أخي فقلت له أين المسؤول قال يتعشى.

إنني من على هذا المنبر أشكر معالي وزير الأشغال السابق الذي انصف كافة محافظات المملكة الأردنية بالتعيينات للعمال بالمياومة في وزارة الأشغال وهذا دليل موجود لدى وزارة الأشغال ومعالي وزير الأشغال يعلم ذلك . كما أشكر معالي وزير الأشغال الذي أنصف هؤلاء الذين تم تعيينهم من قبل الوزارة السابقة.

معالي الرئيس.

الزملاء الأكارم.

ترددت كثيراً مع نفسي في أن اكرر ما ذكرته مراراً وتكراراً في خطابات سابقة لأننا لم نجني من ورائها إلاّ الالتهابات المزمنة في الحناجر ، وإنني اشكر دولة الرئيس على بيانه في صباح هذا اليوم على صراحته لهذا المجلس الكريم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته المتحدث الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني والمتحدث الذي يليه الزميل طه الهباهبة

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه .

معالي الرئيس.

حضرات الزملاء

قال تعالى في كتابه العظيم :

أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين، وزنوا بالقسطاس المستقيم، ولا تبخسوا الناس أشيائهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين). صدق الله العظيم

إن بيان دولة رئيس الوزراء بصراحته وجرأته يستحق الشكر والتقدير مرتين، فقد شخص أولاً موضع الداء بصراحة وجرأة ، وبين ثانياً عن عزمه على معالجة التشريعات ليسد الباب أمام الخطأ والتجاوزات ولكن دولة الرئيس ببيانه هذا وضع نفسه موضع المسؤولية الشريفة الكريمة ليقوم بتفعيل الدستور والقانون ووضع النقاط على الحروف لمحاسبة الوزراء والمسؤولين الذين استغلوا المنصب للتعيينات التي تخدم مصالحهم النيابية ضاربين عرض الحائط باحكام الدستور الذي اقسموا على احترامه.

وحتى لا تكون كلماتنا تنفيسات في الهواء فانني أطالب الحكومة الكريمة ودولة الرئيس الكريم.

أولاً : استكمال بيانه الجريء هذا بذكر اسماء الوزراء الذين خالفوا ونوع المخالفة وعدد المخالفات وتاريخها لتكون تاريخاً ولتكون درساً للجميع ، إن ذكر الأسماء بالتعميم دون وضع النقاط على الحروف هو عملية تنفيسية لا نستفيد منها.

ثانياً : الطلب من مجلس النواب الموقر الموافقة على تحويل الوزراء والمسؤولين للمساءلة القضائية،

ونحن النواب انتخبنا الناس لنكون غيورين على الوطن والدستور الذي اقسمنا على احترامه.

ثالثاً : الطلب من الحكومة تحويل هؤلاء إلى النائب العام بعد إستيفاء التحقيقات لتكون الثورة البيضاء التي اعلنتها الحكومة واقعاً وشعاراً ولتكون درساً للمستقبل يتعظ به الذين يسارعون إلى الوزارة لتؤمن لهم النجاح في الجولة القادمة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

إننا لا نطالب في الحقيقة بمحاسبة الوزراء فحسب بل محاسبة الذي شفعوا في كثير من هذه التعيينات لان الشفاعة السيئة محرمة كالممارسة المحرمة.

وان محاسبتنا على الفساد في التعيينات تدعونا للمحاسبة ايضاً على ما هو اكبر واعظم وإنني اطالب بعقد جلسة اخرى تتناول هؤلاء الذين استغلوا الوزارة او المسؤولية الحكومية لتخصيص بعض المقربين والانسباء والأصدقاء بالوكالات او العطاءات تسجل باسمائهم او تحال على اسماء أولادهم وزوجاتهم، حتى ينكشف هؤلاء الذين استغلوا المنصب العام ليثروا ويفهموا ويتخموا تشهد عليهم قصورهم وأرصدتهم وشركاتهم، وشركات مسجلة باسماء ابنائهم وزوجاتهم حتى يخفوا مخالفاتهم وتجاوزاتهم.

ولا اريد ايها الأخوة أن احصر الأمر بالوزراء او المديرين بل هناك بعض ممن تقاعدوا برتبة لواء أو فريق ممن تسلموا مسؤوليات عامة دخلوا الوظيفة فقراء وخرجوا منها متخمين اصحاب أرصدة وشركات حتى خرج الفريق ومعه فريق آخر من الشركات والوكالات والأرصدة والقصور، يصدق فيهم قول الشاعر :

لم يعاني الوغى لواء
وما عانى فريق أهوالها ومشير
غير أن الميدان كان فسيحاً
للعطاءات والحديث كثير

إن التحقيق الواسع العادل في الوكالات والعطاءات التي انتفع بها هؤلاء والشركات التي فتحوها

والأرصدة التي جمعوها والقصور التي اشادوها وتحويلهم للقضاء العادل بعد إستيفاء البيانات هو الطريق الصحيح لسد الفساد في المستقبل، مع الإسراع بإخراج مشروع قانون من اين لك هذا من ادراج مجلس الأعيان.

إن بعض من يزعمون الولاء لسيد البلاد حفظه الله وشفاه وعافاه يكذب ولائهم فساد تصرفاتهم وسلوكهم حين يتسلمون منصباً عاماً، ولو كانوا صادقين بولائهم لجلالة الملك لكانوا صادقين بانتمائهم للأردن وللعدالة وللدستور وللقانون وعدم إستغلال المنصب للنهب والرشوة والفساد، والله المستعان.

والسلام عليكم ورحمة الله،

معالي رئيس المجلس :

الأخوة الزملاء، ارفع الجلسة لاستراحة الغداء، وسيكون الأخ طه أول المتحدثين بعد الغداء. ارفع الجلسة لغاية الساعة الثالثة والجميع مدعوون للغداء.

- وهنا رفعت الجلسة للإستراحة وتناول طعام الغداء ثم عادت بعد ذلك للإنعقاد.

- إستئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة، الزملاء الأفاضل تحدث «١٧» زميل وبقي «٢٢» من الزملاء الأفاضل. نقطة نظام دكتور فرح الربضي.

الدكتور فرح الربضي :

شكراً معالي الرئيس الحقيقة أن هذه الجلسة قد خصصت لمناقشة موضوع محدد وهو مناقشة اسس التعيينات لعام ١٩٩٦، وكما تلاحظ معالي الرئيس بأن الكلمات التي قيلت منذ الصباح وحتى وقت الإستراحة كانت تنصب بشكل خطابات لا علاقة لها بالمناقشة وكان الأجدر بنا أن نتطلع إلى هذه الأسس ونناقشها واحدة تلو الأخرى حتى نخلص منها بشكل فعال.

معالي رئيس المجلس :

ما هي نقطة النظام اخي فرح؟

الدكتور فرح الربضي :

ما هي نقطة النظام أخي فرح؟

نحن خرجنا على الموضوع الذي جئنا لمناقشته ونعالج موضوعات أخرى، نعالج موضوع الفساد او التجاوزات في الأعوام السابقة، التجاوزات في الأعوام السابقة تتطلب جلسات طويلة . فارجو أن نختصر فقط على هذه الأسس ونقرها وبذلك نستطيع أن ننجز شيئاً نحن اجتمعنا من أجله .. وشكراً..

معالي رئيس المجلس:

شكراً لك، السيد عبدالرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس .

الأخوة الزملاء.

كلنا نعتقد جازمين ان هذه الحكومة الموقرة ليست معنية الآن بالتجاوزات التي تمت، وحديثنا عن موضوع التجاوزات ومناقشة موضوع اليوم قد يشكل بالنسبة لهذه الحكومة ضوابط أوفر تمنع من التجاوز بإذن الله.

معالي الرئيس .

الأخوة الزملاء

إن مناقشة الموضوع الذي نحن بصدده اليوم قضية قديمة جديدة وأرجو أن لا تبقى شغل مجتمعنا الشاغل، ولطالما تحدثنا عنها نواباً وتكلم عنها الزملاء والوزراء في الماضي والحاضر على حد سواء، واعتقد جازماً أن الحكومات المتعاقبة طالما المحت إلى تحقيق العدالة والمساواة في التعيين ووقف التجاوزات، ولكنا نرى باستمرار ان غالباً هذه الوعود ما تتطاير ثم تعود الوزراة إلى سابق عهدها في الممارسات التي لا تحقق العدالة او اكاد اجزم ان كثيراً من زملائنا النواب الذي يرغبون في كرسي الوزراة تنبع رغبتهم في

الأساس من إمتيازات تتحقق للوزير على المستوى الشخصي، وتتحقق للكرسي على المستوى الإجتماعي ومستوى الوطن من قضايا تعلق بالجهة او الفئة او العشيرة. والمتابع لما يرى ويجري أن سيف الفردية في مؤسسة الحكم مسلط على رقاب العاملين في الصف الثاني وفي الصف الثالث مما يجعل هؤلاء مشمولين من أن يقوموا باي عمل يمكن أن يوكل اليهم في إصلاح فساد او خلل. وان هذا السيف يمنعهم من التصرف، بل يجعلهم ذيلاً تابعاً لا يقوى على ان يلوي عنقه في كلمة لا لأي قرار يصدر عن المسؤول.

انا افهم أن تكون تعيينات الفئة الرابعة مثلاً حسب مواصفاتها في نظام الخدمة المدنية، ان تستخدم في إطارها السليم، ولكننا رأينا وعلى أعلى المستويات ان دولة الرئيس قد المح صباح هذا اليوم أن حملة الدكتوراة وهي اعلى مؤهل علمي حتى تاريخه يعينون على حساب الفئة الرابعة، ولا ادري لماذا جاء دولة الرئيس بهذه المخالفة، هل يبلغنا بها ونحن مجروحون منها أم ماذا يريد ؟ حقيقة لا ادري .

انا افهم انه يمكن لظروف إنسانية ان تكون هناك بعض الإستثناءات في التعيين،لكني لا افهم ولا المواطن الأردني يفهم ان يقسم ابناء الوطن الواحد إلى فئات واقسام متفاوتة في الحقوق والواجبات التي اقسم الجميع على المحافظة عليها في الدستور .

انا لا افهم هذا التقسيم الجديد الذي كرسناه، هذا إبن ريف وهذا إبن بادية، هذا إبن شمال وهذا إبن جنوب، هذا إبن فئة محرمة وهذا إبن فئة منعمة.

واضرب مثلاً على ذلك طلاب من سوية معينة يدرسون في تخصص معين، فيتخرج الطلاب بعضهم يحمل معدلاً عالياً والذي يليه والذي يليه. فنفاجا بان الأخير يعين

وسابقيه في المعدلات لا يعينون بحجة أن هذا منطقته بحاجة إلى هذا التخصص، وهذا ما جريمته؟!!. هل يعاقب لانه كدّ وجدّ وحصل على معدل أعلى فنحرمه من حقه في أن يأخذ مكافأة جهده بحجة انه ليس ابن المنطقة المقصودة في حين أن زميله يعين أي غصة تترك في نفس هذا المواطن على هذا التقسيم الجائر الذي نراه.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

إننا في الوقت الذي نطالب فيه الحكومة الكريمة بالمساواة في التعيين بغض النظر عن منبته أو جهته، فهو مواطن من حقه أن ينال حظه الحكم. إننا نطالب الحكومة بمأسسة العمل في جهاز الحكم أولاً، فإلى متى أيها الأخوة الزملاء نبقى في هذا المسلسل الدامي والقاتل، أن الوزير الذي يأتي اليوم يمحو تاريخ سلفه محواً كاملاً. وهكذا نبقى في عملية البناء والهدم دون أن نصل مأسسة سليمة بحيث يأتي الوزير ضمن برنامج وتوجه معين فلا عليه إلاّ أن يطبق التوجيه، وليس عليه هو أن يجعل الوزارة مزرعة خاصة أو أطياناً خاصة.

إننا نطالب الحكومة بتفعيل دور الرقابة الإدارية، وتفعيل دورها بأن تعطى سلطتها في ممارسة حقها في إيقاف أي تجاوز صادر عن أي جهة كانت حتى ولو كان رئيس الحكومة نفسه هو الذي مارس التجاوز.

نطالب الحكومة في نفس الوقت بضرورة النظر إلى الصف الثاني من المسؤولين، وأن لا يبقى هذا الترهل المزعج في هذا الجهاز، لأننا نرى أن فساد الصف الثاني هو الذي يعطي للوزير المسؤول ممارسة الفساد بكامل الحرية.

إننا نطالب بإقالة الفاسدين أو الضعيفين وإستبداله بالقوي الأمين على مصلحة البلد وحقوق المواطنين.

وفي نهاية كلمتي معالي الرئيس الأخوة الزملاء، وأنا أثني على إقتراح أخي الدكتور عبدالله العكايلة فأنني

قد قدمت إلى معالي مجموعة من الأسماء يمكن أن تكون إذا وافق المجلس لجنة لتحقيق في الأمر الذي نحن بصدده..

والسلام عليكم ورحمة اللّه.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة اللّه

المتحدث الزميل طه الهباهبة والمتحدث الذي يليه الزميل أحمد الكساسبة.

السيد طه الهباهبة :

بسم اللّه الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

أيها الأخوة النواب

أرجو أن نتذكر جميعاً ونحن نناقش هذه القضايا اننا نواب أمة، ونواب وطن وأننا جئنا من قواعد شعبية محددة، وعلينا مسؤولية جمع الكلمة والصف لا بعث الكراهية والإقليمية والعشائرية والقضايا الكيدية، فيكفي هذا الوطن السهام الموجهة له من كل حدبٍ وصوبٍ.

إننا اليوم لسنا بصدد إتهام أحداً ، أو التقليل من دورة في الخلافة العامة، وبناء الوطن وإنما نحن نتحدث من اجل النقد البناء ولغايات تصحيح المسيرة مما أعتراها من خللٍ وأخطاء نتيجة لاجتهادات خاطئة أو ضغوطات سياسية أو اجتماعية أو نيابية.

وإذا كان هناك رغبة من النواب في تحويل هذه الجلسة إلى محاكمة علنية ضد أشخاص بعينهم لأسباب شخصية، فأننا على استعداد لجعلها محاكمة واسعة تشمل سنوات عدة منذ عام ١٩٨٩ حتى اليوم لنعرف حجم الضرر الذي لحق بالوطن من جراء بعض القرارات والتعيينات التي شملت مناطق دون مناطق، وأن نذكر المناصب العليا التي تقاسمها الأقارب والأصهار ورؤساء الحملات الإنتاخبية ومفاتيح العشائر والعائلات، وأن نتحدث عن التعيين في الجامعات،وخلوها من موظف واحد من مناطق جغرافية معينة، ونتحدث عن بناء المستشفيات،

والطرق الدولية، وجرّ المياه إلى مناطق معينة في الوقت الذي يموت فيه عشرات الناس من الطقس في مناطق أخرى. وسوف نتحدث عن آبار المياه التي أُعطيت، وعن المزارع الخاصة وعن كذا وكذا،

نحن على استعداد أن نجعلها محاكم مفتوحة، ولنترك الحكم للشعب، ولكننا نقول: إذا كانت مصلحة الوطن هي العليا، فأرجو أن نقوم بالإصلاح والتغيير دون تشهير مع الإعتراف بأن تجاوزات كثيرة قد حصلت في السنوات الأخيرة ساهم بها الوزراء والنواب والأعيان وأصحاب النفوذ.

إننا مع الثورة البيضاء إن أرادت إصلاح ما يمكن إصلاحه، ونحن معها في رسم طريق جديد نحو المستقبل، أنا لا أقول هذا الكلام دفاعاً عن أحد أو عن نفسي، فكل أبناء الأردن يعرفون أن بابُ مكتبي في رئاسة الوزراء كان مفتوحاً طوال اليوم.. وانني كنت من الحمولة الزائدة .. لا من الحمولة الزاهية.. وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، الأستاذ أحمد الكساسبة والمتحدث الذي يليه الدكتور نادر أبو الشعر.

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الأخوة النواب المحترمين

بداية أشكر للحكومة استجابتها لرغبة المجلس في تقديمها ، رئيس الحكومة والحكومة ، بتقديمها ببيان فيما يتعلق بموضوع المناقشة التي نحن بصددها ، هذا الموضوع الهام والمؤرق والمؤلم.

ولا يفوتني أن أذكر بأن الدولة الأردنية هي واحدة من أكثر الدول استخداماً للمواطنين في الوظائف الحكومية، واعتماد الوظيفة الحكومية كمحور رئيس بل أهم محور تستخدمه الحكومة لحل مشكلة البطالة وفي ظني أن ذلك مؤشراً ذا خطورة بالغة وبالجوانب التالية:

١ - أن ذلك يؤدي إلى التضخم في الجهاز الأردني الحكومي والترهل وفقدان الكفاءة والبعد عن الفاعلية.

٢ - إن زيادة الإعتماد على الوظيفة الحكومية او التوسع فيها لغاية حل البطالة يزيد العبء على الموازنة ويرهقها، بل يرهقها فيما لا انتاجية له أو لها إنتاجية محدودة.

٣ - إعفاء القطاع الخاص الذي وضعنا ولا نزال نضع القوانين والتشريعات والتسهيلات لخدمته وتنميته ودون أن نرى إلتزاماً واضحاً في المشاركة في حل مشكلة البطالة للابتعاد عن الإعتماد على الوظيفة الحكومية وإرهاق خزينة الدولة.

٤ - ينتج عن ذلك إعفاء الحكومة نفسها من البحث عن المشاريع التنموية بالتشارك مع القطاع الخاص لحل هذه الأزمة.

٥ - قتل روح الإبداع والبحث عن المخارج من الأزمة والإتكاء لحين الحصول على الوظيفة الحكومية.

ولعل ما ورد في بيان رئيس الحكومة وإشارته إلى المخالفات التي وصلت إليها الحكومة وكنّا نعرف بعضها أو معظمها أو كانت تصل إلينا همساً خوفاً من سيف العقوبة والمساءلة من المسؤولين، فإنني أرغب إلى المجلس الكريم أن يخرج بقرار يرفع للحكومة على شكل توصية اقرب إلى الالزام ونسمع رد الحكومة عليه يتلخص في إتخاذ الإجراءات السريعة لتحقيق ما يرد توصيات المجلس من خلال قراره وفي هذا المجال أدعو ما يلي :

١ - إيقاف العمل بالأسس الحالية المعتمدة للتعيين وعدم اعتماد جداول الدور الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية إلى أن يصار إلى وضع أسس يتفق عليها بين المجلس والحكومة . وذلك لأن هذه الأسس مجحفة وغير عادلة وظالمة في كثير من الأحيان لكثير من القطاعات.

واضرب مثالاً من الأسس التي بين يدي، لقد اعتمدت هذه الأسس

على معيار الكفاءة والأقدمية وقالوا بأن معيار الكفاءة لم يجد له إلاّ معيار التقدير في الجامعة، فإذا كان تقديره ممتاز يأخذ «٢٠» علامة حتى يصل إلى «٢٠ علامة» وأتساءل هل الذي يحّصل دائماً التقدير الممتاز أو الجيد جداً في الجامعة هو الأكفأ في العمل الإداري والقيادي؟. أنا أعرف زميلاً حصل على الأول في الثانوية العامة على المملكة في عامنا الدراسي الذي تقدمنا به لإمتحان الثانوية العامة، ثم حصل على تقدير ممتاز في تخصص الرياضيات من الجامعة الأردنية وجيء به بعد ذلك مدرساً لمادة الرياضيات في مدرسة الكرك الثانوية ولم يبقى إلاّ شهراً واحداً حتى قال مدير التربية والتعليم خذوه عندكم لأنه لا يستطيع أن يؤدي الدور الذي أُنيط به، لا أقصد من ذلك أن يكون معمماً، أنا أفهم أن يكون للتقدير دوراً لكن لا أن يُعطى كل العلامة.

لو قيل بأن يعطي عشر علامات من أربعين للتقدير ثم تشكل هيئة محايدة لإجراء فحص تنافسي نظري وليس شفوي، ثم بعد ذلك توضع هذه الهيئة المحايدة وتعطى علامة محددة حتى نستطيع أن نصل لما نريد، لأننا نريد موظفاً إدارياً قادراً على الإدارة والقيادة لا نريد أن نحل البطالة أو نعطيه دخلاً يعول به نفسه على حساب مصلحة الوطن بالتالي:ثم عندما جاء إلى الأقدمية وأعطاها «٤٠» علامة ، وأنا لا أدري ما ذنب المواطن الذي ولد قبل مواطنه الآخر بعام وتخرج قبله بعام يأتي بالعام التالي ليأخذ دوره. واضرب مثالاً ، طالب تخرج عام ١٩٨٨، عام ١٩٨٨ عندما سجل كان دوره «٣٠» ثم جاء بعد ذلك وأخذ أصحاب الممتاز والجيد جداً دوره فزاد عدد هؤلاء من محافظة سبعون إضافة، وسألت يوم أمس ديوان الخدمة المدنية عن صاحب هذا الدور فقيل لي بأن دوره الآن رقم «٣٣٧» وعندما راجعت هذه المواطنة ديوان الخدمة المدنية قال

لها الموظف المحترم عندما سألته متى يأتي دوري قال لها يمكن أن تنافسي حفيدك على الدور وهي لا تزال بنت بكر ولم تتزوج بعد.

لذلك هذه الأسس بحاجة إلى إعادة نظر.

٢ ـ ثم بعد أن أُثني على الإقتراح الذي تقدم به الزميل العكايلة لتشكيل لجنة تحقيق نيابية للتحقيق في كل المخالفات التي وصل إليها علم النواب، أو علم الحكومة وأن تقدم لهذه اللجنة المعلومات كاملة ويطلب إليها إنجاز أعمالها خلال شهرين على الأقل على أن توقف كافة التعيينات على الأسس الحالية حتى يتم وضع أسس جديدة.

٣ ـ أثمن قرار وتوجه الحكومة بوقف التعيينات من قبل الوزراء والأمناء العامين، وأطالب أن يتم ذلك وبشكل فوري بأن يصدر بلاغ عن رئيس الوزراء بأنه لا يتم تعيين بأية وظيفة من الوظائف من قبل الوزراء أو الأمناء العامون أو من الدوائر المستقلة. بل يناط ذلك بمجلس للخدمة المدنية يعين فيه أناس أمناء وليسوا من موظفي ديوان الخدمة المدنية الحاليين لأنني أكرر وللمرة الخامسة أن لهذا الديوان تتمثل قمة المحسوبية والشللية والتجاوز عن النظام في التعيينات.

٤ ـ تم إعادة النظر بنظام الخدمة المدنية كأساس ليوضع نظاماً جديداً أكثر عدلاً ومراعاة لمصلحة الوطن لا مصلحة الأفراد ولا الشخوص.

أما بالنسبة للإستثناءات والتي تحدث عنها بعض الزملاء فإنني أقول بأن أبناء الشهداء والفقراء والمعاقين، أن أكثر أبناء الشهداء والفقراء يتركزون بمحافظات الأطراف وهم الأشد حاجة لهذه الإستثناءات.

ظروف معيشتهم وظروف دراستهم وظروف تحصيلهم وعدم توفر فرص العمل في القطاع الخاص المتوفرة في المركز في عمان والزرقاء

لتركز الصناعات كلها في هاتين المحافظتين يحرم تلك المحافظات من أن ينالوا فرصاً للعمل.

لذلك اطالب بإبقاء هذا الإستثناءات خاصة لأبناء شهداء قواتنا المسلحة لأنني اعلم تماماً أنه من أقل الواجبات علينا أن نعطيهم هذا الحق ونحتفظ لهم بالجميل الذي بذل ابائهم دمائهم من أجل هذا الوطن.

اقول ذلك لانني احس بأن من اكثر المناطق تضرراً المناطق في الأطراف وعلى وجه الخصوص منطقتي ودائرتي الإنتخابية. وشكراً

وشكراً معالي الرئيس.

شكراً للزميل، المتحدث الدكتور نادر أبو الشعر والمتحدث الذي يليه الزميل حاتم الغزاوي ،

الدكتور نادر أبو الشعر.

سيدي معالي الرئيس.

من خلال ما سمعناه في بيان الحكومة حول التعيينات في الوظائف الحكومية أود أن أبين وجهة نظري في هذا الموضوع: -

حيث أؤيد بداية ما جاء في مجمل البيان ولكنني أود أن أطرح ما يلي: -

١-تطوير نظام الخدمة المدنية والتشريعات النافذة فيما يخص أسس وقواعد إنتقاء الموظفين - وأن يؤخذ بعين الإعتبار الأقدمية في التخرج - حيث أن هذا الموضوع - اي الاقدمية - لم يؤخذ كأساس موضوعي كأحقية في التعيين.

أن يؤخذ اللواء كوحدة إدارية متكاملة وأن يجري التنافس في التعيين على الشواغر في الدولة على هذا الأساس.

٣- أن يخضع كل تنسيب للتعيين من قبل ديوان الخدمة المدنية إلى الرقابة من قبل ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة أذرع الحكومة ومجلس النواب في الرقابة والمحاسبة والتفتيش حتى يتم القضاء نهائياً على المحسوبية والفساد بجميع أشكاله من إداري ومالي يأخذ كلٌ ذي حق حقه.

٤- إن عدد الوظائف - الشواغر - والتي تتوفر كلَّ عامٍ غير كافٍ على الأطلاق لإستيعاب الأعداد الهائلة من طلبات التوظيف والمتراكمة على مر السنين في ديوان الخدمة والتي بحجمها تفوقُ عدد الموظفين الحاليين في أجهزة الدولة.

٥- لقد فهمتُ أنهُ لن يكون هناك شواغر وتعيينات في جميع دوائر الدولة عام ٩٦ بإستثناء وزراتي التربية والتعليم والصحة .

٦- أن تنتهج الحكومة سياسة واضحة المعالم - حازمة - وأن تطبق التشريعات والقوانين السائدة بحق الذين يطبقون الفصل الفردي والجماعي والتعسفي إرضاءً لمزاجهم.

سيدي معالي الرئيس :

إنني اعتقد أن من أهم مشاكلنا الإجتماعية والتي يجب أن نواجهها جميعاً هي مشكلتا البطالة والفقر.

ولا أظن أن بضع الاف من التعيينات سنوياً في أجهزة الدولة هو الحل لهذة المشاكل والتي أصبحت وظائفها تخيمُ على حياة الناس.

وإنني بهذا الصدد أودُ أن أذكرُ الجميع بسنوات الكساد والتي سادت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٩ . وكيف تعاملت معها حكومة ذلك البلاد - حيث قامت بتخصيص مبالغ هائلة لتشغيل الناس العاطلين عن العمل في الطرق وسكك الحديد والجسور والسدود وحتى في المصانع الخ - وبقي هذا النهج سائداً حتى عام ٣٥ - تم إحتواء البطالة وتم ضخ هذه الأموال في الإقتصاد الوطني تمهيداً لنهوضه - وهذا مثلٌ واضحٌ اطالب الحكومة بالبدء في نهجٍ مثل هذه السياسة الإقتصادية الناجعة.

واخيراً سيدي الرئيس

الأخوة النواب الافاضل.

فقد قمنا انا وزميلي النائب المحترم معالي نادر الظهيرات بتقديم مذكرة الى معاليكم سيدي الرئيس

تطالب بتشكيل لجنة نيابية / حكومية للتحقيق مع السادة الوزراء السابقين واللاحقين ومنذ عام٨٩ أي في عهد الديمقراطية للتحقيق في التجاوزات والفساد ليس فقط الإداري بل كذلك المالي – والمذكرة لديكم – وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، والمتحدث الزميل حاتم الغزاوي والمتحدث الذي يليه الزميل سمير الحباشنة.

السيد حاتم الغزاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء النواب

نناقش كل عام سياسة التعيين في الوظائف الحكومية ، بحيث اصبحت بنداً ثابتاً لا يمكن التجاوز عنه على مستوى مجلس النواب ولا يخفى أن هذا الموضوع هو الشغل الشاغل للمواطن يتداوله في كل وقت خاصة ونحن نعيش أزمة بطالة وأزمة ضيق في العيش يجد المواطن في التوجه نحو الوظيفة الحكومية مخرجاً منها وأساساً لأولويات حياته المعيشية وأفراد اسرته.

معالي الرئيس

الزملاء النواب

لو احتسبنا عمر الأردن منذ الاستقلال لوجدنا خمسون عاماً كاملة لعب التعيين في الوظائف دوراً كبيراً في بناء هذا الوطن ونمائه الذي عماده المواطن في شتى مواقعه من مزارع وصانع وتاجر وموظف ينفذ سياسة دولة او يراقب مشروع او يغيث ملهوف. ولو لم تكن التعيينات في الوظائف العامة تنظم بقوانين وأنظمة بحق للاعراف في هذا الخصوص أن تستقر وتأخذ قوة القوانين. أما ولا تزال الشكاوي تترى فلقد آن الأوان لنا أن نجد المشكلة ونضع لها العلاج الدائم لا الحلول المؤقتة.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

إن السلطة التنفيذية وكما

تعلمون هي المسؤولة عن ضبط أمور التعيينات في أجهزة الدولة وقد اعتادت الحكومة كل فترة أن تقوم بوضع أسس التعيينات وتنشر هذه الأسس لإطلاع العموم.

أن ما نحن بحاجة إليه في هذا الصدد أن تتوخى الحكومة العدل والإنصاف بوضعها هذه الأسس بحيث تتاح المنافسة الشريفة والعادلة أمام المواطنين ولا بأس أن يكون للجغرافيا على مستوى اعتبار في هذا الخصوص حتى لا تحرم بعض المناطق منها خاصة أن هنالك مشاريعاً أنشئت لخدمة وتطوير هذه المنطقة فليس ادعى للانصاف من ان يحتل ابناؤها قسطاً كبيراً من وظائفها شريطة توفر المؤهلات المناسبة.

معالي الرئيس

الزملاء الأكارم

فهمت من بيان دولة الرئيس اعتراف الحكومة بان هنالك خللاً في موضوع التعيينات وان الحكومة نفسها هي راعية بعض هذا الخلل خاصة فيما يتعلق باستجابتها للواسطات والمحسوبيات وهذه شجاعة تسجل لدولة الرئيس ولعمري فإن هذه المشكلة السوس الذي ينخر في كيان هذا المجتمع وما دمنا قد وضعنا اليد على المشكلة فليس اسهل من العلاج الذي يتمثل ببساطة ان تتحمل الحكومة مسؤولياتها بشجاعة لمسنا بعضاً منها في البيان الذي تلاه دولة رئيس الوزراء هذا اليوم تتمثل في وقف الإستجابة لرغبات المتوسطين خلافاً لاحقاق الحق ورفع الظلم عن المغبون وليبقى هذا المجلس رقيباً على هذه الحكومة في تصرفاتها، وإني على ثقة أن اشخاص هذه الحكومة وأية حكومة سواها سوف يلتزمون بأسس التعيين التي ينبغي لها أن تكون عادلة وذلك لخشيتهم من السقوط أمام هذا المجلس جراء مخالفتهم لها او جرّاء مجرد وضعهم لأسس غير عادلة لهذا الأمر الهام الذي يمس كل

مواطن في هذا البلد. وإنني لسعيد جداً أن تتاح لي الفرصة للمرة الثانية تحت هذه القبة أن أجاهر بعدائي للتوسط والمحسوبية في مجال التعيينات - الذي أمارسه رغم عني - وذلك شريطة استجابة الحكومة لهذا التوجه وأن يكون هذا التيار عاماً رحمة بهذا الوطن الذي ينام ابنائه ويصحون على أمل الحصول على الوظيفة العامة وإنني أنظر الى ما طرحه دولة رئيس الوزراء في بيانه من نقاط علاجية خطوات على طريق النجاح نرجوا الله لها ان ترى النور قريباً.

وإنني بهذه المناسبة أرجو الحكومة أن تنظر بعين الإعتبار لموظفي المنظمة التعاونية الذين تم نقلهم الى الوزارات والدوائر المختلفة من حيث تصنيفهم حسب نظام الخدمة المدنية اسوة بكافة موظفي الدوائر الذين تم نقلهم الى الوزارات المختلفة لما يضمن عدم المساس برواتبهم التي كانوا يتقاضونها يوم أن كانوا موظفين في المنظمة التعاونية.

والله أسأل السداد والسلام عليكم ورحمة .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ،

المتحدث الزميل سمير الحباشنة والمتحدث الذي يليه ضيف الله المومني

السيد سمير الحباشنة

شكراً معالي الرئيس.

اسمح لي أن أطرح بعض النقاط وبسرعة.

١ - لمست سيدي ربما من بيان الحكومة ومن بعض مداخلات السادة النواب وكأن الحكومة السابقة في موقع الاتهام في موضوع التجاوز والتعيينات، وبالرغم من أنني كنت عضواً في هذه الحكومة ولم يكن لدي فئة رابعة في الحقيبة التي شغلتها. لكن اذا كان الأمر كذلك فإن الحكومة السابقة قد ورثت تقاليد الواسطة والتجاوز. لذلك

اقترح وأضم صوتي إلى صوت الزميل نادر ابو الشعر، بأن يتم البحث منذ عام ١٩٨٩ في هذا الأمر ولكل وزير على حده وبالفترة التي اشغلها لكل حقيبة وزارية.

معالي الرئيس باعتقادي ان جلساتنا يعني فيها «فشة خلق» لانه نهرب من الموضوع الرئيسي وهو موضوع البطالة الذي تضغط على كل مسؤول في هذا البلد ضغط معنوي وضغط مادي وضغط نفسي لنهرب الى موضوع التعيينات. حتى في موضوع التعيينات لو تمت الأمور على ميزان الذهب كما يقال هل نحل مشكلة البطالة. اعتقد أن نلقي جام غضبنا على تجاوزات، وأن ضد التجاوزات بالتاكيد ولا أبرر التجاوز، لكن كان الأجدى على المجلس الكريم أن يربط سياسة التعيينات في البحث في البطالة بشكل عام.

وفي هذا الصدد فإنني أذكر الحكومة العتيدة باقتراحي حول موضوع مشاريع الشباب في الاراضي الزراعية وحفر الآبار المركزية وتوزيع المياه على هذه المشاريع بعد قيام البنية التحتية. وتمثل تجربة اشقائنا في مصر والتي مشاريع الشباب تمتص الكثير من البطالة الموجودة.

ايضاً أتمنى على الحكومة ان تنشط في حقل التوظيف الخارجي سواء باستغلال علاقتنا العربية الطيبة الآن وخاصة مع الدول الغنية، او بالإتصال بالدول الإسلامية كماليزيا وبروناي. وكما علمت من خلال زيارة السنة الماضية لماليزيا بأن هذا القطر الإسلامي الشقيق يحتاج إلى مدرسين في اللغة العربية وفي العلوم الإسلامية، واعتقد انه على الحكومة دور في هذه المسألة.

معالي الرئيس..

حول موضوع اختيار الوظائف العامة في الدولة، هناك اسلوب للمنظمات الدولية وهو خضوع الناس لإمتحان برقم دون أن يكون هناك معرفة باسم الشخص المتقدم هذا

إلى حد بعيد يتبع في وزارة الخارجية ويقام الامتحان في الجامعة الأردنية، صحيح أنه في وزارة الخارجية يتم بعض التجاوز لكن يمكن ضبط اسلوب لامتحان كفاءة بأن يأخذ المتقدم رقم ولا يعرف اسمه، ربما يكون اسلوب من الأساليب التي تضبط عدم التجاوز فيمن سيذهبون إلى الوظيفة العامة، وان يشرف على هذه اللجان بالإضافة إلى مختصين بكل اختصاص على حدة، أن يشرف عليها ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وحتى اللجنة المعنية في البرلمان، عسى ولعل أن نحقق شيء على ارض الواقع بعيد عن التجاوز والمحسوبية.

والنقطة الأخيرة التي اريد أن أشير إليها معالي الرئيس وارجوا أن أؤخذ بحسن النية التي أتوخاها إنشاء الله، أنه إذا كان موضوع التقسيم الجغرافي، واتحدث هنا عن الوظائف العليا في الدولة، إنه إذا كان التقسيم الجغرافي والجهوية الجغرافية تؤخذ بعين الإعتبار عند اختيار اعضاء الحكومة وتؤخذ بعين الإعتبار عند اختيار اعضاء البرلمان وبقانون، وكذلك الأمر بالأعيان. لماذا لا يؤخذ هذا المقياس بعين الاعتبار فيما يتعلق بالوظائف العليا في الدولة خصوصاً وأن الكفاءات موجودة في كل المحافظات ويتمتع بلدنا بكفاءات هائلة في كل الاختصاصات وفي كل المواقف.

يعني اقتراح في مرمى الحكومة عسى ان يدرس ربما انه ينهي بعض الاحتقان والإحساس بعدم العدل والظلم لدى الناس.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، المتحدث الزميل ضيف الله المومني والمتحدث الذي يليه ذيب أنيس، بالمناسبة كررت اكثر من مرة للزملاء سواء اعضاء مجلس أو أعضاء الحكومة راجياً منهم عدم إدخال التلفونات النّقالة إلى القاعة،

وان ادخلوها ارجو ان تكون مقفلة. لانه لا يليق بجلسة مجلس النواب ان نسمع أجراس الهواتف داخل هذه القاعة. أكرر الرجاء ايضاً مرة أخرى للجميع بان لا تدخل التلفونات النّقالة إلى هذه القاعة وهي مهيأة للعمل.

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

سيدي وكما علمت هناك جهاز يعطل التلفونات النقالة ثمنه رخيص وموجود، يعطلها كاملة داخل القاعة.. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذا لم يضبط التنبية الأخير نفوضك معالي ابو عصام تشتري هذا الجهاز. تفضل شيخ ضيف الله.

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء.

خاطب احد التابعين احد المسؤولين قائلاً له المسؤول يا امير المؤمنين كالراعي الشفيق على ما يرعى، يسمع كلام الله ويسمعهم وينقاد إلى الله ويقودهم. فلا تكن يا امير المؤمنين كعبد استرعاه سيده واستحفظه مالة وعياله فبدد المال وشرّد العيال. التابعي هو الحسن البصري والمسؤول هو عمر بن عبد العزيز.

ايها الاخوة

لقد نوقشت مواضيع كثيرة شبيهه بموضوع اليوم وكتبت التوصيات المتعددة ولن تكون هناك فائدة من المناقشة إذا لم يتلوها خطة تصحيح ومعاقبة للتجاوزات حيث لا بد من أن يتحمل المخطيء نتيجة تجاوزه وخطاه.

معالي الرئيس..

الاخوة الزملاء.

من الأمور المؤلمة والمؤسفة أننا نعيش في بلد صغير الحجم وقليل السكان ويحس الإنسان فيه أن مسؤوليه لا يعتبرون أن مسؤوليتهم تمتد لتغطي مساحة هذا البلد الصغير وإنما نضيق على انفسنا ونحصر مسؤوليتنا وهمنا كل في

مدينته أو قريته. لذلك كثيراً ما نجد أن البطالة تنتشر في منطقة بنسبة أكبر وتقل في مناطق أخرى تبعاً لخلو المنطقة من المسؤولين الكبار في الوظائف المتقدمة أو أن المنطقة منها العديد من المسؤولين الكبار وهذا بدوره ينعكس على بقية الوظائف المختلفة وحسبي أن أذكر هذا المثال.

حضر بعض الوزراء إلى محافظة عجلون واجتمع في مكتب المحافظ مع بعض الأهالي ثم أخذ يعرف على مرافقيه من كبار موظفي وزارته المدراء وإذا بهم جميعاً من بلد واحد وعددهم ليس بالقليل والجدير بالذكر أن هذه المنطقة تقل فيها نسبة البطالة إلى نسبة متدنية وتكاد لا ترى فيها عاطلاً عن العمل ابتداءً من سن الثامنة عشرة إلى الستين، ويستدل من هذا ان هناك تراكمات من الفساد الإداري وترهله وهذا بحاجة إلى الهمة العالية الحقيقية لاستدراك ما يمكن إستدراكه.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء .

هناك الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى جواب ننظر من خلالها إلى الماضي لنستفيد منها لاجل المستقبل.

١ ـ ما سبب الإختلاف في الراتب الأساسي لنفس المؤهل العلمي بين ٤٣ دينار و٥٥ دينار وربما أن هناك رقماً آخر.

٢ ـ ما سبب عدم تعيين العديد من الحالات الإنسانية التي خرجت من الديوان وما زال أصحابها ينتظرون علماً ان الأسس تتغير من سنة لأخرى.

٣ ـ ما سبب تأخير الدور الذي عرفه طالب الوظيفة من رقم ١٠ الى ١٠٠ مثلاً أو من الأول إلى الخمسين وقد يقال أن مشكلة الخليج سببت هذا الإرتباك فإلى متى ينتظر أمثال هولاء الذين تؤخر أدوارهم.

٤ ـ عندما رشح الديوان حوالي

٣٠٠ طالب وظيفة لوزارة التربية أُعيدت اسماؤهم إلى الديوان بحجة أنهم خريجوا ما قبل ١٩٨٥، فلماذا لم تبحث مشكلتهم في مجلس الوزراء ومن لهؤلاء ان لم تهتم حكومتنا بهم وبعيالهم.

٥ ـ أخبر العديد من المراجعين لأجل الوطيفة انه يُقال لهم عند مراجعاتهم في دوائر لحكومة ابحثوا لكم عن واسطة وإذا صدف إن قابل أحدهم وزيراً يرد عليه إنك بحاجة إلى واسطة أكبر مني فإلى أين يذهب هذا المسكين أليس هذا تكريس لمبدأ المحسوبية في هذا البلد الصغير بمساحته الكبير بأهله.

٦ ـ لماذا التفاوت في تاريخ التصنيفات بين الموظفين، أليس هذا تمييزاً ونحن نعلن صباح مساء أن الموظفين سواسية أمام القانون وفي الحقوق والواجبات.

٧ ـ ثم ما معنى أن يعاقب موظف يكشف لمسؤوله وهذا عمله مواطن الخلل في الدائرة ويكافأ المخل بنظام الدائرة فيقاعد المواطن المخلص ويبقى ذلك الذي يخل بنظام دائرته.

وأخيراً فإنّه مهما اجتهدنا لحل مشكلة البطالة فانه لا يلوح في الأفق القريب أمل في حلها ، لذلك فإنني اقترح على الحكومة الموقرة أن تفكر مستقبلاً وأثناء ترتيب أرقام الموازنات المستقبلية ان تخصص مبلغاً من المال يُصرف لطالبي الوظيفة في الديوان لمجرد تامين مصروفهم اليومي حتى لا يبقوا عالة على أسرهم الفقيرة مما يزيد الأزمات الأسرية وهذا يساعد في تخفيف الجريمة من المجتمع فلو أُعطي طالب الوظيفة مبلغ ٣٠ ديناراً شهرياً ففي هذا بعض العلاج ولن يكلف الحكومة اكثر من ٥٠ مليون دينار سنوياً ونقفز إلى دور الدولة من العالم الثاني، واذكر أن مئات الألوف ينتظر هذا المساء شاشة التلفزيون وهم مستبشرون بالخبر..

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث ذيب أنيس والمتحدث الذي يليه الشيخ سليمان السعد

السيد ذيب انيس :

بسم اللّه الرحمن الرحيم، الحمد للّه والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس

النواب المحترمين

نناقش في هذه الجلسة لمجلسكم الكريم سياسة التعيين في وظائف الحكومة والوظائف شبة الرسمية.

والحقيقة أن وضع سياسة ثابتة وأنظمة مناسبة لضبط موضوع التعيينات في الوظائف المشار إليها هذا شيء مهم ومفيد، ولكن الأمر الأهم والأشد فائدة هو في الشخص الذي يقوم على تطبيق السياسة او القانون فقديماً قيل (العدل في نفس القاضي لا في نص القانون).

فقد يكون القانون والسياسات عادلة فيوكل أمر تطبيقها إلى شخص ذي هوى ومصلحة فيحرف القانون والسياسات حسب هواه ومصلحته، فإذا كانت الحكومة الموقرة جادة في محاربة التجاوزات في التعيينات والمخالفات للقوانين والسياسات التي اعترف بها خطاب دولة رئيس الوزراء الأفخم فمن أجل إرساء القواعد العادلة والحق في التعيينات يتوجب على ولاة الأمور أن يختاروا الشخص النظيف الأمين القوي أسوة بما جاء على لسان الفتى الصالح سيدنا يوسف عليه السلام (إجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم) وبما جاء على لسان الفتاة الصالحة إبنة سيدنا شعيب عليه السلام (يا ابتِ استأجره إن خير من استأجرت القويّ الأمين) صدق الله العظيم.ولكن مع الأسف الشديد لا زال الرجل الأمين القويّ المناسب

يحال بينه وبين الوظيفة الهامة لا لشيء إلاّ بسبب استقامته ونظافته وامانته، ولا زالت بعض الجهات الأمنية تتدخل في موضوع العمل والتنقلات . وعندي أسماء لبعض ابناء الوطن من العاملين في سلطة كهرباء العقبة صدرت الأوامر بنقلهم من العقبة إلى الزرقاء دون إبداء الأسباب ولا يخفى على حضراتكم هو حجم الخسارة في ترك مساكنهم في العقبة واستئجار مساكن في الزرقاء.

وبعد النقل بأيام كلفتهم الشركة بالحضور إلى العقبة للقيام بعمل فنيّ ولكنهم فوجئوا بمنعهم من دخول مدينة العقبة.

والمذكورون يعلنون لماذا هذا الظلم يمنع المواطن من دخول مناطق في بلدة هي في نفس الوقت مفتوحة للعدو والصديق، وحتى خطب الجمعة في المساجد تتدخل فيها جهات غير جهة الوزارة المتخصصة (وزارة الأوقاف المحترمة) من يخطب في المسجد الكبير والمسجد الصغير وما يحدث في مدينة الزرقاء ليس عنا ببعيد.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

أطالب الحكومة المحترمة من خلال الرئاسة الجليلة بالأمور التالية:

اولاً : حل موضوع فئة حملة الدبلوم خريجي الكليات الجامعية المتوسطة الذين تخرجوا قبل قرار عدم تعيينهم في ملاك وزارة التربية بوظيفة مدرسين، حيث أنه لا ذنب لهم في دراسة تخصصاتهم في مهنة التعليم قبل قرار الوزارة .

ثانياً : تثبيت جميع العاملين في كل الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية من ذوي الفئة الرابعة أسوة بزملائهم المستفيدين من نظام التأمين الصحي والتقاعد المدني.

ثالثاً : العمل على إنصاف أبناء وبنات محافظة الزرقاء في التعيينات

حيث تبين من خلال خطاب دولة رئيس الحكومة ومن خلال كلمة معالي وزير التربية والتعليم السابق ان الذين تم تعيينهم في محافظة الزرقاء عام (٩٥) من ذوي الفئة الرابعة هو عدد قليل ومجحف بالنسبة للمحافظات الأخرى.

وارجو أن لا يكون حظ محافظة الزرقاء في التعيينات والوظائف كحظها في مقاعد مجلس النواب.

معالي الرئيس ، اشكر دولة رئيس الحكومة على ما أورده في خطابه، بالالتزام من قبل الحكومة بقواعد العدل في التعيينات والوظائف والتنقلات وبما يحقق العدالة والنزاهة. وان لا تكون التعيينات من صلاحيات الوزير او الأمين العام وخاصة وظائف الفئة الرابعة .

أما شكري الثاني للحكومة ودولة الرئيس وهو الشكر الإكبر فإني احتفظ به للرئيس وأعضاء الحكومة عند التطبيق لما وعدت به في خطابها ، واسأل الله تعالى لدولة الرئيس وأعضاء الحكومة الأ يقفوا تحت طائلة قوله تعالى (يا أيها الذين امنوا لمَ تقولون مالا تفعلون، كَبُرَ مقتاً عند الله ان تقولوا مالا تفعلون).

وختاماً أثني على إقتراح معالي الزميل الدكتور عبد الله العكايلة في تشكيل لجنة نيابية لمتابعة تجاوزات المسؤولين من وزراء وغيرهم وتحويل من تثبت تجاوزاتهم للقوانين والعدالة إلى القضاء العادل ، والحمد لله رب العالمين. وشكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس المجلس :

شكراً لك، المتحدث الزميل سليمان السعد، والمتحدث الذي يليه الزميل علي الشطي :

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الأخوة الزملاء الكرام

إنني ومن منطلق التقدير للمجلس الكريم مطالبته بعقد جلسة خاصة لمناقشة التعيينات في الحكومة، ومن منطلق تقديري للحكومة في سرعة استجابتها لهذا الطلب، واستعدادها لكشف ما عندها حول هذا الموضوع، ارجو أن اطرح على مجلسكم الكريم الملاحظات التالية :

١ - إنني اشكر دولة رئيس الوزراء على بيانه الواضح وصراحته الكافية في تجلية الحقائق في المخالفات والتعيينات الوظيفية في الحكومات السابقة والتي تحتاج إلى مزيد من التفصيل.

٢ - إن جلستنا هذه إذا لم نخرج منها بتوصيات وقرارات ملزمة للحكومة لا نعدو أن نكون شريحة من شرائح مجتمعنا العربي الذي تفرقت كلمته فانشغل بالتحسر والندم على ما حل به ولا يملك بعد ذلك إلاّ التلاوم وصدق الله العظيم إذ يقول وهو يصور هذه الحالة فقال (فاقبل بعضهم على بعض يتلاومون).

٣ - إن الحكومة التي تراقب سير اعمالها الإدارية بحزم ولا تضع التشريعات الكفيلة لمنع التسيب والفوضى في اتخاذ القرارات لا يمكن أن تضبط اعمالها من خارجها وإن ضبطت عدة تجاوزات فإن المخبوء الذي لا يكشف سيكون اكثر مما تتصورون.

وحتى لا نقع في المحظور كان لزاماً علينا ان نطالب الحكومة بوضع التشريعات والتعليمات والأسس الكفيلة بمنع التجاوزات في التعيين، وإن تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش اصبح الآن ضرورة ملحة لضبط هذه التجاوزات .

وإن مجلس النواب الذي سكت عن إعطاء الوزراء حق تعيين حملة الدبلوم على الفئة الرابعة وهم مسجلون بالالاف في ديوان الخدمة

المدنية وينتظرون دورهم في التعيين بفارغ الصبر أقول على مجلس النواب أن يتحمل مسؤولية هذه النتيجة ، وإنني وإن كنت غير راضٍ عن هذه الإجـــراءات إلاّ أن الوزراء وبكل مرارة أقولها قد استعملوا صلاحياتهم الممنوحة لهم، ولأن الأولى بنا أن نتنبه إلى هذا الخطأ ونطالب الحكومة بإلغاء هذه الصلاحيات.

وإن سكوتنا عن مناقشة أسس التعيين التي وضعتها السلطة التنفيذية كان له أثر كبير في هذه التجاوزات، ومن جملة هذه الأسس أن تقتصر التعيينات في كافة التخصصات على المحافظة المعينة أولاً وبذلك حرم المئات من المؤهلين من التعيين في وظائف الحكومة وزادت البطالة بين المؤهلين، وأعطيكم مثالاً واحداً عن شريحة واحدة من شرائح الخريجيين طالبي التعيين، إنها مشكلة خريجي الصحافة في محافظة جرش، فمنذ عام ١٩٩٤ وإلى هذا اليوم تقدم من الخريجيين من محافظة جرش إلى الديوان الخدمة المدنية ثلاثون خريجاً عين منهم إثنان فقط أحدهم عام ١٩٨٧ والآخر عام ١٩٩٤، فكيف يعين بقية هؤلاء الأشخاص ولا يوجد في محافظة جرش مكتب إعلامي للتلفاز والإذاعة ووكالة الأنباء وقد أوعزت إلى هؤلاء الأشخاص إرسال برقية لدولة رئيس الوزراء ونحن بإنتظار إجراءات الحكومة لحل مشكلة هذه الشريحة.

٤ ـ ويجب أن يعلم المجلس الكريم أن تجاوز الحكومة لديوان الخدمة المدنية واتخاذ قرارات التعيين في كل من رئاسة الوزراء والديوان الملكي، ووزارة الخارجية، أقول أن هذه التجاوزات صنفت الخريجين من المواطنين إلى صنفين، الصنف الأول وهم ورثة الوظائف العالية من أبناء كبراء القوم وعشائرهم ليحل صغارهم محل كبارهم في المستقبل.

فهل للحكومة أن تعطيني أسماء من عينوا سفراء من أبناء محافظة جرش أو مدراء عامين (ما عدا واحد) أو أمناء عامين أو دبلوماسيين في وزارة الخارجية، ولكنني وبعد جهد جهيد وجدت أن لمحافظة جرش موظفاً واحداً في وزارة الخارجية يعمل بوظيفة مراسل؟ فهل يجوز لنا أيها الزملاء النواب أن لا نطالب حكومة الثورة البيضاء بتغيير هذا النهج الذي سارت عليه الحكومات السابقة.

٥ ـ وأما الحالات الإنسانية، فقد تم تجاوزها كثيراً في التعيينات ولقد راجعت بنفسي ديوان الخدمة المدنية كثيراً للإسراع في تعيين ذوي الإعاقات، أو أبناء الشهداء أو الفقراء وملء الشواغر المقررة منهم وكان ديوان الخدمة المدنية يرسل كتباً رسمية إلى الوزارات المعنية فترد طلباتهم لعدم وجود شواغر، وإذا بهذه الوزارات تعين أشخاصاً آخرين على الفئة الرابعة أو على حساب المشاريع أو على حساب المياومات خارج إطار الحالات الإنسانية.

ولذا فإنني أؤكد على طلبي السابق من الحكومة بأن لا يرد طلب تعيين على حساب الحالات الإنسانية مرسل من ديوان الخدمة المدنية لأنه هو الأقدر والأعرف بحجم المشكلة.

معالي الرئيس

أيها الزملاء الكرام

بعد تأييدي لإقتراح زميلي الدكتور عبد الله العكايلة واختصاراً للوقت فإنني أقترح على مجلسكم الكريم ما يلي :

١ ـ إعادة النظر في الأسس المعتمدة في ديوان الخدمة المدنية وخصوصاً في تعيين أصحاب التخصصات النادرة التي لا يتوفر لأصحابها دوائر حكومية يعملون بها في مناطقهم كخريجي الصحافة مثلاً وكما أشرت قبل قليل.

٢ ـ أن تشمل مهام أعمال ديوان الخدمة المدنية في التعيين كافة مؤسسات الدولة كالديوان الملكي ووزارة الخارجية ورئاسة

الوزراء تحقيقاً للعدالة بين المواطنين.

٣ ـ إصدار إقتراح بقانون من مجلسكم الكريم بالطلب إلى الحكومة بتزويدنا بمشروع قانون يسمى قانون ضريبة فلس مكافحة البطالة وهو مشروع وطني ضروري في رأيي، ومن شأن هذا التشريع أن يوفر للحكومة شواغر ومؤسسات ومشاريع لتشغيل العاطلين عن العمل من الخريجيين وبذلك ننقذ الوطن والمواطنين من هذه المأسي التي يعاني منها الجميع .

٤ ـ تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش وان يكون في كل وزارة موظف خاص لهذه المهمة نفس الترتيبات الممنوحة لديوان المحاسبة ، وكما وأطالب اعطاء مدير عام ديوان الرقابة والتفتيش الحصانة التي اعطيت لرئيس ديوان المحاسبة اللهم هل بلغت، اللهم فاشهد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل علي الشطي والمتحدث الذي يليه الزميل عبدالله أخوارشيده.

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

الزملاء النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في مثل هذا الوقت من كل عام ترنوا أعين الالاف من الخريجيين والخريجات العاطلين عن العمل إلى المناسبة السنوية وهي مناسبة صدور تشكيلات الوظائف الحكومية وهم ينتظرون هذا القادم السعيد بكل الشوق واللهفة الذي اصبح يمثل بالنسبة لهم الحلم والأمل ولحظة الفرج والخروج من عالم المجهول وفقدان الأمل إلى عالم الوظيفة بكل ما لهذه الكلمة من معنى، حيث الإنتقال من حالة اليأس والقنوط والعزلة والعقد النفسية والإجتماعية

والفقر والجوع إلى عالم جديد يجد فيه نفسه فيخدم وطنه ويتفاعل مع مجتمعه ويحقق فيه ذاته.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان موضوع التعيينات والوظائف الحكومية سواءً أكانت بالوظائف العليا أم الدنيا أم المتوسطة فإن له أهمية بالغة وضرورة قصوى توجب علينا نحن نواب الشعب وممثليه ان نكرس له وقتاً كافياً لبحثه ودراسته ومناقشته مناقشة وافيه كما نناقش أي موضوع آخر من مواضيع السياسة الداخلية والخارجية فهو لا يقل أهمية عن اي منها ويجدر بنا جميعاً نواباً وحكومة أن نحدد الأسس والشروط الموضوعية العادلة التي يجب أن تكون هي المعيار الوحيد للتعيينات والترفيعات والترقيات في سلك الوظائف الحكومية، وأن نبتعد جميعاً كل البعد عن أسس المحسوبية والقرابة والشللية.

والجماعات والأصول والمنابت المجهولة والإقليمية، حتى يطمئن كل مواطن وهو في بيته او في أية مكان بان حقه بالتعيين او الترقية محفوظاً لا يمكن لكائن من كان أن يمس هذا الحق المقدس الذي كلفه له الدستور والذي اقسمنا جميعاً ان نحافظ عليه.

معالي رئيس

الزملاء الكرام

من على منبر من منابرنا وفي كل محفل نطالب دائماً بان تسود بيننا قيم العدالة الإجتماعية وان تحترم روح النظام وان تسود دولة القانون والمؤسسات وان يكون اداؤنا اداءً مؤسسياً فهذه قيم جميلة نطالب بها في كل حين ونتمنى دوماً تحقيقها في كل منحى من مناحي حياتنا فهي صورة من صور المجتمعات المتحضرة الراقية التي تحترم نفسها، وان هذه القيم الجميلة التي نتحدث عنها يجب أن تكون هادينا وهدفنا الذي نسعى إلى تحقيقه سواء اكان في موضوع التعيينات في أم غيرها .

معالي الرئيس،

الزملاء النواب

إن الحق في التعيين والذي يعتبر حقاً أساسياً من حقوق المواطنين الذي يجب ان يصان ويحترم من المفروض ان تحكمه قيم العدالة والمساواة واحترام النظام والقانون حتى لا يشعر أي مواطن بان حقه يمكن التعدي عليه من اي كان مما يولّد شعوراً بالطمانينة لدى المواطنين، هذا الشعور الذي يجعل من الإنسان مواطناً فاعلاً خادماً لوطنه وامته بدلاً من ان يكون إنساناً ناقماً على مجتمعه وامته.

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام

لقد أصبحت هذه المعايير والأسس والقيم التي تحدثنا عنها مجرد طموحات وآمال وبعيدة عن واقعنا كل البعد، فالتجاوزات والمحسوبيات والكوتنونات الإنتخابية، ومما يحز في النفس ويضيق في الصدر إن هذه التجاوزات قد مورست من قبل أعلى مستويات المسؤولية في أجهزة الدولة، فبدل أن تكون هذه الوظائف حقوقاً للمواطنين اصبحت غنائم للمسؤولين يتنافسون فيما بينهم أيهم يقدم خدمة اكبر لاقاربه وأبناء منطقته بغض النظر عن النتيجة التي تكون دائماً على حساب بقية أبناء الشعب الذين يحرمون من حقوقهم التي تقدم على طبق من ذهب لأبناء المتنفذين والمسؤولين الذين لا يراعون عدالة اجتماعية او قوانين أو أنظمة .

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام

ان السياسة والإجراءات الحكومية المتبعة في هذا المجال يشوبها كثير من العيوب والاشكالات التي احدثت بمجموعها خللاً كبيراً في الوظائف الحكومية وفي الأداء الإداري للمواطنين، بسبب تغييب عامل الكفاءة الإدارية في التعيينات والترقيات، فلا نذيع سراً اذا ما قلنا ان هنالك حالات كثيرة من التذمر

والاستياء لدى المواطنين بسبب هذه السياسات الخاطئة والتجاوزات الواضحة وضوح الشمس لدى العديد من المسؤولين.

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام

عندما نتحدث عن وجود تجاوزات وتلاعب في التعيينات الحكومية فإننا لا ننطلق من فراغ وليس هدفنا الإساءة إلى المسؤول فلان او علان لانهم جميعاً أخوة لنا نحترمهم ونقدرهم ولهم علينا حق انصافهم فان كانوا محسنين ندعو الله لهم بالتوفيق.

والزيادة بالخير ونشد على أياديهم ونعلن ذلك على الملأ، وإن كانوا مسيئين متجاوزين لكل الأسس والقيم والمبادئ المتعارف عليها فإنه من الواجب علينا بل نكون مشاركين لهم بالإساءة إن لم نتحدث عنهم وعن تجاوزاتهم وألاعيبهم المختلفة ومحاولاتهم المستمرة تغيير الصورة وقلب الأمور وإظهار أنفسهم على أنهم مُتَّهمون وأن الشعب لا ينطق بالحقيقة وان الحقيقة ملك لهم وحدهم ومطلوب من غالبية الشعب الذي يتحدث عن تجاوزاتهم أن يقدم اليهم الأعتذارات وإلا تم تحويل الشعب الأردني إلى المحاكم بتهمة عدم اللياقة في الحديث مع هؤلاء الأسياد، إن العديد من المناطق وخاصة الفقيرة منها قد حرمت من تعيين أحد من ابنائها إلا في حالات نادرة في أي من فئات التعيين، والسبب الوحيد ان هذه المناطق ليس منها وزير او امين عام او مسؤول يهتم بهذه المناطق ويحسب حسابها في أخذ حصته من الكعكة التي تم إقتسامها وتوزيعها على أناس ومناطق محددة وهذا هو حال أبناء الأغوار اللذين حرموا على مدى السنين من ان تتاح لهم فرص الحصول على وظائف كما هو حال ابناء المناطق الأخرى

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام.

إن المواطنين يعلقون امالاً كبيرة على حكومة الثورة البيضاء

وعلى رئيسها الشاب دولة الأستاذ عبد الكريم الكباريتي الذي قطع على نفسه عهداً من خلال البرنامج الوزاري للحكومة الذي أعلنت فيه إلتزام الحكومة بانها ستكون مع أعلى مستوى من العدالة في التعيينات في الوظيفة العامة والعمل على إجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الإداري ومتابعة اية تجاوزات قد تظهر في أي حين.

إن هذا الالتزام الواضح المحدد يتطلب من الحكومة أن تبادر إلى وضع سياسات واضحة المعالم وأسس محددة تتصف بالشفافية غير قابلة للتأويلات تجعل المواطنين مطمئنين إلى على حقوقهم ومكتسباتهم في التعيين والترفيع دون أن يكون هناك أي إلتفاف على هذا الحق من أي مصدر كان.

كما أن الأسس والسياسات الواضحة والمحددة وحدها لا تكفي فلا بدّ من وجود مراقبة دقيقة ومستمرة تمنع أي تجاوز من خلال الممارسات والتطبيقات من قبل القائمين على تنفيذ السياسات وأسس التعيين الموضوعة.

وإن ما تفضّل به دولة رئيس الوزراء في جلسة هذا اليوم من حديث فوجئنا ببعضه ونعرف بعضه الآخر فقد وضع دولته يده على الجرح النازف من دماء وقوت شعبنا، متمنيا على دولته أن لا يُبقي هذا الجرح نازفاً وأن تسارع الحكومة بكل العزم والتصميم على وقف هذا الفساد الكبير الذي زرعه المسؤولون في دوائرنا ومؤسساتنا.

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام.

في ظل هذه الأوضاع وحتى نصل إلى مبتغانا جميعاً في تحقيق أعلى مستوى من العدالة في التعيينات في الوظيفة العامة والعمل على إجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الاداري، فإن لي بعض التوصيات التي اتمنى على الحكومة الكريمة الأخذ بها.

١- وضع أسس ومعايير واضحة ومحددة تتسم بالشفافية

وتقديمها لمجلس النواب للاطلاع عليه قبل العمل بها.

٢- إعادة النظر في قرار مجلس الوزراء الأخير الذي إعتمد المحافظة كاساس للتعيينات بدلاً من اللواء وذلك بإعتماد الأساس السابق وهو التنافس بين أبناء اللواء الواحد وذلك مراعاةً للظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة التي يعيشها ابناءالقرى والمناطق النائية التي تتشكل فيها الألوية في غالبيتها.

٣- أن تكون الأولوية في التعيين من أبناء المناطق نفسها وليس كما هو متبع الآن حيث يتم تعيين أبناء المناطق الأخرى والذين لا يلبثون أن يطالبوا بنقلهم إلى منطق سكناهم.

٤-إعادة النظر في سن التقاعد على أن يكون للرجال خمسة عشر عاماً وللنساء إثني عشر عاماً.

٥-إعادة النظر في قانون الضمان الإجتماعي بحيث تتساوى فيه الرواتب التقاعدية التي يحصل عليها المتقاعدون من صندوق التقاعد وصندوق الضمان الإجتماعي، وذلك تشجيعاً للمواطنين للعمل في المؤسسات الخاصة التي يخضعون فيها لقانون الضمان الإجتماعي.

٦- إخراج مشروع قانون التامين الصحي الشامل إلى حيز الوجود .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل عبدالله اخو ارشيدة والمتحدث الذي يليه الزميل سالم الزوايده.

السيد عبدالله اخو ارشيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقيقة لم اكن انوي أن اتي إلى المنصة حيث انني لا اريد أن اكون مكرراً لما قاله زملائي وقد اسهبوا وتناولوا الموضوع من كافة جوانبه بل وحملناه فوق ما يحتمل.

ابتداءً اقول: -

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

هذا موجه إلى الحكومة الرشيدة التي ابانت في خطابها هذا اليوم بانها ستكون مصلحة وتجبر المكسور خواطرها في السنين السابقة هذه واحدة.

ثانياً : اقول هنالك بيت شعر يقول: ما فات مات والمؤمل غيب ولك الساعة التي أنت فيها

صدر هذا البيت لا نقبله أبداً، إننا نريد المحاسبة والمحاسبة من قبل أي لجنة يرتأيها مجلس النواب سواء اللجنة الإدارية وهي اللجنة المعتمدة من قبل هذا المجلس أو لجنة تحقيق برلمانية، تحقق وتأتي إلى هذا المجلس بنتائج صادقة وغير كيدية. ورغم أن هناك بعض الهنات ارجو ان تكون اللجان ان لا يأخذها مآخذ التشهير والتزمير والتأثير لانني نريد جبر الخواطر وليس الانتقام. انما هناك من أفحش وتطاول على الحق العام والوظيفة العامة وعلى حقوق المواطنين فلا رحمة لديه لنا أبداً كنا من يكون.

أما عجز هذا البيت« ولك الساعة التي انت فيها» نحن الآن في ساعة هذه الحكومة حكومة الثورة البيضاء الموقرة، عليها ان تترجم بياناها بكل دقة وشفافية ووضوح، ولن ندخل في التفاصيل «وأهل مكة أدرى بشعابها» نحن لسنا ادرى بأي مسؤول سواء زميل في الوزارة من مجلس النواب أو من السادة من أبناء هذا الوطن الشّم الغر الميامين.

واريد ان اعلق على بعض النقاط التي اثارها دولة رئيس الوزراء في خطابه وهي مختصرة.

- أفاد دولته ان مجلس الوزراء يتجه إلى تخصيص ٥٪ للحالات الإنسانية وحالات الإعاقة، في الحقيقة ان هذا الرقم متدني جداً . الحالات الإنسانية تتجاوز اكثر من ١٠ ـ ١٥ ٪ في هذا البلد، وكل من يتجرأ ويقول لا توجد مجاعة الحقيقة انه يعيش في ابراج عاجية ولا يعلم ما يجري في الريف الأردني. رواتب متدنية ١٠٠ ـ ١٢٠ دينار لا تكفي عائلة من خمسة انفار، لو فرض اصبح اي طفل يحتاج إلى «٢٠٠ دينار» معالجة. ليس هناك مزايدة ولا تطبيل ولا تزمير.

فلذلك اقترح على الحكومة الموقرة ان تكون النسب كالآتي إن رأيتم ذلك مناسباً ، ٧ ٪ للحالات الانسانية بموجب شروط محددة وكذلك العودة إلى عدد الخريجين في العائلة الواحدة . هنالك في بعض

العائلات تجد ثلاث خريجين وعاطلين عن العمل، فكان يؤخذ بهذا من قبل ديوان الخدمة المدنية في السابق ولكن الآن الغي، وكذلك للاعاقات ٣٪ كما وارجوا بالنسبة لأسس منح القروض في صندوق التشغيل وكافة مؤسسات وزارة التنمية التي يترأسها زميل برلماني نثق به وبمشاعره تجاه أبناء الوطن وهو من الشرائح الإجتماعية التي تتدرجت من الفقر إلى الغنى والله يغنينا ان شاء الله جميعاً برحمته.

ورد كذلك في خطاب دولة رئيس الوزراء حول استثناء حملة الشهادات الجامعية والدبلوم والثانوية من الفئة الرابعة، انا مع هذا التوجة ولكن هناك حالات اضطرارية قد تجد شباب جامعيين يقبول بالمياومة ارجو ان لا يحرموا منها، لانه يقبل ان يعيش بسبعين او ثمانين ديناراً حتى لا يكون عالة على أحد.

كما واكرر إقتراحي السابق وكما تفضل معالي الزميل نادر أبو الشعر لان في الريف توجد بطالة ومجاعة فلا مانع من تخصيص عشرة ملايين دينار لوزارة الاشغال ووزارة الزراعة للتحريج، ووزارة الاثار ، اي عمل ممكن تستفيد منه الدولة ويكون منتج ويكون مياومات الدولة ليست مجبورة أن تدفع تعويضات، مياومات لثلاث او اربعة اشهر لإثنين او ثلاثة من العائلة يجمعوا (٤٠٠ ـ ٥٠٠) يعيش منهم.

كذلك ولا اريد ان اطيل عليكم بالنسبة للاخوان وقد تبنيت قضيتهم في هذا المجلس بسؤال وقد تكرم معالي رئيس المجلس وادرج الاجابة بالنسبة لموظفين المنظمة المتعاونية والبنك التعاوني. غداً سيكون لي جواب مفصل إن شاء الله حول حقوقهم بما لا يضر في خزينة الدولة ولا يسيء كذلك الأمر إلى اهل الكفاءات منهم. واتمنى للجميع التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل سالم الزوايدة والمتحدث الذي يليه الزميل بسام حدادين.

السيد سالم الزوايده

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرات النواب الأكارم

إن حل الأمراض التي ابتليت بها المجتمعات الحديثة نتيجة تشعب نواحي الحياة وتطورها التكنولوجي الهائل لتعتبر أخف وطأة من مرض أخطر بكثير من كافة الأمراض الأ وهوالبطالة المقنعة حيث ينجم عن ذلك الإنحراف الإجتماعي الذي يؤدي بالضرورة بصاحبه إلى سكة الاجرام وإن لم يكن كذلك بأخرين فإنه يؤدي بالضرورة إلى الكبت والحقد الاجتماعي. خاصةً اذا ما شعر الشخص صاحب الحق أن حقه استقر في محطة، بينما نظيره الآخر وبقدرة قادر من السلطة التنفيذية قارب وشارف الوصول إلى محطات الأوان. وأتساءل هنا حول صاحب هذا الحق الذي تجاوزه زميله الذي يقل عنه قدرة وكفاءة وأحقية بخطوات وخطوات،،، واتساءل حول هذا الذي ما زال ينتظر القطار المسافر أتساءل حول هذا الذي أخذ شبابه بالابتعاد وهو ينتظر الوظيفة اتساءل فهل هذه النقطة البيضاء المتأخرة تمحو سواد السنين !؟ من المسؤول عن هذا الوضع المتردي الذي حل بشباب الحسين الخريجين ؟ والإجابة لا تعدو ان يكون من اصحاب القرار والنفوذ والسلطة التنفيذية هم المسؤولون عن ارتكاب هذه الأفعال التي تعطي النتائج العكسية على المجتمع وأبنائه لإنها ترضي الرغبات وتمارس السلطات وتستغل فرص البقاء وكأننا في شريعة الغاب وذلك كله على حساب الوطن والمواطن.. وكم هي التجاوزات التي حصلت والتركات التي قسمت ان جاز لنا التعبير حيث حولت بعض الوزارات إلى مزارع وتركات خاصة تورَّث لمن يرغب صاحبها اي الوزير.

ونلمح في الأفق الآن النواب أصبحوا تلك الشماعة التي تعلق عليها كافة هذه التجاوزات من قبل افراد السلطة التنفيذية فكما تعرفون النائب على مستوى دائرته وفي ظل الظروف السائدة الاقتصادية أضحى نائباً للخدمات وإن كان في الدرجة كما يعرف الجميع مشرعاً ومشاركاً بل ومصادقاً على كافة شؤون الوطن الداخلية والخارجية، وفيما يتعلق بخدمات الدائرة الإنتخابية أتحدى كافة الزملاء أعضاء السلطة التنفيذية إن عينوا ولو خريجاً واحداً كما يفعلون بالعقود والتصنيف وجميع من فينا النواب يضع الرماد على الجراح ويقنع من ضاع حقه أن يقبل بالقليل حتى يحصل على وضعه الصحيح، فيكون عاملاً بالمياومة يعيش دوامة الخطر والطرد باستمرار، حيث تصبح هذه الحالة الغير مستقرة ظله الذي لا يفارقه. فنحن بالحقيقة نضمد الجراح ونخفف الآلام ليست الخاصة فقط للأفراد بل وللجميع بشكل عام تلك الجراح التي كما اسلفت سببها تجاوزات السلطة التنفيذية وهي كثيرة وكثيرة لدرجة أنها لا تحصى، لدرجة أننا نستطيع القول بان سياسة التعيينات التي ينتهجها ديوان الخدمة اصبحت كعلم السياسه ذاته يهتم بالنتيجة بغض النظر عن حسن النية أو سوءها الذي يتطلبه القانون، هذا القانون الذي من الواجب أن يحكم تلك السياسية في التعيينات لذا ارى أنها تحتاج إلى دراسة شاملة وعادلة ليأخذ كل صاحب حق حقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل بسام حدادين والمتحدث الذي يليه الزميل عبد المنعم ابو زنط

السيد بسام حدادين :

ليست المشكلة التي نناقشها، تكمن في الأسس وإن كان هناك

حاجة لتعديل بعض الأسس / وقد جاء على بعضها السيد رئيس الوزراء في مداخلته.

المشكلة تكمن في التحايل على الأسس المقرة والمعلنة وتجاوزها.

استمعنا من السيد رئيس الوزراء، اعترافاً بما هو معروف لدى العامة والخاصة، من أن هناك تجاوزات على الأسس وذهب أكثر من ذلك وحدد أشكالاً ونماذجاً للتجاوزات التي حدثت .

هذا الاعتراف من السيد رئيس الوزراء وإن جاء بلغة صريحة غير معهودة، إلاّ أنه لا يكفي لمعالجة دوامة التجاوزات التي تدمي القلب وتفقد الثقة والمصداقية بالدولة بمؤسساتها.

إننا بحاجة إلى اجراءات تقطع دابر هذه التجاوزات وتقطع الطريق على المتجاوزين وترفع عنهم الغطاء السياسي والمعنوي.

نريد ان نسمع أن وزيراً أو موظفاً واحداً نحي عن موقع المسؤولية بسبب تجاوزاته المعلومة وإعلان ذلك على الملا نرغب ان نرى مسؤولاً واحداً في قفص الاتهام امام محكمة خاصة أو عامة.

نعرف أن لدى هذه الحكومة رغبة في مواجهة التجاوزات واعرف مسبقاً انها لا تستطيع القيام باجراءات مؤلمة تدمي المتجاوزين كان تقدمهم للمحاكم، لكني اعتقد ان بإمكاني ان تقوم بعملية تطهير واسعة في صفوف الجهاز الاداري لان التجاوزات ليست فقط في التعيينات إنما تطال كل شؤون وممارسات الجهاز الإداري بعامة حتى بات المواطن لا يتقدم نحو طلب أو حق دون ان يبحث عن واسطة، حتى تلك التي يمكن ان يصل اليها المواطن دون واسطة.

وقد باتت الواسطة والقدرة على ممارستها، احد الامتيازات التي تعطى وتحجب وباتت الواسطة اداة فساد وإفساد. وللأسف فقد أصبحنا جميعاً نمارسها ونتقل بعبئها.

لن أعارض فكرة تشكيل لجنة تحقيق نيابية لكشف المتجاوزين من مختلف المستويات والمواقف لكنني على ثقة من أن هذه اللجنة لن تصل إلى نتائج محددة. وتجربة لجنة التحقيقات النيابية في الفساد المالي شاخصة امامنا وكنت احد اعضائها بالمناسبة.

مقاومة الفساد المالي والإداري تحتاج إلى إرادة سياسية وفريق من الأيدي النظيفة.

ونأمل من هذه الحكومة المغايرة ولا اقول حكومة التغيير ان تثبت انها مغايرة عن سابقاتها وتجعلنا نشعر والمواطن العادي ان إصلاحاً إدارياً حقيقياً بدأ يأخذ طريقه للتنفيذ ولتكن البداية بالإلتزام بما اعلنت عنه الحكومة على لسان السيد رئيس الوزراء..

شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً المتحدث الزميل عبد المنعم أبو زنط والمتحدث الذي يليه فرح الريضي.

السيد عبدالمنعم ابو زنط

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين

لقد سمعت في كلمة رئيس الحكومة الإدانة كل الإدانة لكل المخالفين والمخالفات ذات الجنايات.

جاءت تلك الإدانة مدعمة ببينات دامغة، حتى شهد شاهد من اهلها، أي شهد رئيس الحكومة على المخالفات والمخالفين الذين سبقوه لكن إذا سألنا دولته هل الذين سبقوه في المخالفات سبقوك بإحسان أم بإساءة للوطن والمواطن؟ لقال رئيس الحكومة ملء فيه بل الذين سبقوك، فقد سبقوه بإحسان إلى يوم الدين ولو كانت السمعة في الوحل والطين.

ويعني ذلك: ان تلك المخالفات من مسيرة ذلك الإحسان لذلك فهل يا ترى سيستأصل دولة الرئيس ذلك الوباء في التعيينات بعد أن شخص الداء؟ إنني أشك في ذلك: حيث لم

يجرؤ دولته على إذاعة كلمتي في جلسة ٣/١٧ وكلمتي في جلسة ٩٦/٣/٢٤ وكم تمنيت ان يكون الرئيس موجوداً لكن إستغفروا لاخيكم لانه الآن يسأل وإن تلك المخالفات في التعيينات لتعتبر في ميزان الاسلام خيانة لله ورسوله وخيانة « للقسم بالله العظيم على خدمة الامة » للأمة والوطن.

«يا ايها الذين امنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا اماناتكم وانتم تعلمون » « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب ».

وبموجب تلك المخالفات ذات الجنايات

اطالب الحكومة بما يلي :-

١- أن تتقدم الحكومة بكشف الخفاء عن أسماء المسئولين المخالفين.

٢- أن تتقدم الحكومة بكشف الخفاء عن كل مخالفة بعينها.

٣ - اذا ثبت وجود اي وزير في هذه الحكومة قد اقترف مخالفة في التعيينات، يجب ان يعزل عن الوزارة، ثم يحال على القضاء.

٤ - اما المخالفون الآخرون من غير الوزراء فيجب ان يحالوا على القضاء تلقائياً.

٥ - اطالب المجلس الكريم بإصدار بيان لتعرية المخالفين وبأسمائهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

معالي رئيس المجلس :

يا ابو انس، يا سيدي هناك من اللفظ الذي لا يجرح احد ولا يؤذي احد انت شتمت كثير من الناس في هذه الكلمة. ارجوك كل ما تقول دون شتم الناس.

السيد عبد المنعم ابو زنط:

معالي الرئيس

ما مسست احداً، وقيل تحت هذه القبة ما لم يقله مالك في الخمر، فلماذا لم يعترضوا؟!!

معالي رئيس المجلس :

ارجوك اسمعني، لا يجوز ان نطلق الفاظ الخيانة على احد ما لم يثبت ذلك، ولا يجوز ان تقول عن الناس شياطين وأبالسة. سارجع الكلمة

وأشطب كل ما يتنافى مع خلق هذا المجلس منها.

(وقد تم شطب بعض العبارات الواردة في كلمة النائب عبد المنعم ابو زنط).

السيد عبد المنعم ابو زنط :

اخي ابا هايل، اناشدك الله ان تقارن بكل موضوعية ونزاهة بين ما اقوله وبين ما قيل تحت هذه القبة بل إن الله المنتقم الجبار يفضحهم من فوق سبع سموات طباقا: حيث يقول سبحانه « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا، ويشهد الله على ما في قلبه، وهو الد الخصام، وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها، ويهلك الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد وإذا قيل له إتقي الله اخذته العزة بالإثم، فحسبه جهنم ولبئس المهاد.»

٦ - اطالب الحكومة ان تتبنى مبدأ التعيين القائم على اولوية التخرج والمؤهل العلمي المطابق لمقتضى الوظيفة.

وأن لا يكون مبدأ التعيين قائم على نطاق المحافظة واللواء، بل أن يعتبر الوطن كله دائرة واحدة في اولوية التعيين، لانه شعب واحد.

وإننا لنرى تعيينات لا تمت بأدنى صلة إلى الامة والوحدة الوطنية بل اصبح شعار مجتمع المهاجرين والانصار مجرد شعار فارغ من معاني الأخوّة بين المهاجرين والانصار، وكذلك المساواة بين ابناء الشعب الواحد.

وإنني لأتحدى سائر الحكومات ان تثبت للمجلس الكريم تعيين مواطن واحد من مخيم واحد في السلك الدبلوماسي ليكون موظفاً في إحدى السفارات.

كما اتحدى ان تتقدم الحكومة بكشف حساب للتعيينات منذ سنة ٨٩، لنرى العجائب والغرائب في كل حكومة تزعم العدالة والمساواة في التعيين الوظيفي، لكن الحقيقة المرّة: «كلما دخلت أمة لعنت اختها» وما من حكومة إلا وقد زعمت لنفسها عدل

الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دون أن تتواضع لتصف نفسها بالخليفة هارون الرشيد الذي خاطب السحاب في كبد سماء بغداد «شرّقي أو غرّبي امطري حيث شئتي سوف يأتيني خراجُكِ» بل اتحدى كل حكومة أن تثبت لنا أنه قد تم تعيين مواطن فقير واحد، مقابل تعيين ثلاثة من الأغنياء، وتعيين فتاة فقيرة بائسة تعيل أمها الأرملة الثكلى واخوتها اليتامى مقابل تعيين ثلاث فتيات من بنات الذوات والجاتوهات.

معالي الرئيس:

إن كان وباء الإيدز خطراً على الانسان في فقدان المناعة لكني أرى الظلم في التعيينات يمكن وراءه وباء الإيدز الاخلاقي والسلوكي في الذمة والضمير، حيث افقد المخالفين قوة المناعة الاخلاقية في أمانة المسؤولية.

لأجل ذلك: قبل أن نطالب معشر النواب بالعدل والمساواة في التعيينات الوظيفية، يجب علينا أن نطالب باستئصال السبب الرئيس، إلا وهو تغييب الاسلام عن ساحة الحكم والقيادة إذ:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى
حتى يعود الحكم للاسلام

وكذلك أن نطالب معشر النواب باستئصال المسؤولين الذين يخفون في قلوبهم وباء الايدز الاخلاقي الذي افقدهم مناعة الذمة والضمير، ويحملون في ذممهم وضمائرهم السرطان الخبيث الذي يجتاح العدالة ويغتال المساواة بين افراد المجتمع، وسلبوا من الانسان حقه الطبيعي في العدل والمساواة التي قررها الله لكل إنسان مع غض النظر عن انتمائه العقائدي و الاقليمي: تنفيذاً لحكمة سبحانه «إن الله يأمركم أن تادوا الأمانات إلى اهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»

أي: وإذا حكمتم بين الفقير والغني أن تحكموا بالعدل، وإذا حكمتم بين البدوي والحضري أن تحكموا بالعدل، وإذا حكمتم بين

ابناء الاحياء الشعبية والأحياء البرجوازية أن تحكموا بالعدل وإذا حكمتم بين أبناء المخيمات وأبناء الشميساني ومرتفعات وادي عبدون أن تحكموا بالعدل

وإذا حكمتم بين ابناء المهاجرين والانصار أن تحكموا بالعدل لكن الواقع الأليم يتفجع بالماساة، حيث:

يحي بالسلام غنى قوم..
ويبخل بالسلام على الفقير
أليس الموت بينهما سواء
إذا ماتوا وصاروا في القبور

معالي الرئيس في الختام

أطالب بالإضافة إلى مطالبي الآنفة الذكر. المجلس الكريم والحكومة بالإعلان أسبوعياً عبر أجهزة الإعلام بأن اللجنة الإدارية في مجلس النواب، وديوان الرقابة والتفتيش الإداري يستقبلون شكاوى المواطنين المظلومين إدارياً.

أن يعلن هذا اسبوعيا عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وبذلك سيجد المواطن متنفساً لآلامه وآماله وبث احزانه

« يا أيها اللذين امنوا: كونوا قوامين بالقسط شهداءلله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين إن يكن غنياً او فقيراً فالله اولى بهما »

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام، المتحدث الدكتور فرح الربضي والمتحدث الذي يليه الزميل توفيق كريشان.

الدكتور فرح الربضي:

معالي الرئيس. لا اريد أن اطيل بعد أن جاء الزملاء على معظم الافكار التي يمكن أن اطرحها في هذا المجال. ولكنني اريد أن اسجل باديء ذي بدء بأنني اشعر باننا خرجنا عن الهدف الذي اردنا أن نحققه من هذا الإجتماع وجاءت كلماتنا مليئة بالعبارات الانفعالية والخطابات، وكان الأولى بنا أن نمسك هذه الأسس التي وضعتها الحكومة الموقرة للتعيينات لعام

١٩٩٦ ونناقشها مناقشة موضوعية مع الحكومة لنخرج بأمور متفق عليها وبأسس متفق عليها حتى لا نعطل على الحكومة إجراءاتها .

أما أن تعقد جلسات أو تكون لجان لمحاسبة التجاوزات السابقة ففي رأيي أن هذا يتطلب وقتاً كبيراً وهو خارج عن الوقت المخصص لمثل هذه الجلسة.

ولهذا فإنني أسارع واقترح تكوين لجنة لدراسة هذه الأسس التي تم وضعها من قبل الحكومة الموقرة إما من قبل اللجنة الإدارية في هذا المجلس أو لجنة نختارها نحن الآن لنتفق مع الحكومة الموقرة وديوان الخدمة المدنية على تعديل هذه الأسس لتوضع موضع التطبيق.

وأود أولاً أن أشكر دولة رئيس الحكومة والحكومة الموقرة على هذا البيان الصادق الصريح، ونحن أحوج ما نكون إلى مثل هذه المصارحة، ونتمنى لهذه الثورة البيضاء إن تأتي أكلها في أقرب وقت ممكن.

لكنني أريد أن أعلق على جانبين من بيان دولة رئيس الوزراء، فقد ذكر دولته بأن هناك استياءً شعبياً واسعاً على شريحتين من الناس، الشريحة الأولى هم المسؤولين أو متخذي القرار أو الحكومة بشكل عام، والشريحة الأخرى المتوسطين أو الوسطاء، وأبيح لنفسي أن أضم نفسي وهذا المجلس إلى دائرة المسؤولية ضمن الشريحة الثانية، لأنني أتحدى أي زميل تحت هذه القبة أن يبرىء نفسه بأنه لم يلجأ إلى أحد الزملاء الوزراء ليتوسط لديه لشخص أو لآخر سواء كان على حق أو على غير حق. نحن أنفسنا كنواب إشتركنا في هذه الوساطة تحت ظروف الضغوط التي يمارسها الشعب علينا، وأنا هنا أيضاً أضم الشعب إلى هذه الوساطة لأن الشعب يطالبنا باستمرار أن نلجأ إلى التوسط وإلى أن نعيين بعض الأشخاص على حساب الآخرين، فالعملية في رأيي ليس هناك من هو أفضل من الآخر، الشعب والنواب والحكومة كلنا مشتركون في نفس العملية.

ولهذا فإنني لست من الذين يضعون اللوم على شريحة دون الأخرى، ولكنني في نفس الوقت أطالب وصوناً لزملائنا النواب الذي يشاركون في هذه الحكومة بأن تترك مسؤولية التعيينات من الآن فصاعداً إلى ديوان الخدمة المدنية مع المساءلة الكاملة لهؤلاء عن أي تعيين آخر أو أي تجاوز لهؤلاء الأسس، لأن العاملين في ديوان الخدمة المدنية خاضعون للمساءلة، والوزير لا يخضع للمساءلة إلاّ نادراً وكذلك النائب، أما الموظفون العاديون في ديوان الخدمة المدنية إذا ما أعطوا صلاحية التعيين فإنهم يخضعون للمساءلة، واعتقد أن تجاوزاتهم في هذه الحالة لن تتجاوز ١٪ أو ٢٪ وهذا شيء مقبول لدينا نحن كشرقيين.

هناك نقاط في هذه الأسس أردت أن أعالجها ولكن الوقت ليس مناسب لأن هذه المعالجة يمكن أن تتم ضمن اللجنة المقترحة، ولكنني أذكر بشكل سريع بعض النقاط.

- وضعت في هذه الأسس للكفاءة «٤٠» علامة إذا كان التقدير ممتاز يحصل على «٤٠» نقطة وإذا كان مقبول يحصل على «٢٠» ، فالفارق بين المقبول والإمتياز «٢٠» نقطة ، وهذا يعني أن من يحصل على مرتبة جيد يحصل على «٢٠» علامة يقابلها في الخدمة خمس سنوات بين من يحصل على متوسط وبين من يحصل على درجة ممتاز وهذا ظلم كبير، يعني خمس سنوات ليست قليلة من عمر الإنسان.

أضف إلى هذا أنني ومن خبراتي الشخصية أن هناك الجامعات الألمانية والجامعات اليوغسلافية والجامعات السورية على سبيل المثال من النادر جداً أن يحصل واحد على تقدير جيد، وبالتالي فإن هذه الجامعات ليس من العدل أن نضعها في تصنيف واحد مع بقية الجامعات الأخرى فالتصنيف يجب أن يكون ضمن الجامعة الواحدة وحتى في الدفعة السنوية الواحدة.

لا أريد أن أطيل في هذه المناقشة لأنه لها وقتها ولكنني أريد هنا أن أضم صوتي إلى الأخوان الذين تحدثوا عن مشكلة الموظفين الذين كانوا يعملون في المنظمة التعاونية هؤلاء حولوا إلى دوائر ووزارات أخرى وبرواتب تقل أكثر من مئة دينار عن رواتبهم، وقد اعتادوا على هذه الرواتب واعتقد ان ظروف الحياة تتطلب من هؤلاء على الأقل ان نحافظ لهم على مستويات الرواتب السابقة، ونرجو من الحكومة الموقرة أن تراعي مثل هذه النقطة وشكراً

معالي رئيس المجلس

السيد توفيق كريشان

الأستاذ توفيق كريشان والمتحدث الذي يليه الشيخ مفلح اللوزي

السيد توفيق كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام

أبدأ حديثي بحمدالله عز وجل على الائه ونعمه على هذا الوطن الحر فنحن نعيش هذه الأيام بثلاثية الفرح فقد أنعم الله على شعب الأردن بنجاح العملية الجراحية لجلالة الملك وصادفت ذكرى عيد ميلاد سمو الأمير الحسن وصادفت قبل أيام ذكرى معركة الكرامة عنوان الإنتماء والقدرة والإنجاز للقائد والشعب.

معالي الرئيس،

الزملاء الكرام

لقد أراد الحسين أن تكون هذه الحكومة حكومة ثورة بيضاء ثورة في أنجازاتها في شعاراتها بيضاء نقية في اسلوب ومنهج عملها، وقد أراد دولة الرئيس في هذه الحكومة أن تكون للأمة فارقة ونقطة تحول في تاريخ الوطن. وإننا نلمس بوارق الأمل في أن تكون كما أرادها الحسين حكومة المصداقية والإنجاز وهذا ما جاء بإيضاح. دولة الرئيس مشكوراً صباح هذا اليوم وتعرضه إلى كافة الأمور التي كنت انوي

مناقشتها، وقد بيّن كافة المخالفات التي حصلت خلال السنوات السابقة. كذلك فإنني إذ اشكر دولة الرئيس على هذه الصراحة المطلقة لكنني اود الاضافة إلى كل ما ورد ان هناك تعيينات قد تمت بعقود في بعض الوزارات حيث تم تعيين موظفين على حساب هذه العقود برواتب خيالية تجاوز الراتب الذي حصل عليه الموظف ما يستحقه فعلاً بموجب نظام الخدمة المدنية، وهنا أتساءل عن دور ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة. وبناء عليه فإنه من هذا المنطلق نريد نحن نواب الأمة من هذه الحكومة ونحن نناقش اليوم أسس التعيينات في الدولة أن نطرح مجموعة من القواعد والأسس التي نرى فيها الخير لهذا الوطن لتاخذ بها الحكومة وتقدم وخلال مدة محددة اسس وقواعد جديدة للتعيينات تلتزم بها.

أولاً : يجب أن نبتعد في هذا المجلس عن جلد الذات والتجريح والسوداوية التي تهدم، ونستخلص المفيد من كل تجربة سابقة والمفيد في إحقاق الحق ومراقبة تنفيذه.

ثانياً : البعد الفني الذي يؤدي إلى اختيار الكفاءات والقدرات من ابناء هذا الوطن ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب لنزيد الإنتاج وترتفع وتيرة العطاء.

ثالثاً : مراعاة البعد الإنساني بما يتفق مع ما نادى به الدين الحنيف ومع ما تعود عليه مجتمعنا من تكافل وتراحم قدوتنا في ذلك الملك الإنسان.

٤ - البعد الجغرافي، اني أرى ان توزع نسب مئوية للوظائف على كافة المحافظات ويكون التنافس على هذه الوظائف بين ابناء المحافظة الواحدة فقط وهذا ينطبق على كافة انواع الوظائف بالدولة بما فيها وظائف الدرجات العليا. لذلك يجب ان تراعى مستوى المعيشة والفروق التنموية الاقتصادية والبنية التعليمية بين مختلف المحافظات.

وإنني أؤكد هنا على ضرورة إعادة النظر في أسس التعيين بديوان الخدمة المدنية حيث ظلم آلاف المواطنين من خلال هذه الأسس التي لا تحقق أدنى مستويات العدالة والإنصاف، لا سيما وأن المعيار الأساس في أسس التعيين يعتمد على مجموع النقاط التي يحصل عليها طالب الوظيفة والتي تعطي معدل علامات التخرج النسبة العليا بالنقاط دون الإلتفات إلى سنة التخرج. وهنا أذكر أن إحدى المواطنات في معان خريجة عام١٩٨٩ لا تزال بدون تعيين علماً أن كافة من تخرج بعدها بسنوات لاحقة قد تم تعيينهم وبنفس التخصص.

- إن أبناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية قرة عين الحسين ودرع هذا الوطن يستحق ابنائها وأبناء شهدائها ان يعطوا اولوية التعيين.

- إعادة النظر في بعض القوانين والأنظمة التي تحكم موضوع التعيينات في مختلف اجهزة الدولة بحيث تحقق العدالة لكافة المحافظات من خلال لجنة نيابية تشكل لهذا الغرض حيث ثبت ان بعض هذه القوانين تشكل ذريعة بيد صاحب القرار بالتجاوز فتكون التعيينات من محافظة على حساب أخرى.

معالي الرئيس

إن التجاوزات على القوانين والأنظمة والتمادي بها تنحصر بجلسة مناقشة تنتهي بتوصيات دون محاسبة كل مسؤول عن هذه التجاوزات.

وإن خدمة الوطن يحتاج لخدمة ومساعدة أبنائه وتحقيق العدالة بين مختلف أبناء الوطن يحتاج إلى جهد حكومي نيابي صادق لصيانة معادلة متوازنة تراعي الأبعاد الفنية والإنسانية والجغرافية.

وهذا مناط بهذه الحكومة لإرساء قواعد وأسس العدالة من كافة طبقات الشعب الواحد بتوزيعاته الجغرافية.

وختاماً فإنني أؤيد ما ورد في مداخلات الزملاء النواب بدعم موظفي المنظمة التعاونية وتحقيق مطالبهم العادلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، الشيخ مفلح اللوزي المتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطعيمة.

السيد مفلح اللوزي :

معالي الرئيس

اخواني الزملاء

أثارني الزميل أخو ارشيدة ويذكرني بالقصيدة وبيت الشعر ونحن الجميع فريق واحد، ويأتي بعدنا فرقاء بهذا المكان وهكذا الدنيا، وبالتالي نحن جيران على المقاعد، ويقول الشاعر :

«باكر علينا نبدل الدار بالديار
والكل عن جاره يعد الوصيفة
بيهم على جاره بختري ونوار
وبيهم على جاره صفاة محيفة
حنّا لك الله بنا كار
للضيف والجيران مثل القطيفة
نرفي خملهم رغبه العش بالغار
وندعي لهم النفس القوية الضعيفة».

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

اخواني النواب المحترمين

ارجو أن يسمحوا لي اخواني النواب من الوزراء بهذا الحديث، شكراً لدولة الرئيس على الوضوح بما أسلف به أمام المجلس الكريم بهذه المناسبة التي يناقش بها النواب بموضوع التوظيف ومن اين هو الموظف الذي سبق وحالفه الحظ أن يكون موظفاً عاملاً في بلده الأردن ولهذا : نطالب الحكومة بالتعيين وحل مشكلة البطالة بأي معيار تتعامل به الحكومة ونحن من خلال هذه المشكلة وضعنا أمام الحكومة مطلب المواطنين لتكون منصفة بين المواطنين بالتعيين والتوظيف. وأقول من تعين وسبق تعينيه وحالفه الحظ

وهو من أبناء الأردن وليس من خارجه له الحق ولا أكون معارضاً على تعيينه مع أنني لو أتاني هذا الشاب طالب العمل لذهبت معه إلى جنوب الأردن أو شماله لنجد له عملاً يسد فراغه، ولا أجد لنفسي عذراً أن اعترض كيف تم توظيف (س) من الناس وهو يشعر أنني من أحد ممثليه من أيّاً كان.

لذا نقول لهذه الحكومة نحن نريد التحدث معها عن خططها المستقبلية وبالعدالة والمساواة بين أبناء الوطن: بين (الألوية .. والمحافظات).

معالي الرئيس، اخواني النواب

مع إنني أعاهد الله منذ ثلاث سنوات وأنا أراجع ديوان الخدمة بخصوص تعيين بنت جامعية متخرجة سنة (١٩٨٩) ولم تعين لهذا اليوم رغم المراجعة الوعود من السيد رئيس الديوان للخدمة المدنية.

معالي الرئيس، أخواني النواب

سمعنا الكثير والحديث من البعض عن الفساد والفاسدين من مدة طويلة ولم نرى لحد الآن الكلام والإتهام بدون أجسام ولكننا نشرنا غسيلنا وكلام الليل مدهون بزبدة إذا طلع عليه النهار يذوب. وهكذا إخواني النواب إنها سمعة لا نريدها لبلدنا الأردن العزيز بأهله ومن يتهم أخاك لن يقف من دونك وكلنا أسرة واحدة.

والأردن صاحب القيم والشيم والكرامة والخلق وهذا رأسمالنا ولا نرضى عنه بديل وذلك بقيادته الحكيمة والغنية بسمعته البعيدة ورعايته المتميزة حتى أصبح الحسين هو الأردن والأردن هو الحسين. عافاه الله ونراه بالسلامة.

ولا يجوز أن يطلق على أبناء الأردن شرُّ الأقاويل والإتهامات بالفساد وهذا الحديث يعم ولا يخص نفراً فاسداً معيناً لنرضى هذا الوصف على بلدنا الغالي والعزيز بقيادته وشعبه الطيب الذي نفاخر الدنيا به جيشاً وشعباً وحكومة وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور فوزي الطعيمة والمتحدث الذي يليه نزيه عمارين.

الدكتور فوزي طعيمة :

معالي الرئيس،

الزملاء النواب المحترمين

ان موضوع التعيينات يثير في الذهن عدد من الملاحظات حول بعض الممارسات التي تحتاج منا إلى مراجعة وتصويب.

أولاً - الأساس في مسألة التعيينات تحقيق العدالة والمساواة وإتاحة الفرص المتساوية أمام الناس، كل الناس، وأن تكون أسسها واضحة، وأن تقترب أكثر من حيث الممارسة من مبادىء الدستور الأردني الذي نحترم ونجّل.

ثانياً - التعيينات وربطها بالحالة الإجتماعية وبالبطالة، وهذا يعني أن لا ننظر للبطالة بمفهوم مجرد بل نأخذها ببعدها الإجتماعي والتربوي والأمني والأخلاقي. وعليه فمن مقتضيات الأمن الإجتماعي أن تتضافر كل القوى التشريعية والتنفيذية وكذلك القطاع الخاص في ايجاد حلول طويلة المدى لهذه المسألة. فبدون وسائل عمل سنتكلف بوسائل وقاية.

ثالثاً - في ظل التنمية الإدارية والتطوير الإداري - وهما شعاران رفعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة - يجب وضع أسس واضحة ومحددة لإختيار القيادات العليا.

نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٨ وضع مواصفات محددة لهذه القيادات وحدد شروطاً للإنتقال إلى مواقع القيادية الإدارية واشترط للقائد الإداري مؤهلات وخبرات معينة نصّ عليها النظام.

ودولة رئيس الوزراء الأكرم رعى تخريج دورة إدارية للقيادات العليا قبل أيام وأشار دولته إلى أهمية الإدارة في التنمية. سؤالي بصريح العبارة : هل نطبّق ما جاء في نظام الخدمة المدنية وهل يصل

من هذه الكفاءات التي تنطبق عليها شروط القيادة الإدارية إلى مواقع صنع القرار في وزارات الدولة ومؤسساتها؟ الأصل أن يكون القائد الإداري الذي يلي منصب الوزير مباشرة من ضمن هذه النخب الذي نصّ عليها نظام الخدمة المدنية. لكن في التطبيق نجد أن هذا النص استثناء والقاعدة ان الإختيار للقيادات العليا يتم وفق شروط أخرى.

رابعاً ـ الأساس ان يكون القائد الإداري من رحم الجهاز الإداري . ألا تروا معي ايها الزملاء الكرام، أن استقدام أميناً عاماً لوزارة أو مديراً عاماً لدائرة من خارج كادرها الوظيفي يشكل احباطا ويسبب ترهلاً إدارياً بل أكثر من هذا لانه يشكل تراجعاً في التنمية الإدارية التي ننشد وكيف يمكن والحالة هذه أن نعطي استقراراً وظيفياً ونفسياً لدى العاملين في أجهزة الدولة، وكيف نحفز الإبداع لديهم فالأصل أن يتوقع موظف الدولة بأن فُرصته في التدرج المبني على الكفاءة والخدمة آتيه له. ولعل وضوح الدور المستقبلي لدى موظف القطاع الخاص وقناعته بوظيفته وتدرجه بها على قاعدة التنافس الحر واطمئنانه بأنه سوف لا يؤتى بكفاءات من خارج الجهاز هي من الميزات التي لا تتوفر لموظف القطاع العام.

خامساً ـ الوزراء النواب

اعذروني ايها السادة الزملاء إذا قلت بأن تجربة المشاركة النيابية في الحكومات المتعاقبة لم تحقق المبدأ الحضاري الذي استند إليه الدستور الأردني والهدف النبيل الذي أراده وتوخاه.

فالانتهازية التي بدات تظهر في السنوات الأخيرة ليست لمصلحة التجربة الديمقراطية، فهنالك من الوزراء النواب اصبحت مصلحة دائرتة الانتخابية إكبر من الوطن وأصبحت مناكفته لغيره اولى من الاهتمام بمصلحة الوطن.

وغدت وزارة النائب الوزير لدى البعض وسيلة لمحاربة الغير والإستئثار بأصوات منطقته واصبحت الوظيفة الوزارية نوع من الرشوة الانتخابية ودفع مسبق لدورات انتخابية قادمة. ونراهم لا يكتفون بذلك انما يعملون معاولهم في هدم وتفتيت قواعد غيرهم الإنتخابية.

الكارثة هنا أيها الأخوة الزملاء للوطن بالدرجة الأولى انه لم تعد الكفاءة والمؤهل والضمير معايير للعديد ممن يتقلدون المناصب العامة.

ومما يعطينا شيئاً من الطمانينة ان هذه الصفة ليست عامة تشمل جميع الذين يتولون القيادات العليا انما يتسم بها القلة وعلينا ان نكشفهم للمجتمع حتى يلفظهم.

فأي عدوان أكبر من هذا على تكافؤ الفرص انه بالحقيقة عدوان مزدوج على النواب وعلى المواطنين.

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

إن هذه الجلسة ليست هي جلسة اعتراف لغفران الخطايا، وليس ارضاء خواطر أو احتواء لشكوى عامة، وإذا كان هذا الاستهلال الصريح والطيب من قبل دولة رئيس الوزراء سيتبعه تحقيق جاد ومساءلة نزيهه ومحاسبة جريئة نكون بذلك قد خطونا الخطوة الاولى في عملية الاصلاح وإعادة الهيبة لمؤسسات الدولة وأعدنا للوظيفة العامة وللخدمة العامة مفهومها الصحيح.

ما ادراكم ايها السادة فقد نجد خيوطاً للفساد الاداري وشواهد عليه طالما لم نجدها للفساد المالي الذي يسمع اصحابه يرددون وباستمرار مقولة (امسك الجمل وخذ باجه) .

معالي الرئيس

الأخوة الزملاء

إن نزعة البقاء لا بل ارادة البقاء لانظمتنا ولمؤسساتنا لا تفوز في النهاية إلأ في اطار العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ،المتحدث الدكتور نزيه عمارين والمتحدث الذي يليه الدكتور بسام العموش.

الدكتور نزيه عمارين :

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الافاضل

لقد قابل الشارع الوطني موقفكم الحازم والمسؤول من مؤسساتنا النقابية الوطنية بارتياح كبير واننا نرى في موقفكم خطوات باتجاه مأسسية الديمقراطية والمحافظة على اواصر الوحدة الوطنية كما إننا إذا نثمن بيان دولته الجريء والواضح الذي إستمعنا اليه هذا اليوم ونتطلع إلى المزيد من الخطوات لتطبيق أسس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعيينات واجتثاث بؤر الفساد حيث عندها ستكون ايادي كل الشرفاء ممدودة إليكم تشد على ايديكم تسير معكم وامامكم في محاربة الفساد واقتلاعه.. ولعل طلب مناقشة سياسة التعيينات والتجاوزات في هذا المجال لأول رسالة نرفعها إلى الحكومة الموقرة من خلال هذا المجلس الكريم لاعتقادنا الاكيد بأهمية هذا الموضوع الخطير الذي يمس كل بيت لا بل يمس حاضر ومستقبل الوطن ومصداقية الحكم وعدالته.

حضرات الزملاء الكرام

اننا اليوم نناقش موضوعاً هاماً وخطيراً جداً ... قديم جديد... بات يثير قلق الشارع الأردني .. ألا وهو محاباة الحكومات المتعاقبة لبعض مراكز القوى.

فيما يخص التعيينات والإحالات والتنقلات شاملة المواقع الإدارية المتقدمة في الدولة وبالتالي تسيسها وتجييرها وتسخيرها لصالح طيف ماء.

ان هذا النهج الخطير جداً لهو تكريس صارخ لنظام الشللية وابراز مراكز القوى وما هو إلاّ بؤرة للفساد الاداري لا يمكن السكوت عليه لانه

بهذا يصبح الولاء لا القانون ولا النظام ولا الدولة بل بمراكز القوى المصطنعة وما نسميه بالشللية البغيضة، ويصبح معه المواطن اسيراً لمثل هذه البؤر الفسادية لا حول له ولا قوة يقف أمامها ديوان الخدمة المدنية حائراً مشلول الإدارة. حيث لم تعد الخبرة ولا الكفاءة العلمية والخلقية والاقدمية هي الاساس الذي يعول عليه في انتقاء الموظفين وترقيتهم ... نعم واصبح الولاء لا للدولة والنظام وانما لهذه الشلة أو تلك.. وتحت هذا الفهم الخطير جداً والذي حطم كل القواعد والمرتكزات الادارية السليمة تمكنت هذه المراكز من الاستثناءات في التعيين والترفيع والترميج وخسر الوطن كفاءات مشهوداً لها.

حضرات الزملاء الكرام

وفي مجال التعيين فإنّ الفئة الرابعة وقد اوفاها دولة الرئيس حقها وكم تباشرنا خيراً فعلاً عندما ابعدها عن شر وشهوة السادة الوزراء النواب، حيث لدينا تجارب مريرة مع الحكومات السابقة ومنذ العام (١٩٨٩)، وخاصة مع السادة الوزراء النواب واستشرى الامر بشكل خطير مع بداية هذا المجلس واصبح التعيين مقتصراً بنسبة لا تقل عن (٩٠٪) وهذا الحال اكيد في محافظة الكرك، ولا اعتقد ان الحال احسن في باقي المحافظات، اصبح التعيين مقتصراً بنسبة (٩٠٪) على اقارب السادة الوزراء النواب وأما (١٠) الباقية فهم محاسيب هؤلاء بدوائرهم الانتخابية، والحقيقة ايها الأخوة ان حتى هؤلاء المحظوظين في التعيين هم من الطبقات الغنية وليست الفقيرة، وان تعيين في محافظة الكرك الان حقيقة ايها الاخوة، واعتقد ان الحال مشابهة ايضاً في باقي المحافظات مقصور على اربعة عائلات فقط خاصة في تعيين الفئة الرابعة.

لم يقتصر هذا التجاوز والتطاول في التعيين على وزاراتهم

بل تراهم ينهشون اسف بهذا التعبير القاسي اية فرصة عمل في الوزارات الاخرى بناء على الاتفاق فيما بينهم وبالنفع المتبادل في محاولة مكشوفة لاخفاء تجاوزاتهم.

هكذا ايها الاخوة النواب وصل الأمر بهؤلاء كبار المسؤولين من السادة اصحاب المعالي المؤتمنون على مصالح الناس وقد قام بعض الوزراء بتخصيص مقعد او اثنين لكل نائب مقابل اسكاتهم وضمان عدم المساءلة عن التجاوزات الخطيرة التي تحصل في حين يقوم هو بتعيين عشرات بل مئات في وزارته وباقي الوزارات وبالاتفاق المنفعي المتبادل مع الآخرين ولدينا قوائم تثبت ذلك في مختلف المحافظات التي تعود وتبين في التجاوزات العائدة إلى اصحاب المعالي الوزراء، كل يعين للآخر، ولقد كانت فرحتنا وستبين ان شاء الله يوم الأحد القادم تجاوزات خطيرة جداً مجال البعثات.

ولقد كانت فرحتنا كبيرة جداً عندما علمنا ان هناك تعديلاً أو تغييراً وزارياً املاً منا بالخلاص من كابوس حيث قد كنا قد اشرنا إلى هذا التجاوز الخطير اكثر من مرة في السابق ولكن دون تجاوب أو اعتبار أو حد من تصرفاتهم وشرهم مستهترين بكل الاعراف والأنظمة والقيم .

وكانت خيبة الأمل كبيرة في عودة قسم من فرسان التجاوز إلى مقاعد الوزارة ثانية .. ايها الاخوة الزملاء.. ان هذا التجاوز الخطير على حقوق المواطنين وضعنا في جواً من المنافسة غير المتكافئة وغير الشريفة في دوائرنا الانتخابية، واعتقد انكم لو كنتم مكاننا لقلتم اكثر من ذلك.

ايها الاخوة النواب المحترمون

قلنا سابقاً أن ياتي التطاول والتجاوز على حقوق الآخرين من مواطن مسؤول فهذا امر يطاله القانون وغير مقبول وحين ياتي من

وزير فهو أمر خطير.. ولكن حين ياتي التطاول والتجاوز على حقوق المواطنين في التعيين من نائب وزير.. فإن هذا هو قمة الفساد الاداري.. وعلينا أن نبدأ بتصويبه.

وهنا أطالب مع الأخوة الزملاء بتشكيل لجنة نيابية رقابية للاشتراك في وضع أسس التعيينات واعادة تقيمها العادلة ،مسألة ومحاسبة المتجاوزين من كبار المسؤولين. على أن لا يكون فيها اي وزير عامل أو سابق كما نطالب الحكومة بأن تنسب المخالفات العديدة والخطيرة التي الواردة في بيان دولة الرئيس إلى مرتكبيها من كبار المسؤولين الوزراء تمهيداً لمحاسبتهم حضرات الزملاء وفي مجال التعيينات التي تمس السفراء والأمناء العامين والمحافظين ومدراء المؤسسات العامة لا بد من العمل على مأسسة هذه المواقع الادارية المتقدمة والهامة جداً.

ونرى أن يتم الاختيار من قبل كوادر دوائرهم كل حسب كفاءته وقدميته وخبرته ولا يجوز في كل مرة أن ناتي باناس غرباء عن جسم الدائرة محكومين بعوامل الترضية والجهوية والعشائرية وعلى حساب وربما المصلحة العامة. وبذلك نعمل على تسييس هذه المواقع القيادية الهامة ونضمن حياديتها وتصبح بدورها امتداداً للشللية البغيضة وبؤر الفساد.

ولقد أثارت تعيينات المحافظين مؤخراً في وزارة الداخلية، رغم اننا نكن لمعالي الوزير كل الاحترام والتقدير ولكن للامانة ننقل ايها الاخوة رأي الشارع لأن هذه التعيينات الاخيرة قد اثارت عدة تساؤلات حيث كيف لنا دوما ان ناتي بمن انهوا مدة التقاعد العسكري واستهلكت طاقاتهم الشبابية المعطاءة ان ناتي بهم بمواقع أهم من السابقة إننا نسجل على الحكومات المتعاقبة هذا الاسلوب وهو أن تاتي دوماً باناس غرباء عن كوادر المؤسسة... لاننا بهذا نعمل على قتل طموح اي مواطن في

الحصول على حقه الطبيعي للوصول إلى قمة الهرم الوظيفي... ونعتبر أن هذا العمل عملاً جائراً بحق أبناء هذه الدوائر والوزارات مــاذا سـيكون شعور ضباط أي وحدة عسكرية لو اتينا بحـاكم اداري غـريب عنهم وسلمناه قائداً عسكرياً لهذه الوحدة أليس في هذا انتقاصاً من قدرة وحق جميع افراد الوحدة والمؤسسة. ووأداً لطموحهم الا يوجد في سلك الداخلية والخارجية وغيرها من المؤسسات من الشباب الكثير الكثير من الكفاءات المؤهلة والمتعطشة لأن تأخذ دورها في شرف خدمة الوطن.

والملاحظة الهامة التالية وما دمنا الآن بصدد دراسة التشكيلات للعام الحالي في اختيار الكوادر الإدارية المتقدمة وإذا ما روعيت الاعتبارات الجغرافية ارجو ان لا يفسر بالاقليمية فإننا نرى ضرورة الاختيار من أبناء الريف والمحافظات النائية المقيمين وليس المهاجرين إلى العاصمة، وأن إبن المنطقة هو المقيم وليس المهاجر، وليس بالضرورة أن يكون ابنها أصلاً لأننا بعكس ذلك نشجع عوامل الهجرة الطاردة إلى العاصمة ونعمل، أنا أعلم أن هذا الكلام لا يرضاه العديد من الاخوة الزملاء، ونعمل على تشجيع كل مواطن فاعل طموح على الهجرة وترك الريف وتفريغه حيث أن فرص تحقيق طموحه في الحصول على أي موقع متقدم لن يحصل عليه إلا من خلال وجوده في العاصمة وبهذا نعمل دوماً على تفريغ الريف من أبنائه وجميع كفاءاته، ولعل هذه من أهم الأمراض الخطيرة التي تفتك بمجتمعنا وتقضي على البعد والعمق الاستراتيجي للوطن في كل دولة في العالم،

ظاهرة تخمة المستشارين..

وهي إحدى مظاهر الفساد الاداري وشكل من أشكال الترهل الوظيفي المتفشي في أجهزة الدولة المختلفة بدأ من رئاسة الحكومة وهنا الخطورة أيها الأخوة لقد تم استغلال هذه الظاهرة الخطيرة

كغطاء قانوني من قبل السادة الوزراء يصعب الطعن به من قبل بعض مراكز القوى المتنفذة وذلك للخلاص من كفاءات نحن بامس الحاجة اليها.. وباتت هذه الظاهرة الخطيرة تشكل رعباً وظيفياً لكل مواطن صالح غيور يتم من خلاله اقتلاعها من موقعه وابعاده عن موقع القرار والخدمة العامة تمهيداً لتجميده ثم احالته إلى الاستيداع ومن ثم إلى التقاعد... لا لشيء الا لأن ولائه كان للوطن والنظام وليس لهذه الشلة أو تلك كما حصل في وزارة التعليم العالي والصحة والزراعة والتربية والاشغال العامة.

خسر الوطن أيها الأخوة كفاءات مشهود لها، لأنها لا تدين بالولاء إلى بعض الأشخاص من مراكز القوى، كيف لنا أن نطلب من المواطنين الانتماء للوطن.

ظاهرة المستشارين أيها الاخوة لها وجهان وكلاهما خطير الوجة الذي قلناه ونلمسه على ارض الواقع علمت مؤخراً أن في وزارة التعليم العالي الآن (خمسة مستشارين) مبعدين في بيوتهم لاختلافهم مع المسؤول.

اما الوجه الاخر لهذه الظاهرة الخطيرة هناك فئة ليست قليلة من المستشارين الذين تم تعيينهم لا بحكم كفائتهم و قدرتهم وخبرتهم واخلاصهم بالعمل بل بحكم المحسوبية وصلتهم الوثيقة باصحاب القرار ومراكز القوى وبؤر الفساد المتفشية على امتداد الشارع الوطني.

إنه شكلاً من اشكال الفساد الاداري والتطاول على المال العام وحقوق الاخرين.

ولا بد لحكومة الثورة البيضاء والتي نثق برئيسها وبالعديد من اعضائها ان تضع حداً لهذه الظاهرة الخطيرة، وسنكون معكم ايها الاخوة السادة الوزراء عندها.

رؤساء الجامعات وكوادرها الادارية.

حيث لا تزال هذه المواقع الهامة جداً خاضعة في التعيين لعوامل الترضية والجهوية ومراكز القوى والشللية التي بدورها تمتد لتشمل كافة كوادر الجامعة... الامر الذي ينعكس سلباً على رسالتها وادائها.

عودة إلى موضوع رؤساء الجامعات وكوادرها، وهنا أيها الاخوة نقترح نظاماً ينص على تعيين رؤوساء الجامعات من بين عمداء الكليات وبالتناوب لمدة سنتين لكل من يرغب واستوفى الشروط (وهو نظام معمول به في الجامعات العالمية العريقة مثل جامعة فينا وباريس وادنبره) ويختار عمداء الكليات من قبل رؤساء الاقسام بالتصويت ورؤساء الاقسام يختارون من قبل السادة الاساتذة وبهذا نكون قد حافظنا على حيادية واستقلال واكاديمية هذه المؤسسات التعليمية وأبعدناها عن شر مراكز القوى والتسييس.

الملاحظة الاخيرة.

نطالب أن يتم تعيين جميع مدراء الدوائر الرئيسية في المحافظات من خارج ابناء المحافظة، للأسباب التالية :

١ - لنا خبرة سيئة مع غالبية مدراء الدوائر من ابناء المحافظة حيث يكون ادائهم محكوماً بابعاد عشائرية وانتخابية بغيضة.

٢ - وبعكس ذلك نضمن ما يلي: هذا اذا اخترنا مدراء الدوائر من خارج المحافظات

١ - حيادية مدراء الدوائر وحسن أدائهم لحد كبير وفي هذا ارضاء للجميع وضمان العدالة.

٢ - العمل على زيادة التداخل الاجتماعي بين ابناء الوطن الواحد مما يدعم الوحدة الوطنية (شريطة ضمان عامل الاستمرارية والاستقرار في المواقع المعنية).

ونقول بعدما سمعنا اليوم من دولة الرئيس من بيان هام وخطير وواضح، اننا لمسنا تحقيق بنود ما جاء في هذا البيان فسنكون أول من يشد على ايدي هذه الحكومة، ونتمنى لها التوفيق في هذا المجال.

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس:

وعليكم السلام،

الزملاء ارفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة ثم نعود لنستمع للزملاء الباقين ولرد الحكومة على الزملاء النواب. (رفعت الجلسة للاستراحة)

— استئناف الجلسة —

معالي رئيس المجلس:

نعود إلى استئناف الجلسة والنصاب مكتمل ، المتحدث الزميل الدكتور بسام العموش وآخر المتحدثين الزميلة توجان فيصل .

الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

استهل كلمتي القصيرة بحديث شريف / يقول عليه السلام (الكلمة الطيبة صدقة) راجياً أن تكون كلمتي من هذا القبيل.

ارجو أن ابيّن ملاحظتين في البداية..

الملاحظة الاولى : إننا نناقش الموضوع كقضية تهم الوطن كله والمواطنين اجمعين بعيداً عن الأصول والمنابت وبعيداً عن الدوائر الانتخابية إذ لا يعقل ان نساهم من خلال هذه المناقشات في ضرب الوحدة الوطنية او ان نجعل الوطن كانتونات انتخابية لا يجوز ان نقزم انفسنا ولا يجوز ان نحشرها في دوائر ضيقة ولا يعقل ان نبقى لنعيش عقلية التجزئة والرغبة في حيازة كل شيء فكل المواطنين هم ابنائنا ونحن نوابهم بغض النظر عن الانتخابات والدوائر. ولا يجوز ان نبقى نردد الكانتونات المهنية او الوظيفية او العشائرية ويريد بعضنا ان يكون ذلك في مجلس الوزراء ومجلس النواب وفي المقاعد الجامعية وفي جميع المواقع المسؤولة وكان هذا الوطن مجموعة غنائم يجب ان يتقاسمها الجميع وينسى هذا البعض ان الوطن له مغارم ايضاً.

الملاحظة الثانية : إننا جميعاً كنواب نتوسط وسنبقى نتوسط ونتمنى أن نكون وسطاء خير، وإنني

افهم وساطة الخير أن نؤكد للمسؤول أن يلبي طلبي إذا كان حقاً وهذا ما افعله فيما أعلم مع أصحاب المعالي مؤكداً لهم أن لا يلبوا لي ولا لزملائي أي طلب ما لم يكن حقاً.

١ - ولكن الجميع يدرك أن نسبة من اصحاب السعادة والمعالي النواب لا يستجاب لهم في طلباتهم - وأظن أن هذه القضية ذات حسابات سياسية وليست حسابات حق وليست حسابات منطق.

إنني احترم البيان الذي تقدم به دولة رئيس الوزراء ولكنني اعتبره نقطة البدء، وكنت اتمنى أن نصل إلى درجة أكبر من الحرية تحت هذه القبة فنسمي الاشياء بأسمائها.

كنت اتمنى أن اسمع اسماء الذين اتخذوا القرارات الخاطئة في حق الوطن والمواطن، وما هو حجم الأخطاء التي ارتكبوها، وبنفس الوقت من هم الذين توسطوا للباطل وحجم توسطهم.

وكلنا يعرف الكثير من القصص، وأن أحب أن اشير إلى قضيتين فقط..

صاحب معالي سابق يعين (٥٠٠٠) الاف موظف، يدمر الوزارة ومستقبل مشاريع الوزارة لاغراض انتخابية قادمة.

وزير آخر يعين (٣٢) شخصاً من عشيرته في نفس الوزارة حتى يبقى مسيطراً على الوزراة حتى بعد ان يخرج منها.

إن أصابع الشعب تتجّه بالاتهام لاصحاب المعالي والسعادة الوزراء والنواب، ولن نقبل على انفسنا أن تكون رؤوسنا مع رؤوس الفساد والإفساد بل لابد أن تتميز الصفوف (ليهلك من هلك عن بينة ويحي من حي عن بينة) وإننا اريد توضيحاً عن دور ديوان الخدمة المدنية في الفساد نسمع عن كثير من الناس الذين كان لهم الحق في التعيين، وإذ بقدرة قادر يأتي من خلفم، فهل هذا الديوان له علاقة بالفساد؟ وهل هناك اشخاص من

حيتان التوظيف يأمرون في الديوان؟ وكذلك بقية المؤسسات وليس فقط الديوان، كل المؤسسات التابعة للدولة فيها فساد، إن الفساد في بلدنا له جذور وأنا اختلف مع النواب الزملاء الذين حاولوا أن يحددوا فترة زمنية عام (٩٠) أو عام (٨٩) وله حماة وفي اعتقادي انه لن ينتهي، وكل ما اطلبه من الحكومة أن تنفض الغبار وتزيل الصدا، ولتعلم الحكومة أن من يفقد النصاعة والنظافة لا يستطيع أن يزيل الأوساخ.

إن الحكومة على المحك في تعهداتها وأخص التزام دولة الرئيس هذا الصباح في البندين الرابع والخامس المتعلقين بالشكوى على الفاسدين واللجوء إلى المحاكم فهل سنشهد قريباً إحالات إلى المحاكم يتناولها إعلامنا الرسمي والشعبي تمشياً مع شعار الشفافية الذي ترفعه الحكومة.

اعتقد أن الفساد يشمل اغلب الوزارات والمؤسسات وكنت اتمنى أن اسمع عن حجم الفساد في كل وزارة بالاسم، وبخاصة أن هذه الحكومة جديدة وتستطيع أن تتحدث عن السابق وتستطيع أن تلتزم هي وارجو أن أعذر لأننا نريد حرية الكلمة، وإذا كان في صفوفها من له علاقة بهذا، فالأولى أن يتنحى أو ينحى، وهذا امر لا يخشاه وزراء الطهر ولا وزراء النظافة ولا وزراء العادلين.

ان توزيعات التعيين لا تدل ارقامها على حقيقة ما يجري، سمعت توزيعات ربما كان حظ محافظة معينة مثلاً (١٠٠) وظيفة، في حين أن المستفيدين منها اشخاص من خارجها.. ولا نحتاج إلى طول عناء لندرك أن المستفيد الاول هو المسؤول نفسه الذي حمّل المحافظة المسكينة رقماً يعود اليه من حيث الانتخابات.

وثمة امر آخر أتمنى أن تتعهد به الحكومة وأرجو إن يسجل وارجو أن اسمع رداً عليه وهو فك الارتباط بين الوظيفة والانتماء السياسي كما

اشار إلى ذلك بعض الزملاء، حيث يفقد بعض المنتمين سياسياً فرص عملهم، لأن الجهات الأمنية لازالت تتدخل رغم تعهد حكومة سابقة بوقف الاستشارة الأمنية، وكان رياح الديمقراطية تسقط على جدران تلك المؤسسة، انني أرى ان هذه المناقشة ستذهب هباء منثوراً ما لم نشكل لجنة تحقيق نيابية تباشر عملها فوراً بالتعاون مع الحكومة التي اعلنت أنها ترغب بكشف الفساد ولا أؤيد ان تكون اللجنة الادارية صاحبة هذه المهمة لاننا نريد اللجنة اليوم وليس في الدورة الاستثنائية أي بعد اشهر عديدة فلنبادر إلى تشكيل اللجنة ممن نرى أنهم مناسبون للتحقيق في هذا الموضوع الشائك على أن تقدم تقريرها في غضون ثلاثة اشهر ليتخذ النواب الاجراءات التي يعطيها لهم الدستور ولنفتح الملفات إلى السلطة القضائية وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك

آخر المتحدثين الزميلة السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل :

في البداية بدي اتساءل كيف ممكن ان أحصل دور المواطن في التعيين دوري أن في الحديث لم احصله ، وبطريقة كثير ذكية من الرئيس، كان ترتيبي (عشرين) فصار ياخذ (١) من رأس القائمة (وواحد) من القاع، تماماً كما يعمل رئيس ديوان الخدمة المدنية.

معالي رئيس المجلس :

الحق علي اللي خليتك للأخير

السيدة توجان فيصل :

معالي الرئيس،

زملائي الكرام

لقد تقدمت الحكومة الحالية بوعد، ولا يمكننا إلا انتظار تنفيذها او مخالفتها لهذا الوعد بالاصلاح.. وما نبحثه الآن ليس ما سيحدث في المستقبل بل ما حدث في الماضي..

وحتى الاصلاح الموعود سيحكم عليه بالفشل التام اذا لم تتم محاسبة المسؤولين السابقين على كافة انواع الفساد وسوء استعمال السلطة. فما اتسع الفساد والاستغلال وانتشر إلى هذا الحد المروّع الا لان احداً لم يعد يحاسب، فلكل محسوب على جه او اخرى، وهزلت اليات المحاسبة العامة بحيث لم تعد تطال إلا صغار الموظفين والعبد المؤمور بينما استثني منها وحصن ضدها كافة المسؤولين والسادة... ولتحقيق هذه المحاسبية اللازمة ليس فقط لاصلاح شان التعيينات، بل لاصلاح كافة انواع الفساد الاداري والمالي في كافة مواقع المسؤولية فإننا يجب أن نعترف بدءاً بان من يعيين بطريقة المحسوبية والواسطة وبلا استحقاق يجيء على فساد، وهو كموظف دولة لا يمكن ان يحاول اصلاح اي فساد او حتى ذكره عابراً، لانه بهذا يهدم القاعدة التي يقف عليها فمن في خزانته هيكل عظمي لا يفتح خزائن الاخرين..

وأنا إذ اؤيد تشكيل لجنة خاصة لبحث هذا الموضوع تزوّد بكافة الوثائق اللازمة من الحكومة، ومباشرة لدى طلبها دون الاعاقات والمماطلات التي تتم حالياً وكانت تتم ايضاً في الحكومات السابقة حين يتقدم اي نائب بسؤال حسّاس، وبالذات في السؤال عن الفساد..

اقول إنني اذا اؤيد تشكيل هذه اللجنة إلا انني أعرف محدودية امكاناتها منذ الآن.. ومن هنا فما يلزمنا لاصلاح فساد التعيينات كما لاصلاح في اي فساد او سوء استغلال للمنصب او لتحقيق الرقابة الصحيحة من قبل المجلس على اداء الحكومة يتلخص في النقاط التالية : -

١ - توفير الكوادر اللازمة من المختصين لكل نائب ولا يجدي تعيين بعض المستشارين من قبل الحكومة ولكافة النواب. ذلك لان المعينون هم موظفو دولة بعضهم

(حسب خبرتي مع العدد القليل الذي عيّن) جاء لتضليلنا وخدمة اهداف الحكومة، والبعض قال (لتجسس علينا)...

اضافة إلى أن اهتمامات النواب وقدراتهم ومجالات خبرتهم واولوياتهم متفاوتة ومتنوعة. فبعضهم مثلاً يهتم اسلمّه القوانين، وبعضهم يهتم بأسس الديموقراطية واخرون باصلاح الزراعة، وغيرهم بالصحة....الخ.

ومن هنا اوصي باتباع النموذج الامريكي في توفير الكوادر وذلك عن طريق تخصيص ما لا يقل عن ضعف راتب النائب رواتب لمستشارين والعاملين معه واللذين يختارهم هو ويحدد حصتهم من تلك الرواتب ولا يسأل عن دورهم، فذلك خاص به وهو الذي يحاسَب وليس الذي يحاسب من قبل الحكومة ويجب أن يتمتع بسرية ما يجري بينه وبين موظفي مكتبه والفريق العامل معه، وأن يتمتع بولاء هذا الفريق له وليس مع الحكومة التي يحاسبها ويدقق ورائها.

ولا يقول احد بان هذا هدر للمال العام وزيادة للمصاريف فالهدر الضخم الذي ادى إلى مديونية بالبلايين هو نتيجة غياب المحاسبية وقصور السلطة العليا ذات الحق المطلق في الرقابة بدءاً بالمحاسبة والتنبيه وانتهاءاً بسحب الثقة من الوزير ومحاكمته.. هذه السلطة هي مجلس النواب، وهي في وضعها الحالي لا تملك وسائل تنفيذ هذه المهمة ولا حتى بحدها الادنى..

وطلبي هذا ليس موجهاً للحكومة، بل هو موجه لمجلسنا الكريم الذي يستطيع فرض هذا بقانون يسنه سريعاً ويفرضه بالتالي على الحكومة لتخصص له المبالغ اللازمة في الموازنة القادمة والامكان اللازمة في المكاتب والمباني الحالية أو المضافة.

وقد يقال هنا بأن بعض النواب سيعينون من بعض اهلهم واقاربهم

وناخبيهم غير المؤهلين لاغراض انتخابيه..

وأنا أقول، لا بأس إن فعلوا، فتلك أضمن طريقة لتدهور ادائهم النيابي في حين يرتفع اداء زملائهم مما يفقدهم فرصة العودة إلى المجلس ثانية أو فرصة التأثير في المجلس الحالي أو التالي إذا عادوا لقصورهم عما يحققه زملائهم بحسن الاستفادة من المعاونين والخبراء..

وأنا ثقتي بالشعب عالية وهو خير حسيب والنائب الذي لا يفيه وعده لا يعود، ولكن الوزير الذي يقبل الواسطة ويمارسها لنفسه ولغيره هو الوزير (الرضي) الذي تتكرر عودته.. هذا اضافة إلى أن عشرات الوزراء على امتداد عقود كانوا يعينون - ليس مؤقتاً ولمدة أربع سنوات كما يحدث مع النائب - بل يعينون بشكل دائم يحمل الخزينة التزامات تقاعدية وغيرها اضافة إلى هدر المال العام المستمر على يد المعينيين بالواسطة سواء لعدم كفائتهم أو لفسادهم .

٢ - يتساءل الشارع كيف لم تتم محاسبة أي مسؤول كبير حتى الآن ولم يقدّم أي منهم للمحاكمة رغم اعتراف الحكومات المتعاقبة ذاتها بوجود الفساد واستغلال الوظيفة. وكل حكومة تقول « نُحيل الموضوع للنيابة العامة».. والنيابة العامة اصبحت كالمقبرة الجماعية للقضايا، ولا يسمح حتى لنواب الأمة بمتابعة ما يجري فيها بحجة أن الموضوع ينظر أمام القضاء..

هذا الوضع يلقي الضوء على قصور تشريعاتنا الرقابية، مما يلقي على هذا المجلس عبء تقصيها وتعديلها والإتيان بتشريعات جديدة، فهو «السلطة التشريعية» ولا يستطيع أحد منعها من تحصين مال العام والمركز العام ضد المفسدين».

٣ - هنالك مشروع قانون باسم قانون «الكسب غير المشروع مقدم من المجلس السابق. وهو رغم قصوره يظل خطوة أولى، وقد تمت مصادرته في مجلس الأعيان السابق،

ولا زال لدى المجلس الحالي، واعتراضهم عليه حسب ما هو موثق في مداولات المجلس هو لأنه نصّ على أن يتقدموا هم ايضاً بكشف بممتلكاتهم وأموالهم ومصادرها .. وفي رايي مثل هذا الإعتراض يرقى إلى حد الإعتراف بالجرم.. ولا بد لنواب الأمة المنتخبين هنا من التعاضد لتحريك القانون دستورياً وفي العمل على متابعته سياسياً لكشف كافة القوى التي تقف وراء تعطيله .. فإذا كنّا مشرعين وأصحاب سلطة الرقابة على الحكومة ولا نعمل على إتمام التشريع الذي يساعد إلى حد بعيد على ضبط الفساد، فما معنى أحاديثنا المتكررة عن الفساد والتي سئمها المواطن لعدم اقترانها بالفعل...

٤ - أشار بيان الحكومة اليوم إلى تجاوزات عديدة جرت في الماضي. وأطالب الحكومة هنا بعدم التعميم وتزويدنا بتفاصيل التجاوزات مع الأسماء الصريحة والكتب الرسمية التي تمت بناء عليها تلك التعيينات، وبالاعتراضات التي قدمت بشأنها - إن وجدت - من جهة حكومية أخرى أو من مستشار قانوني او من أية جهة متضررة وأصر على بيان راي المستشار القانوني في كل دائرة ووزارة في هذه التجاوزات وما إذا تم أو لم يتم أصلاً اخذ رايه . وذلك لتصحيح حال المشورة القانونية للدولة، والتي كَلَّفَ جهل أو فساد المستشارين فيها الدولة مئات الملايين سنوياً ..

٥ - أطلب إلى الحكومة بتزويدنا بنسخ من كافة تقارير أجهزة الرقابة عندها ومنها ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش فوراً وليس تزويدنا بما قبل سنتين او ثلاثة فقط - وأصر على أن تشتمل هذه التقارير على الأقل ما قدّم حتى بداية تولي هذه الحكومة المسؤولية، والعودة فيها إلى ذكر الأسماء في تلك التقارير وليس التستر على المفسد أو المقصر بالتعميم أو الإشارة بالرمز.

٦ - أطلب من الحكومة، ومن معالي رئيس المجلس الالتزام بالمدة الدستورية للإجابة على اسئلة النواب وهي (ثمانية أيام فقط). وعدم التعذّر لكثرة الأعمال، فالحلول عديدة وموجودة، وأولها ان يقدم الجواب للنائب اولاً ثم يدرج على جدول الأعمال ان طلب هو ذلك.

ففي هذه الحالة لا يحرم النائب من الوصول إلى المعلومة ليستطيع بناء عليها القيام بمهمة المحاسبة والتقويم.

ولمتابعة كل ما طرحت وللمساعدة على تنفيذه أؤيد تشكيل اللجنة المقترحة وأؤيد اقتراح زميلي الدكتور نزيه عمارين بعدم تواجد اي وزير حالي او سابق فيها، وأقترح أن تعمل في الفترة ما بين الدورتين العادية والإستثنائية القادمة، لتقدم تقريرها في الدورة الاستثنائية، وأصرّ على ادراج موضوع التعيينات على جدول أعمال الدورة الإستثنائية.

وشكراً زملائي الكرام

معالي رئيس المجلس :

شكراً للزميلة، وبهذا يكون قد تحدث (٣٨) زميل في موضوع مناقشة اليوم للحكومة حديث على ضوء مناقشات الزملاء، معالي الدكتور النسور.

معالي وزير التعليم العالي،

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

حضرات الزميلة والزملاء المحترمين،

استمعنا بكل الاهتمام وبكل الاحترام إلى كلمات السادة الزملاء النواب، وأؤكد في ختام هذا النقاش الالتزام بكل الاتجاهات الايجابية والاقتراحات العملية الخيرة التي اشتملت عليها كلماتهم، ان عدد المداخلات التي استمعنا اليها اليوم ومن قبلها عدد الموقعين على طلب النقاش يدل على مدى اهتمام الزملاء الكرام بالموضوع المعروض في الظروف السائدة في بلدنا، كما يدل على حرصهم على نقل احاسيس

شعبنا إلى هذه القبة الكريمة والمحترمة بكل صدق ومسؤولية.

ونؤكد في ختام هذا النقاش ما ابتدأنا به، وبما اعلنه دولة رئيس الوزراء أمامكم في خطابه الافتتاحي مقدماً بين يدي الموضوع من سياسات واجراءات محددة مع الأخذ بالاقتراحات العملية والاتجاهات الايجابية التي اشتملت عليها مداخلات الزميلة المحترمة والزملاء المحترمين. ولسوف تضع الحكومة بين ايديكم كافة الارقام والأسماء والوقائع والاعتراضات والتقارير،تماماً بالشكل الذي طلبتموه، ولسوف تحترم المدد الدستورية كما أشار البعض من الخطباء وليس لدينا ما نخفيه وإنني وأنا اختتم هذه المداخلة لارجوا وادعو ان لا تستعمل ايات القرآن الكريم في التعريض او الهجاء أو القدح باي حال من الاحوال، فالقرآن الكريم اشار إلى الموعظة الحسنة والى الدعوة إلى سبيل ربك لتلك الحكمة والموعظة الحسنة، ولذلك ناسف كل الأسف إلى التعبيرات التي استشهدت بأيات قرآنية التي تحدثت عن الفتنة وغير الفتنة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله، استمعنا لكلمات الزملاء واستعمنا إلى حديث الدكتور عبدالله النسور وبدانا المناقشة في الاستماع لبيان رئيس الوزراء، الآن الراي لكم وهناك عدة اقتراحات وردت اثناء الحديث وإذا كان هناك مقترحات اضافية يسعدنا أن نسمع إلى اية اقتراحات.

هناك اقتراح بتشكيل لجنة خاصة في هذا الموضوع ولهذه الغاية وهناك اقتراح آخر بإحالة هذا الموضوع إلى اللجنة الإدارية، وهناك الحقيقة ما هو منصوص لدينا في النظام الداخلي لمجلس النواب، واذا كان هناك اية مقترحات اضافية بالطريقة التي نوجه هذا النقاش فيها فلنستمع فقط إلى مقترحات ولا نعيد

النقاش من جديد لانه كل واحد منكم تحدث بما يريد.. الشيخ عبد الباقي تفضل.

السيد عبدالباقي جمو

اقتراح باسم جبهة العمل الوطني:

اولاً : معظم المتحدثين شكروا لدولة الرئيس ما تضمنه البيان لذلك اقترح: -

ان يقدم هذا المجلس الشكر لدولة رئيس الوزراء على بيانه الذي وضع فيه النقاط على الحروف.

ثانياً : الطلب من الحكومة ان تلتزم بما جاء في هذا البيان.

ثالثاً : تكليف اللجنة الإدارية في هذا المجلس بمتابعة ما وعدت به الحكومة، وتقديم تقرير للمجلس في الدورة الإستثنائية.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور فرح الربضي

الدكتور فرح الربضي :

اقترح ان تكون لجنة لدراسة هذه الأسس التي وضعتها الحكومة وهي تغاير اللجنة المنوي تكوينها للبحث في الفساد او تجاوزات التعيين، لأن الحكومة اذا لم تقرّ هذه الأسس سيتعين على الحكومة ان تتاخر في اجراء التعيينات فاقترح ان تشكل لجنة خاصة لدراسة هذه الأسس وتعديلها مع الحكومة ومع ديوان الخدمة المدنية وهي لجنة تختلف عن اللجنة المنوي تشكيلها لمتابعة التجاوزات.

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي اذا اقريتم تشكيل اللجنة فحكماً سيوضع للجنة الية عمل وأهداف وحدود عملها وممكن ادخال ما ترونه مناسباً بان يشمله عمل اللجنة، سواء اقريتم تشكيل لجنة جديدة او للجنة الإدارية إذا رغبتم بتحويل تلك المقترحات ، الاستاذ انور الحديد

السيد انور الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس عندما منحنا ثقتنا لهذه الحكومة فإننا اردنا أن نعطيها الفرصة من أجل تنفيذ ما

جاء في بيانها الوزاري وانطلاقاً من الخطاب الذي تلاه دولة رئيس الوزراء هذا الصباح وتعهد بإصلاح كل مواقع الفساد،والتي نبهنا لها خلال كلماتنا.

لهذا فاني اقترح احالة هذا الموضوع إلى اللجنة الادارية والتي ما زالت قائمة ونثق بقدرتها على حمل هذه المهمة لتحقق في كل ما ذكره الزملاء النواب في كلماتهم وان تستعين بأية جهة تساعدها في مهمتها على أن تقدم تقريرها في أول جلسة تعقد في هذا المجلس في الدورة الاستثنائية القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس

انا اقتراحي ربما يراه الاخوة صعب لكنه سهل التحقيق اذا اردنا الجدية في العمل فعلاً، ان كل واحد من اخواننا الذين تكلموا كان له اقتراحات محددة فانا اقترح : تشكيل لجنة لدراسة هذه المقترحات وجمعها، ثم طرحها على المجلس الكريم واخذ المناسب منها كتوصيات للحكومة بأسرع وقت ممكن، ويمكن ان تطرح غداً على المجلس الكريم .. وشكراً

معالي رئيس المجلس :

يا سيدي هذا نفس الإقتراح الذي تقدم به الزملاء وهو تشكيل لجنة، الأستاذ الكساسبة.

السيد أحمد الكساسبة :

شكراً معالي الرئيس.

أنا إقتراحي المحدد أما وإنّا نناقش الآن موضوع الفساد الذي تم في الحكومات السابقة ، لذلك أنا أخشى إذا طبقت أسس التعيينات الحالية وبوشر في تعبئة الشواغر أن نقع بنفس الخطأ لأنها ستبنى على اسس خاطئة.

لذلك أنا أطالب أن يصار إلى تعديل هذه الأسس أو إيقاف التعيينات لمدة شهر إلى أن يعاد إلى وضع الأسس الجديدة وأسس عادلة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

تستطيع اللجنة ان تقترح علينا ما تراه .. أرجو أن نكون واضحين مع بعض، إن كان هناك إقتراحات خارج الإقتراحات التي ذكرتها نستمع لها لنحدد بالضبط الآلية التي نمشي بها. الأستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي : معالي الرئيس، إن أعضاء اللجنة الإدارية هم من أعضاء هذا المجلس الكريم، لكي نوفر الوقت والنقاش أقترح إحالته للجنة الإدارية وننتهي من هذا النقاش .. وشكراً.

معالي رئيس لمجلس : هذا الإقتراح موجود، ساعيد الإقتراحات حتى لا يخرج زميل يعيد نفس الاقتراحات، هناك إقتراح بتشكيل لجنة جديدة مؤقتة لمعالجة هذا الموضوع الذي دار هذا اليوم في النقاشات سواء من قبل البيان الذي القته الحكومة او من قبل مداخلات الزملاء، وهناك إقتراح آخر بتحويل هذه المناقشات جميعها إلى اللجنة الإدارية، هل هناك خارج هذين الإقتراحين اي اقتراح؟ الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور :

شكراً، معالي الرئيس

الحقيقة ليس اقتراحاً جديداً إنما عصارة هذا الاجتماع الكريم اليوم يصب فيما نتوصل إليه من قرارات، ولذلك أهيب بالمجلس الكريم ومن خلال الرئاسة الجليلة أن يتم التباحث حول الاقتراحات، وارجو أن لا نجهض عملنا. بحجة أن الوقت قد طال.

أنا في تقديري معالي الرئيس ان هناك ملاحظات أبداها السادة النواب، وبالتاكيد يفترض انها في جعبة الحكومة لتستفيد منها بالطريقة التي تراها مناسبة، وان هنالك أسساً معمولاً بها، وانا اعتقد ان من حق الحكومة ان تضع اسسها وان تطبق اسسها، ولا أظن ان المجلس يفرض على الحكومة اسساً معينة، نحن مهمتنا أن نبحث في التجاوزات، في

خلل اسميناه فساداً، وبالتالي المهمة تنحصر ما اللجنة التي نريد لمعالجة وتقصي أوضاع الخلل والفساد للتعامل معها بالطريقة المناسبة.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : هل هناك إقتراح محدد خارج الاقتراحين اللذين ذكرناهم؟

السيد حمزة منصور : يا سيدي أنا لا أرى إقتراح آخر، إلاّ أنني أود أن أقول أن اللجنة الإدارية بصورتها الحالية وهي في موضع التقدير والإحترام قد لا تكون الجهة المؤهلة لمثل هذا الموضوع الذي يحتاج إلى قضية تقصي حقائق يمثل به كل هذا المجلس الكريم وبكفاءة تصلح للتعامل مع قضية قضائية .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي معالي الرئيس، أنا أريد أن أتكلم بالنظام الداخلي ليس من حقنا تشكيل لجنة لعمل مناط بلجنة، اللجان الموقتة تشكل لأعمال ليست مناطة بأي لجنة ما، وقد كان واضحاً النظام الداخلي من أن هذا مسؤولية الجنة الإدارية. واللجنة الإدارية الحالية في قناعتي أنها في قمة المسؤولية لأنها انتخبت عندما تعزز عنها الكثيرون، فلم يذهب إليها إلاّ من أراد العمل الصحيح والحقيقي.

لذلك أنا أرجو أن أصوغ إقتراح في هذا الموضوع، والاقتراح الموجود عن معالي الرئيس، بعد أن استمع المجلس إلى بيان الحكومة حول التعيينات وإلى مناقشات الأعضاء المحترمين ورد الحكومة يقرر إحالة الموضوع برمته إلى اللجنة الإدارية للتحقق من صحة التعيينات منذ عام ١٩٨٩، وتقديم التوصيات إلى المجلس ويطلب من الحكومة أن توفر المعلومات الوافية عن هذا الموضوع بما في ذلك تقارير التفتيش والإجراءات التي ترتبت عليها .. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، دولة الأستاذ طاهر المصري.

دولة السيد طاهرالمصري : معالي الرئيس، أنا كنت أريد أن أذكر ناحية ذكرها معالي أبو عصام أنه عند إحالة الموضوع سواء إلى اللجنة الإدارية أو إلى لجنة خاصة لا بد من تحديد مهام هذه اللجنة وليس فقط بالإحالة وغطّاها .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك. الدكتور الحاج

الدكتور محمد الحاج

شكراً معالي الرئيس

طبعاً يجوز للمجلس أن يشكل أية لجنة، ثانياً اللجنة الإدارية هي ثلاثة أو أربعة أعضاء فقط ولا أعتقد أنها قادرة على القيام بهذا الموضوع لقلة أعضاء هذه اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل : وجود اللجنة الإدارية لا يمنع من تشكيل لجنة لمهمة معينة تنتهي بانتهاء المهمة، كل ما يعرض على المجلس يمكن أن يوزع على الأربع لجان الرئيسية. لكن أيضاً النظام الداخلي أوجد تشكيل لجنة لأن بعض القضايا بدها "Task Force" خاص يشكل بتركيبة خاصة، وسبق وشكلنا لجنة عن الملكية الأردنية، لماذا لم نقل مثلاً اللجنة المالية تتولاها أو اللجنة الإدارية تتولاها إذا كنا نحكي عن فساد إداري في الملكية. شكلنا لها لجنة فأقول يجب أن نشكل لجنة خاصة.

والنقطة الثانية هي إقتراح ورد وتم التثنية عليه لكنه لم يطرح، وهو إقتراح الدكتور نزيه عمارين إن اللجنة التي تشكل أن لا يكون فيها لا وزير حالي ولا سابق، والسبب واضح جداً. لاحظنا خلال حديثنا اليوم أنه قامت بعض حساسيات، عندما نتحدث عن الآن يغضب بعض الوزراء لأن، وعندما نتحدث عن الماضي حتى لو كان بالأربعينات

يغضب وزراء سابقون، وأصبح الكل يعتبر نفسه في موقف دفاعي عن وضع معين وهذا تكرر بحساسية. لا نريد أن تنقل هذه بحساسية إلى اللجنة وكل نائب هو نائب والكل معني بالبحث في وقف هذا الفساد، وبالعكس الوزير الذي كان مستقيماً أسعد الناس بأن يكون خارج اللجنة، لأنه ليس له ذنب أن يتعب نفسه لأنه ما أفسد.

أنا أقول نصر على أن تكون هذه اللجنة خالية من الوزراء درءاً لهذه الحساسية التي كادت أن تقلب الجلسة عدة مرات اليوم.

معالي رئيس المجلس :

الأستاذ العكور.

السيد عبد الرحيم العكور :

شكراً معالي الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

حينما ناقشنا بعض السياسات في الدورة الاستثنائية وكان منها السياسة التموينية، قرر المجلس الكريم أن لا تؤكل القضية إلى أي لجنة داخل المجلس وإنما يجب أن تأخذ لها لجنة مستقلة وسميت بلجنة التموين والأسعار.

أنا أرى أن هناك توجه لدى بعض الأخوة من أجل أن يطوقوا الموضوع ويضعوه أما اللجنة الإدارية، مع احترامي وتقديري لها رئيساً وأعضاء، لكن المهمة الملقاة على عاتقها لن تستطيع القيام بها إطلاقاً، فهي مهمة كبيرة وخطيرة جداً وعدد أفرادها لا يمثل ألوان الطيف داخل المجلس مع الإحترام والتقدير.

لذلك معالي الرئيس أنا أعتقد أن تشكيل لجنة خاصة لهذا الموضوع تنتهي بانتهاء البحث في هذا الموضوع هو الإسلوب الأمثل الذي يبيض وجه المجلس ثم وجه الحكومة في توجهها الصادق على ما اعتقد. وشكراً

معالي رئيس المجلس :

واضح أنه ما فيه زميل جاءنا باقتراح جديد خارج الإقتراحين اللذين ذكرت أنهم وردوا على السنة الزملاء.

تفضل دكتور بسام.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

إقتراحي أن تشكل اللجنة وعمدتها ونواتها اللجنة الإدارية، الأعضاء الحاليين في اللجنة الإدارية أنا لا أعرفهم لكن عرفت أن عددهم قليل، يكونوا هم نواة اللجنة ولكن يفتح باب العضوية لأعضاء اخرين، وعندئذ تسمى لجنة أخرى لجنة للبحث في التعيينات، ارجو أن يكون هذا إقتراح جديد. لجنة جديدة تجمع أعضاء اللجنة الإدارية معها، يعني تلقائياً أعضاء اللجنة الإدارية هم أعضاء فيها.

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبدالله النسور.

الدكتور عبدالله النسور وزير التعليم العالي : معالي الرئيس، ليست هذه هي المرة الأولى التي نبحث فيها إحالة هذا اليوم، فابتدأنا عملنا هذا اليوم بإحالة موضوع قانون هيئة إعتماد التعليم العالي إلى التربية والتعليم، ودار جدل ما دامت ستنحل لجنة التربية وستقوم لجنة اسمها لجنة التربية والثقافة والشباب.

المجلس اقتنع ان اللجنة مستمرة لن تحل وستقوم لجنة اخرى، وقبل بكل سلاسة وسهولة إحالة الموضوع على لجنة التربية والثقافة والشباب، هذا ما تم في الصباح.

الآن أسمع بعض الأخوة يكيلون بمكيال آخر لأنهم ما بدهم يعطوا اللجنة الإدارية التي ستقوم عملها الذي نص عليه النظام الداخلي الذي يبدأ سريانه هذا الأسبوع، وانا أمامي النظام الداخلي الجديد، يقول عن اللجنة الإدارية «تناط فعل مضارع يعني الأمر بالقانون، «تناط باللجنة الإدارية المهام التالية :

أ-ب - دراسة الأمور التي تتعلق بالموظفين العموميين وبخاصة أسس التعيين».

منصوص عليها صراحة، فكيف يظن باعضاء اللجنة التي والله لا

أذكر أسمائهم إلا رئيسها، الحقيقة كلهم خير وكلهم صدق ومصداقية، فلماذا الظن بأن هذه اللجنة غير قادرة ومشكوك بقدرتها على إنجاز المهمة.

نحن بالنسبة لنا الأمر سيان ولكن ما قيمة النظام الداخلي إذا كنا من اليوم الأول سنبدأ بالإستثناء وبالخروج عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

أخواني القضية محسومة وما فيه داعي نظل نناقش في هذا الموضوع، الأستاذ عبدالله أخو ارشيدة

السيد عبدالله اخو ارشيدة

شكراً معالي الرئيس

في الحقيقة أرجو الزملاء أن لا تثار أية حساسية، نحن أمام حالين في خطاب دولة رئيس الوزراء والذي يمثل اتجاه مجلس الوزراء صباح هذا اليوم. أولاً هو موضوع الإلتزام الحكومي بتسوية الأوضاع في عهد هذه الحكومة لما يقبل من تعيينات، هذا أمر متروك إلى مجلس الوزراء.

هنالك طلب من مجلس النواب معزز بواحد وأربعين توقيع يطلبون المساءلة حول التجاوزات، اذن أصبحنا أمام تحقيق، ومجلس الوزراء التزم بخطاب دولة الرئيس ورد وزير التعليم العالي نيابة بأنه سيزود هذه اللجنة بكافة التفاصيل عن كل التعيينات.

لذلك سواء كانت اللجنة الإدارية أو أضيف إليها بعض الزملاء أو شكلت لجنة تحقيق فهي أمام مرمى مجلس النواب جميعاً، عندما تتقدم بالبيانات الحكومة إليها وتدرس وتستعين بخبرات المجلس هذه اللجنة وتنادي فلان أو علان وتقول له وردنا من الحكومة عن وزارة كذا كذا، وتأخذ وتقدم تقريرها ونحن نثق بها، وحسماً للنقاش أرجو التصويت على اللجنة الإدارية ونحن معها، وتطلب أي خبرة، وستكون لجنة تحقيق ولا تقترح على الحكومة شيء جديد هي لجنة تحقيق لما سلف.. شكراً.

معالي رئيس المجلس :

ارجوكم زملائي وأكرر هذه القضية أنه إذا ما كان هناك إقتراحات جديدة نحسم هذه القضية بالتصويت، مافيه موضوع نناقشه هي إحالتها أما للجنة الجديدة أو اللجنة الإدارية، الدكتور العكايلة فيه إقتراح؟

الدكتور عبدالله العكايلة :

إذا سمحت معالي الرئيس القضية ليست اقتراح جديد، لو لم يتكلم معالي الدكتور عبدالله النسور في النظام الداخلي ومعالي ابو عصام لما تكلمت.

سيدي اللجنة الإدارية التي يتكلم عنها النظام الجديد وإن تلي بعض مهامها وتحديداً النظر في الأمور التي تتعلق بأسس التعيينات. نحن هنا لا ننظر أسس تعيينات، القضية اكبر من مناقشة اسس تعيينات مع الحكومة، القضية قضية فساد إداري يشكو منه المجتمع وهذا المجلس، وعقدت جلسة للمحاسبة والرقابة على هذه الفترة.

هذه اللجنة يعلم معاليه انه كان عضواً في لجنة مشابهة لما نقترح بالرغم من وجود لجنة إدارية في هذا المجلس، القضية اكبر من مهام اللجنة الإدارية. الحقيقة هذه اللجنة تمثل توجهات كل هذا المجلس في الرقابة والمساءلة على قرارات السلطة التنفيذية في فترات زمنية محددة. هذا هو المطلوب.

أنا مع إحترامي الكامل لكل إخواني أعضاء اللجنة الإدارية لا انقص من شأنهم ولا من كفاءتهم، لكن حتى مهام هذه اللجنة لا تحيط بهذا الهدف الذي يريده هذا المجلس.

لذلك ارى وجوباً في اعتقادي أن تشكل لجنة محددة لهذا الأمر تسمى لجنة التحقيق او الرقابة على القرارات المتعلقة بالتعيينات أو التجاوزات أو الفساد الإداري عبر الحقبة الزمنية التي يقررها هذا المجلس.

القضية ليست بهذه البساطة أن تطوى وترمى في وجه اللجنة الإدارية، وإلا ما كان هنالك قيمة لكل هذا الحديث منذ الصباح الباكر..شكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً يا سادة النظام الداخلي يسمح بتشكيل لجنة واقرأ النص، المادة «٥١» من النظام الداخلي الجديد «للمجلس ان يشكل لجاناً مؤقتة يرى ان الحاجة ماسة لتشكيلها ويحدد المجلس وظائفها ومهامها وعدد اعضائها وتنتهي مدة اي منها بانتهاء المهمة الموكولة إليها»، لكن في نفس الوقت النظام الداخلي يقول ما قيل من بعض الزملاء سابقاً بأن اللجنة الإدارية من مهامها دراسة القوانين والأمور والإقتراحات التي تتعلق بالإدارة العامة والإدارة المحلية . بالإضافة إلى دراسة القوانين والأمور التي تتعلق بالموظفين العموميين وبخاصة أسس التعيين وإنهاء الخدمات والتقاعد والتعويض، بالإضافة إلى دراسة تقارير ديوان الرقابة والتفتيش الإداري.

والأمر لكم إن شئتم تشكيل لجنة خاصة وإن شئتم تحويلها للجنة الإدارية ونخرج من هذه القضية. فقط استمع لنقطة النظام عند الشيخ عبد الباقي جمو ونقطة نظام عند الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبدالباقي جمو :

نقطة النظام لا يجوز لنا أن نصوت على اي امر طرح للمناقشة إذا كان هناك نص يتعارض مع هذا الطرح.

هناك نظام والنظام ينص على من تحال الأمور، إن كانت لجنة إدارية أو مالية أو قانونية، فالنظام يقول أن اللجنة الإدارية هي صاحبة الإختصاص ولا يجوز لنا أن ننتخب لجنة مع وجود لجنة .

اما الأمور التي تستجد ولا شأن للجان الموجودة في هذا الأمر في هذه الحالة للمجلس أن يشكل أي لجنة لا يكون هناك نص يشير إلى إختصاص لجنة معينة.

لذلك التصويت غير قانوني وإذا اتبعنا هذا الإسلوب لن يبقى الذي يصبح وزيرا يوماً ما تسقط الثقة به والنواب الذي انتخبناهم ليكونوا اعضاءاً في اللجنة الإدارية تسقط الثقة فيهم وهذا امر لا يجوز مطلقاً، فنحن يجب ان يحترم بعضنا بعضاً.

معالي رئيس المجلس :

النظام الداخلي كما قرأت وكما ذكرت، ساطرح الاقتراحين وما عندي اقتراحات غيرهم والقرار للمجلس الكريم. إذا كان أي من الزملاء لديه إقتراح جديد يعطيني إياه الأستاذ ذيب انيس نقطة نظام وارجو ان تكون نقطة نظام.

السيد ذيب انيس : معروف لدينا ان اللجنة الإدارية انسحب كثير من اعضائها، ممكن لمعاليك تسمّي لنا الاسماء المتبقية في اللجنة الإدارية.

معالي رئيس المجلس :

اللجنة الإدارية لجنة كل يوم تأتي بقرارات وموجودة في المجلس تستطيع معرفة اسمائهم من الأمانة العامة في اي وقت من الاوقات لكنها لجنة قائمة ودعونا نخرج من هذا.

الآن ساطرح الإقتراح الأول واقترحه بعض الزملاء، لكن إذا أقرّ المجلس تشكيل لجنة ، الحقيقة ملزمين الزملاء وضع حدود لعملها ايضاً، هناك اقتراح بتشكيل لجنة جديدة، وهناك اقتراح بتحويل هذه القضية إلى اللجنة الإدارية.

اطرح اولاً قرار تشكيل لجنة جديدة كما ورد في اقتراحات بعض الزملاء من مع تشكيل لجنة جديدة لهذا الموضوع؟ ارجو عد الأصوات.

السيد الأمين العام : (١٦) من (٥٠).

معالي رئيس المجلس :

اطرح القرار الثاني وهو تحويل هذه القضية للجنة الإدارية من مع تحويلها للجنة الإدارية؟ ارجو عد الأصوات.